الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي 2022

استعادة الثقة و وضع الأسس

F R A A N N U A L R E P O R T

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي 2022

إستعادة الثقة و وضع الأسس

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

إن مصر الوطن الأعظم الذي ننتمي إليه وينتمي إلينا، هو منتهى الأمل، وغاية الحلم وأبناؤه الذين واجهوا التحديات منذ أن كُتب التاريخ على أرضه، هم وحدهم القادرون على صون مُقدراته وصناعة حلمه وتجرد أبناؤه اليوم في حبه، سيُكتب بحروف الفخر، ليقرأه الأبناء والأحفاد في الغد ومن أجله سنعمل ونعمل مرددين بقوة وعزيمة تحيا مصر.. تحيا مصر .. تحيا مصر.

من كلمة فخامة رئيس الجمهورية خلال افتتاح عدد من المشروعات الجديدة بمحافظة المنيا.

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

نستهدف تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص في عدد كبير من المجالات ذات الأولوية، من خلال آليات مُتعددة للشراكة، سواءً بالمشاركة في الملكية، من خلال طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة لتوسيع قاعدة الملكية من قبل المواطنين. أو الإدارة، التشغيل.

من كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء فى الجلسة الختامية للمؤتمر الاقتصادي في مصر

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

المحتـــــــويـــــات

كلمة السيد الدكتور/ محمد فريد صالح -رئيس الهيئة	8
الملخص التنفيذي	11
مجلس إدارة الهيئة	16
القسم الأول: التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية	
أولاً: نظرة على الاقتصاد	22
1. الاقتصاد العالمي	22
2. الاقتصاد المصري	23
ثانيًا: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية	24
1. مؤشرات نشاط سوق رأس المال	24
2. مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية	27
3. مؤشرات نشاط التمويل	30
4. مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم	31
5. مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي	32
6. مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	32
7. سجل الضمانات المنقولة	34
القسم الثاني: تطوير القطاع المالي غير المصرفي	
المحور الأول: تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم استقرار الأسواق	37
أولا: التشـريعـات	37
ثانيا: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق	47
ثالثا: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر	56
المحور الثاني: تطوير الأسواق والمنتجات	61
المحور الثالث: الشمول المالي والاستثماري والتأميني	66

المحور الرابع: تطوير المهنيين 70
1. سوق رأس المال 70
2. التأمين 71
3. أنشطة التمويل 72
4. أخرى 74
المراكز التابعة للهيئة 76
معهد الخدمات المالية 76
مركز المديرين 79
المركز الإقليمي للتمويل المستدام 80
المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية 82
التكنولوجيا المالية كعامل للتمكين 83
العلاقات الدولية 84
المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام لها 93
الملاحـــق 95

كلمة السيد الدكتور رئيس الهيئة

تعمل الإدارة الجديدة للهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تولت زمام الأمور منذ خمسة أشهر فقط مطلع أغسطس 2022، على تبني وتنفيذ رؤية طموحة لتعزيز الدور الذي تقوم به الأنشطة المالية غير المصرفية في دعم الاقتصاد القومي، من خلال إطلاق العنان لطاقات وإمكانات هذا القطاع وما يمتلكه من حلول تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة على النمو والتوسع وتطوير أعمالها.

تؤمن الإدارة الجديدة للهيئة بالأهمية القصوى لضرورة تهيئة الظروف اللازمة لمساعدة الكيانات الاقتصادية المختلفة على استكشاف فرص النمو من خلال الحلول والخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما تطلق عليه المؤسسات الدولية بيئة ممارسة الأعمال التي يجب أن تتسم بالسهولة والكفاءة لبدء النشاط والحصول على الخدمات اللازمة للنمو والتطوير.

وفي ذات السياق، كشفت نتائج عملية تقدير الموقف التي قامت بها إدارة الهيئة عقب توليها المسئولية مباشرة عن تحديات رئيسية يجب العمل على معالجتها وبسرعة شديدة، والتي تمثلت في سرعة الارتقاء بقدرات المهنيين واستعادة الثقة وتحسين بيئة ممارسة الأعمال وتحسين قنوات التواصل مع كافة الأطراف، وذلك لبناء نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.

وبناء على ما سبق أطلقنا على عام 2202 عام استعادة الثقة ووضع الأسس ليكون بمثابة الأساس الذي نتطلق من خلاله لتحقيق المستهدفات المطلوبة، وزيادة دور القطاع في الاقتصاد القومي.

وانطلاقًا من نتائج عملية تقدير الموقف وخاصة تحسين بيئة ممارسة الأعمال واستعادة الثقة، تسعى إدارة الهيئة إلى تطوير وتنمية أسواق ومنتجات جديدة تلبي الاحتياجات المتطورة لمختلف الكيانات للنمو والتوسع، بالتوازي مع القناعة الراسخة بأهمية التكنولوجيا المالية لتسريع وتيرة تحقيق الشمول المالي والاستثماري والتأميني، وهو ما يدفع نحو تبني وتنفيذ رؤية طموحة لميكنة كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة وتوفير حلول تساعد الشركات المالية غير المصرفية على تقديم خدماتها لعملائها بشكل إلكتروني، بما يدعم رؤية مصر 2030 وخاصة التحول الرقمي والشمول المالي.

وترتكز رؤية إدارة الهيئة على أربعة محاور لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية، وهي: تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم استقرار الأسواق و تطوير الأسواق والمنتجات و تحقيق الشمول المالي والاستثماري والتأميني وتطوير المهنيين بمختلف الأنشطة. ويتم النظر إلى التكنولوجيا المالية كعامل تمكين لتحقيق كافة المحاور السابق الإشارة اليها، جنبًا إلى جنب تطوير قدرات وإمكانات الجهات التابعة والمستقلة واستمرار العمل على تطوير الأجندة التشريعية بما تخدم رؤية الهيئة.

تستهدف الهيئة تحقيق رؤيتها الرامية إلى تنمية الأسواق المالية غير المصرفية وضمان استقرارها من خلال سياسات فاعلة توفر بيئة مواتية لبناء وتطوير الأعمال مع تسهيل الوصول الى مصادر تمويل متنوعة، مع التأكيد على الأهمية القصوى للمراجعة المستمرة والحصيفة للملاءة المالية للشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، بما يخدم بشكل مباشر برنامج الإصلاحات الهيكلية التي تتبناه وتنفذه الحكومة المصرية لتعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة مرونة الاقتصاد المصري ودعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام، بالإضافة إلى رفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية.

تمتد مظلة رؤية الهيئة وبرامجها لتشمل كافة العوامل التي تضع الأسس لتحقيق الاستقرار المالي غير المصرفي من خلال التأكد من الكفاية والملاءة المالية للجهات العاملة، مع استكمال جهود استحداث وتطوير خدمات ومنتجات جديدة تلبي احتياجات مختلف أنواع المستثمرين، ومنها الانتهاء من وضع إطار عمل سوق المشتقات المالية لتمكين المستثمر من التحوط ضد مخاطر التقلبات في الأسعار، مع الاستمرار في عملية التطوير والمراجعة الشاملة لقواعد قيد الأوراق المالية لمساعدة الكيانات الاقتصادية على القيد بالبورصة واستكشاف فرص النمو والتوسع من خلال سوق الأوراق المالية تحقيقًا لتوجهات القيادة السياسية.

حيث سارعت الإدارة الجديدة للهيئة والتي لم يمر على توليها المسئولية سوى 5 أشهر فقط بإقرار عدة قوانين ولوائح تنفيذية وأصدرت العديد من القواعد والضوابط المهمة، لتنمية الأسواق المالية غير المصرفية وضمان استقرارها وسلامة تعاملاتها، وتهيئة البيئة التنظيمية والتشريعية المواتية لجذب الاستثمارات وحماية حقوق المتعاملين، لتشمل كافة الأنشطة المالية غير المصرفية.

وفي سياق متصل، شهدت مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية بنهاية عام 2022 تحسنًا ملحوظًا، رغم الصعوبات والتحديات الإقليمية والدولية وتبعاتها على اقتصادات بلدان العالم المختلفة بداية من استمرار تبعات جائحة كورونا وصولًا إلى التبعات الجيوسياسية والاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية.

حيث بلغ اجمالي التمويل الممنوح من الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة 560.6 مليار جنيه بنهاية عام 2022، مقابل خلال 370 مليار جنيه خلال عام 2021 بمعدل تطور 51.5%، موزع بين 54.4% إصدارات أسهم و15.7% قيمة عقود التأجير التمويلي و9.5% قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم و7.1% أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر و5.6% حجم الأوراق المالية المخصمة و5.3% قيمة التمويل الاستهلاكي و2.4% لنشاط التمويل العقاري.

جدير بالذكر أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 قد سجل صعوداً استثنائياً خلال النصف الثاني من عام 2022 وخاصة بداية من 5 يوليو 2022، حيث ارتفع بنسبة 69% بنهاية 2022 مقارنة بأقل نقطة للمؤشر في 5 يوليو 2022، ليعوض هبوط بنسبة 27.5% منذ بداية عام 2022 وحتى 5 يوليو 2022، حيث تزامن التحسن مع إعلان الحكومة قرارات وإجراءات مهمة منها تعزيز دور القطاع الخاص وتخارج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية وكذلك ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي وما تضمنه من سياسات سعر صرف مرنة، فضلاً عن تعيين قيادات جديدة لسوق المال (الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة) والبنك المركزي.

وعن نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر فقد بلغ عدد المستفيدين 4 مليون مواطن، بإجمالي أرصدة بلغت ما يزيد عن 40 مليار جنيه في عام 2022، بمعدل نمو 47.6% ، كما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 29.8 مليار جنيه خلال عام 2022، مقارنة بـ 17 مليار جنيه تمويل استهلاكي ممنوح خلال عام 2021، محققًا معدل نمو بلغ 75.3%..

ولا يفوتني في الختام إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في خروج عام 2022 بهذا الشكل الجيد، بداية من مجلس إدارة الهيئة مروراً بالزملاء العاملين وشركاء التنمية (أطراف القطاع المالي غير المصرفي) من جمعيات واتحادات مهنية وإعلاميين.

وإذ اتطلع بمشاركة زملائي في الهيئة والتنسيق مع كافة الأطراف ذات الصلة ومراعاة التجارب الدولية، إلى استكمال انجاز المزيد بالعمل الدؤوب المخلص لتطوير وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية لتعزيز دورها في دعم الاقتصاد القومي؛ لتحقيق ما تصبوا إليه الحكومة المصرية من معدلات نمو اقتصادي شاملة ومستدامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»

صدق الله العظيم

د. محمد فريد صالح

رئيس مجلس إدارة الهيئة

الملخص التنفيذي

واصل الاقتصاد المصري نموه الإيجابي خلال فترة انتشار وباء كورونا، وما تلاه من التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية جراء الحرب الروسية الأوكرانية وأثر ذلك على زيادة التضخم المحلية والعالمية لمعدلات غير مسبوقة. ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي أنجزتها الحكومة المصرية، بالإضافة إلى تبنيها لخطط التنمية في إطار عمل تشاركي بين مختلف قطاعاتها وشركاء التنمية داخليًا وخارجيًا. وهو الأمر الذي شكل حجر الزاوية في تدعيم القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الراهنة، والتي أضرت بمختلف اقتصادات العالم. وتشير البيانات أن الاقتصاد المصري قد حقق أعلى معدل نمو منذ 14 عامًا بلغ 6.6% خلال عام 2021/2022، مقارنة بـ 3.3% خلال عام 2020/2021.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من التحديات والضغوط التي يعاني منها الاقتصاد العالمي جراء انتشار جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، أثبت القطاع المالي غير المصرف ثباتًا ونموًا بالرغم من التحديات عن غيره من القطاعات الاقتصادية في مصر. ويرصد هذا التقرير أهم مؤشرات الأداء للأنشطةالمالية غير المصرفية المختلفة خلال العام.

فعلى مستوى سوق رأس المال في مصر، ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) إلى 358.3 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 316.6 مليار جنيه خلال عام 2021، بمعدل نمو بلغ 13.2%. وقد شهد عام 2022 أول إصدار سندات توريق للتدفقات المالية المستقبلية، حيث وافقت الهيئة على إصدار أول برنامج متعدد الإصدارات لسندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية بمبلغ 2 مليار جنيه لمدة 3 سنوات، والإصدار الأول من هذا البرنامج سندات توريق بمبلغ 800 مليون جنيه مصري.

وعلى جانب آخر، ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 27% خلال هذا العام، حيث بلغ 961.2 مليار جنيه في نهاية عام 2022، مقابل 756.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

كما سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2022، حيث بلغ المؤشر الرئيسي (EGX30) نحو 14,598.53 نقطة (في إغلاق عام 2022) بمعدل ارتفاع بلغ 22.2% عن العام السابق ليعوض إنخفاض قد بلغ 27.5% منذ بداية العام وحتى 5 يوليو 2022، في حين بلغ معدل الارتفاع في مؤشري (EGX70 EWI) خلال هذا العام 27.3% ليعوض إنخفاض قد بلغ 24.6% منذ بداية العام وحتى 5 يوليو 2022.

وعلى صعيد قيم التداول، فقد ارتفع إجمالي قيمة التداول ليسجل 1084 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 1007 مليار جنيه خلال عام 2021، بمعدل زيادة بلغ 7.6% مدفوعًا بارتفاع قيمة تداول السندات بنسبة 16%، حيث بلغت631 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 544 مليار جنيه خلال عام 2021.

وبالنسبة لقطاع التأمين، فقد ارتفعت قيمة إجمالي أقساط شركات التأمين خلال العام المالي 2022 لتصل إلى 56.2 مليار جنيه مقارنة بـ 47.5 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.3%. كما بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2022 لتصل إلى 153.3 مليار جنيه مقارنة بـ 130.9 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 17.1%.

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة، قد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 751 صندوقًا بنهاية عام 2022، بينما بلغ عدد الصناديق السارية منها 677 صندوقًا بالإضافة إلي 74 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 16.3 مليار جنيه في نهاية عام 2022. كما بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 121.5 مليار جنيه في نهاية عام 2022 بالمقارنة بنحو 105.4 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 15.3%.

وشهد نشاط التمويل العقاري أداءً ملحوظًا خلال عام2022 ، حيث قامت شركات التمويل العقاري بمنح تمويلات تبلغ 13.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2022 مقارنة بـ 8.1 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2021 بمعدل نمو بلغ 65.4%. أما بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي، بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 87.9 مليار جنيه خلال عام 2022 مقابل 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ 10.2%. أما عن نشاط التخصيم، فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة إلى 31.3مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 محققة معدل نمو بلغ 52.7%.

في حين ساهم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر في توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 4 مليون مواطن، بإجمالي أرصدة بلغت ما يزيد عن 40 مليار جنيه في عام 2022، بمعدل نمو 47.6% . ولقد أسهم هذا القطاع في دعم المرأة دعمًا ملحوظًا، واستحوذت الإناث على ما يزيد عن 60% من إجمالي عدد المستفيدين.

بالإضافة إلى ذلك، شهد نشاط التمويل الاستهلاكي -أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة2020 - أداءً طيبًا خلال عام 2022. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 29.8 مليار جنيه خلال عام 2022، مقارنة بـ 17 مليار جنيه تمويل استهلاكي ممنوح خلال عام 2021، محققًا معدل نمو بلغ 75.3%.

أما فيما يخص سجل الضمانات المنقولة، فإن قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة منذ أن تم إطلاق السجل في مارس 2018 وحتى نهاية عام 2022 قد بلغت 1.8 تريليون جنيه، بينما وصل عددها نحو 129 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الاشهارات حوالي 78.6% في نهاية عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021.

وفي إطار سعي الهيئة لخلق بيئة مواتية تساعد الشركات المقيدة وتحفز الشركات غير المقيدة على استكشاف فرص تنمية وتطوير أعمالها والتوسع من خلال سوق الأوراق المالية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات من ضمنها إمكانية القيد المؤقت لأسهم الشركات المصرية والأجنبية بجداول البورصة بدلاً من التسجيل المسبق لدى الهيئة، وكذلك مد مهلة إتمام إجراءات الطرح للشركات التي سيتم قيدها قيد مؤقت، وكذلك الشركات السابق قيد أسهمها بالبورصة، وذلك وفقًا لما تقدمه هذه الشركات للهيئة من مبررات وخطة زمنية ووفقًا لما تقدره الهيئة حسب موقف كل شركة. بالإضافة إلى تنظيم قواعد مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، ضمن استراتيجية الهيئة لتعظيم الدور الذي يلعبه مديرو المخاطر بشركات الوساطة لدعم استقرار الأسواق.

كما اعتمدت الهيئة مقترح البورصة المصرية بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي، عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال، لتصويب مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها من أجل استقرار الأسواق وسلامة التعاملات والارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية. من أجل تطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز تنافسيتها في جذب المزيد من الاستثمارات، تم اعتماد القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول "Intra Day".

وفي إطار استكمال رؤية الهيئة نحو تسهيل بيئة ممارسة الأعمال وتهيئة مناخ جاذب للقيد والتداول والاستثمار، ومن أجل تنظيم وإتاحة استخدام التقنيات التكنولوجية في فتح الحسابات لتيسير الإجراءات ودعم جهود زيادة قاعدة المتعاملين، تم إجراء تعديلات بشأن تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في الأوراق المالية تقضي بتسهيل ضوابط فتح الحسابات والتعامل في الأوراق المالية إلكترونيًا، وكذلك عمليات صرف الأرباح وعمليات الإيداع المركزي، كأحد الإجراءات التي تساعد على تحسين أعداد المكودين وتنشيط التداولات والسيولة.

وحرصًا من الهيئة على توفير حماية لحقوق حملة وثائق تأمين السيارات التكميلي وضبط تقدير القيمة السوقية للسيارات، تم إصدار قواعد تنظم نسب احتساب (الهلاك الكلي للسيارات) في وثائق تأمين السيارات التكميلي لحماية حقوق حملة الوثائق، حيث شددت على أنه لا يجوز اعتبار السيارة محل التأمين هلاك كلي إلا في حالة تجاوز تكلفة الإصلاح للسيارة بموجب مقايسة الإصلاح المعتمدة نسبة 50% من مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة، كما إنه تم إصدار ضوابط تأمين الائتمان لتنظيم العقود التأمينية على الائتمان وتوازن الحقوق مابين شركات التأمين والممول.

وفي ضوء جهود الهيئة الدائمة لاستحداث منتجات وأدوات تمويلية جديدة، تساعد الكيانات الاقتصادية على النمو وتطوير الأعمال، تم إقرار ضوابط إصدار سندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية، والتي تمكن الشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة بعد موافقة السلطة المختصة من إصدار سندات مقابل ما ينشأ لها من تدفقات نقدية مستقبلية. وسعيًا من الهيئة لتطوير السياسات الاستثمارية لصناديق التأمين الخاصة في ضوء كونها وسيلة هامة تسهم في تعبئة المدخرات وتحقق قيمة لأموال أصحاب الاشتراكات، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن القواعد والضوابط المنظمة لإدارة محفظة استثمارات صناديق التأمين الخاصة. وفي ضوء حرص الهيئة على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز مرونة الجهات التابعة للهيئة ضد أي صدمات مستقبلية، بما يعزز من مستويات استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، تم اتخاذ قرارات تنظيمية لتطوير معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي لتعزيز المرونة ضد الصدمات المستقبلية، كما تم التنسيق مع وزارة العدل لعمل مكتب توثيق عقاري متخصص للتمويل العقاري بمقر الاتحاد المصري للتمويل العقاري. ونظرًا لأهمية دور سجل الضمانات المنقولة في إيجاد نظام فعال لتسهيل الحصول على التمويل من خلال الإقراض المضمون بمنقولات صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتخفيض قيمة إشهار حقوق الضمان في سجل الضمانات المنقولة لتصبح خمسة جنيهات لكل ألف جنية من قيمة الالتزام المضمون، بحد أدنى 5 جنيه وبحد أقصي 200 جنية، إذا كان الدائن أحد الأشخاص الطبيعية أو الشركات أو الجهات التي تزاول نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أو نشاط التمويل الاستهلاكي وذلك بدلًا من 15 جنيه لكل ألف جنيه من قيمة الإلتزام المضمون بحد أدنى 50 جنيه وحد أقصى 500 جنيه.

وفي ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليًا، وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، فقد اتخذت الهيئة عددًا من الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الشمول المالي، تماشيًا مع خطة الدولة للشمول المالي، وتفاعلًا مع المتغيرات الاقتصادية في الأسواق لمواجهة آثار ارتفاع قيم الأصول، حيث أصدرت الهيئة قرار بزيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50% من إجمالي دخل طالب التمويل العقاري بدلًا من 35% و40%

للفئات ذات الدخول المختلفة. كما تعمل الهيئة على تعميق جهود نشر الثقافة المالية لتسهيل حصول الكافة على التمويل واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية، وذلك من خلال عقد ندوات وتوقيع بروتوكولات تعاون بين الوزارات المعنية بنشر الثقافة المالية والتوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية لطلاب المدارس، وشباب الجامعات، ومرتادي الأندية الرياضية ومراكز الشباب. بالإضافة إلى ذلك، طورت الهيئة عدة سلاسل تعريفية والتي تتناول كافة الأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية بطريقة واضحة ومبسطة لزيادة مستويات وعي المجتمع ومعرفته بها وكيفية الاستفادة منها (اعرف تستفيد - اعرف حقك).

ومن أهم أولويات الهيئة خلال المرحلة القادمة، تطوير كوادر مهنية مؤهلة قادرة على تنفيذ الخطط الطموحة لتطوير واقع القطاع المالي غير المصرفي ليقوم بدور أكبر في خدمة الاقتصاد على حد سواء، وذلك من خلال تنظيم أول برنامج تدريبي توعوي يخص مكافحة غسل الأموال. كما تم تنظيم برنامج تدريبي متخصص للكوادر المهنية بشركات التأمين المصرية، بهدف دعم الكفاءات المهنية وتدريبهم واطلاعهم على أحدث المستجدات الدولية، حيث تضمن البرنامج معايير المحاسبة الدولية (IFRS 9, 17) مع تحليل المتطلبات الخاصة بهما وشرح مفصل لكيفية التطبيق. بالإضافة إلى ذلك، صدر كتاب دوري بشأن كافة المتطلبات الخاصة باختبارات الوظائف الرئيسية في الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك لتزويد كافة المشاركين في الاختبارات بأطر العمل الرقابية والتنظيمية والخدمية اللازمة لأداء مهام عملهم بكفاءة وفاعلية، كخطوة تضمن تأهيل المهنيين وتساعدهم على اجتياز الاختبارات.

وقد شهد عام 2023، إنتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) وبمنصب نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو) للمرة الثانية على التوالي. كما ترأست الهيئة اجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشئة خلال فعاليات الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو)، والتي استضافتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراكش.

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

مجلس إدارة الهيئة

د. محمد فريد صالح
رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. أحمد عبد الرحمن الشيخ
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

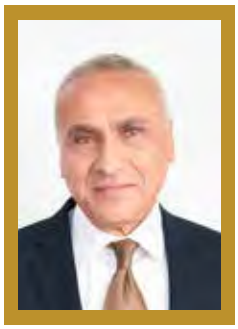

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. خالد سرى صيام
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. أشرف العربى
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. طارق منصور
عضو مجلس إدارة الهيئة

د.ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة السابق

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
مستمر

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتي 6/8/2022

المستشار. رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتي 23/3/2022

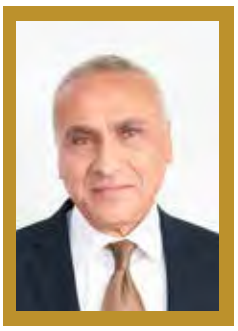

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة
مستمر

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتي 2/3/2022

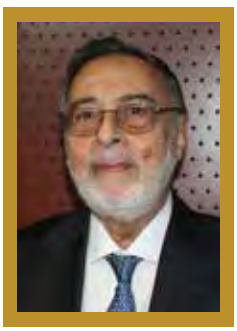

د. محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتي 23/3/2022

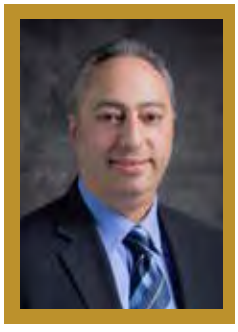

د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتي 23/3/2022

د.ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة
مستمر

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة
مستمر

اختصاصات الهيئة

الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة

الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة
سوق المال
244 شركة مقيدة بالبورصة
541 شركة عاملة
التأمين
40 شركة تأمين
96 شركة وساطة
29 شركة معاينة وتقدير أضرار
10 شركة خبرة استشارية
صناديق التأمين الخاصة
694 صندوقاً سارياً
5 مليون عضو
صندوق حكومي
6 صناديق حكومية
28 مليون عضو
-المجمعة المصرية لتامين الاخطار النووية
-مجمعة التامين من اخطار حوادث قطارات السكك الحديدية ووحدات مترو الانفاق
-المجمعة المصرية لتامين المسئولية المدنية عن اخطار اعمال البناء
-مجمعة التامين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع
-المجمعة المصرية لتامين السفر للخارج
-مجمعة تأمين البضائع العامة بالسكة الحديد ونقل الاقطان
التمويل الاستهلاكي
42 شركة تمويل استهلاكي
3375 ألف عميل
تمويل المطورين العقاريين
نشاط سوف يخضع لرقابة الهيئة لاحقاً
التمويل العقاري
18 شركة تمويل عقاري
8 شركات تقييم عقاري
83 ألف عميل
التأجير التمويلي
49 شركة تأجير تمويلى
التخصيم
32 شركة تخصيم
529 عميل
المشروعات المتوسطة والصغيرة و متناهية الصغر
المشروعات المتوسطة والصغيرة
1 جمعية ومؤسسة أهلية
2 شركة
1753 عميل
المشروعات متناهية الصغر
1022 جمعية ومؤسسة أهلية
22 شركة
4 مليون عميل
1 شركة تأجير تمويلي متناهي الصغر

الجهات التابعة للهيئة
مجمع المعرفة للثقافة المالية
معهد الخدمات المالية
مركز المديرين المصري
المركز الإقليمي للتمويل المستدام
المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفي
سجل الضمانات المنقولة
وحدة التمويل متناهى الصغر
وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

التقرير السنوي 2022

إستعادة الثقة و وضع الأسس

القسم الأول

التطورات الاقتصادية وأداء الأسواق المالية غير المصرفية

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR | 80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

أولاً: نظرة على الاقتصاد

1. الاقتصاد العالمي

التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض

واصل الاقتصاد العالمي خلال عام 2022 معاناته من وطأة الكفاح العالمي ضد التضخم، والحرب الروسية الأوكرانية، وتفشي فيروس كوفيد-19 مجددا في الصين، وسيظل أول عاملين يمثلان عبئا عليه في 2023.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ثالث أضعف وتيرة له في نحو ثلاثة عقود، وهو ما لا يفوقه سوى الركود العالمي الذي حدث في عامي 2009 و2020. ومن المتوقع أن يظل نمو الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أقل من متوسط معدله في العقدين الماضيين. ويمكن لأي صدمات سلبية إضافية أن تدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. والدول الصغيرة معرضة بشكل خاص لمثل هذه الصدمات بسبب اعتمادها على التجارة والتمويل الخارجيين، ومحدودية تنوع النشاط الاقتصادي، وارتفاع مستوى الديون، فضلاً عن قابلية هذه الدول للتأثر بالكوارث الطبيعية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية على صعيد السياسات لتعزيز النمو والاستثمار، بما في ذلك إعادة توجيه الإنفاق الحالي، مثل دعم الزراعة والوقود.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو العالمي من 3.4% في عام 2022 حسب التقديرات إلى 2.9% في 2023 ثم يرتفع إلى 3.1% في 2024. ولا يزال النشاط الاقتصادي يعاني تحت وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد أدت سرعة انتشار مرض كوفيد-19 في الصين إلى إضعاف النمو في عام 2022، ولكن إعادة فتح الاقتصاد مؤخرا مهدت سبيل التعافي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا.

	فعلي	تقديري	المتوقع	
	2021	2022	2023	2024
الاقتصاد العالمي	6.2%	3.4%	2.9%	3.1%
الاقتصادات المتقدمة	5.4%	2.7%	1.2%	1.4%
الاقتصادات الناشئة	6.7%	3.9%	4.0%	4.2%

المصدر: صندوق النقد الدولي

وهناك بوادر واضحة على أن تشديد السياسة النقدية بدأ يخفض الطلب والتضخم، ولكن تأثيره الكامل لا يرجح أن يتحقق قبل 2024. ويبدو أن التضخم الكلي العالمي قد بلغ ذروته في الربع الثالث من 2022 حيث قدر بحوالي 9.5%. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في 2023 و4.3% في 2024، وتظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة (من 2017–2019) بنحو 3.5%. وتشير التقديرات إلى عودة التضخم لمعدلات ما قبل جائحة «كورونا» خلال عام 2024، وذلك في حالة عدم تفاقم الأزمات المُسببة لارتفاع التضخم كتصعيد الأزمة الروسية-الأوكرانية وتداعياتها السلبية على سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة والسلع الغذائية.

وتشير التوقعات إلى انخفاض المتوسط السنوي للتضخم في الاقتصادات المتقدمة من 7.3% في عام 2022 إلى 4.6% في عام 2023 و2.6% في عام 2024، وهو ما يتجاوز المستويات المستهدفة. وعلى صعيد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؛ فمن المتوقع أن يتراجع المتوسط السنوي للتضخم من 9.9% في عام 2022 إلى 8.1%، و5.5% في عامي 2023، 2024 على التوالي، متجاوزا بذلك مستويات ما قبل الجائحة (2017-2019) والتي بلغت 4.9% في المتوسط.

2. الاقتصاد المصري

وقد واصل الاقتصاد المصري نموه الإيجابي طوال فترة انتشار فيروس كورونا، وما تلاها من أزمة التضخم والحرب الروسية الأوكرانية، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي أنجزتها الحكومة المصرية، بالإضافة إلى تبنيها لخطط التنمية في إطار عمل تشاركي بين مختلف قطاعاتها وشركاء التنمية داخلياً وخارجياً، وهو الأمر الذي شكل حجر الزاوية في القدرة على مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الراهنة والتي أضرت بمختلف اقتصادات العالم، حيث تشير البيانات أن الاقتصاد المصري قد حقق أعلى معدل نمو منذ 14 عاماً بلغ 6.6% في عام 2021/2022، مقارنة بـ 3.3% خلال عام 2020/2021.

واستمرارًا في تحقيق مستويات منخفضة لمعدل البطالة، فقد شهد معدل البطالة انخفاضاً طفيفًا خلال الربع الرابع من عام 2022 ليسجل 7.2% مقارنة بـ 7.4% خلال الربع المناظر من عام 2021. ومن ناحية أخرى، سجل معدل التضخم 21.3% خلال شهر ديسمبر 2022، وذلك تزامنًا مع موجات التضخم العالمية التي تحاول الدول احتواءه عبر سياسيات نقدية انكماشية ورفع متواصل لأسعار الفائدة.

ومن جانب آخر، فقد تمكنت مصر من تحقيق فائض أولي للعام الخامس على التوالي بلغ 1.3% من الناتج المحلي في العام المالي 2022/ 2021، تم استخدامه في تمويل جزء من فوائد الدين العام، مما أدى إلى خفض العجز الكلي ليسجل 6.8% من الناتج المحلي خلال العام المالي 2021/2022 مقارنة بـ 7.4% خلال العام المالي السابق، ويعد ذلك نتيجة إلى النمو القوي في الإيرادات الحكومية بسبب توسيع القاعدة الضريبية بفضل إجراءات الميكنة واسعة النطاق التي يتم تطبيقها لتحسين الإدارة الضريبية.

وقد انعكس أداء الاقتصاد المصري بشكل إيجابي على ثقة ورؤية المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري وآفاقه المستقبلية، حيث قامت وكالة «ستاندرد آند بورز» في أكتوبر 2022 بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى (B) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري.

إلا أن الضغوط الناتجة عن الأزمات العالمية أدت إلى تعديل وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني في نوفمبر 2022 نظرتها المستقبلية لمصر إلى سلبية بعد أن كانت مستقرة، وأرجعت ذلك إلى تدهور وضع السيولة الخارجية للبلاد، وتراجع قدرتها على الوصول لأسواق السندات، وذلك مع تثبيت التصنيف الائتماني لمصر (B+).

ومن ناحية أخرى، قامت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني في مايو 2022، بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى (B2)، لكنها غيرت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية. وذلك انعكاسًا للمخاطر الجانبية المتزايدة لقدرة مصر على امتصاص الصدمات الخارجية.

ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

مؤشرات نشاط سوق رأس المال

سوق رأس المال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ جاذب للاستثمارات.

شهدت مؤشرات سوق المال بشكل عام أداءً متميزًا خلال عام 2022، وذلك بالرغم من الظروف والأزمات الاقتصادية الضاغطة التي واجهها العالم خلال عام 2022.

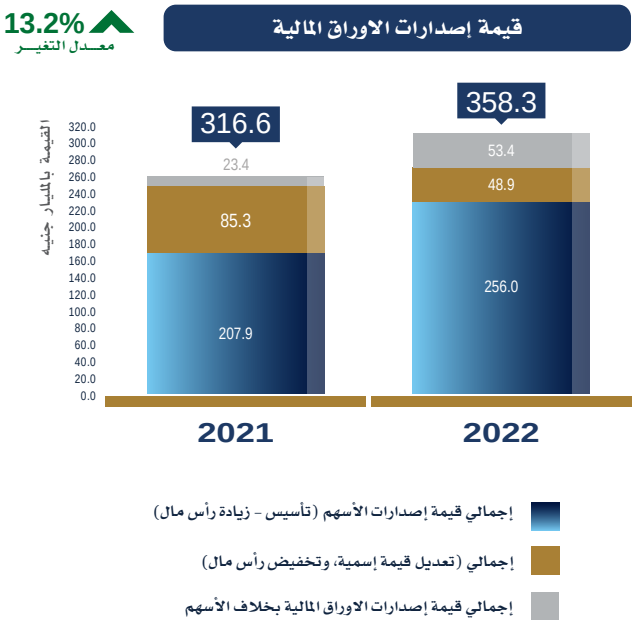

فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) إلى 358.3 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 316.6 مليار جنيه خلال عام 2021، بمعدل نمو بلغ 13.2%. وقد شهد عام 2022 أول إصدار سندات توريق للتدفقات المالية المستقبلية؛ حيث وافقت الهيئة على إصدار أول برنامج متعدد الإصدارات لسندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية بمبلغ 2 مليار جنيه لمدة 3 سنوات والإصدار الأول من برنامج سندات توريق بمبلغ 800 مليون جنيه مصري.

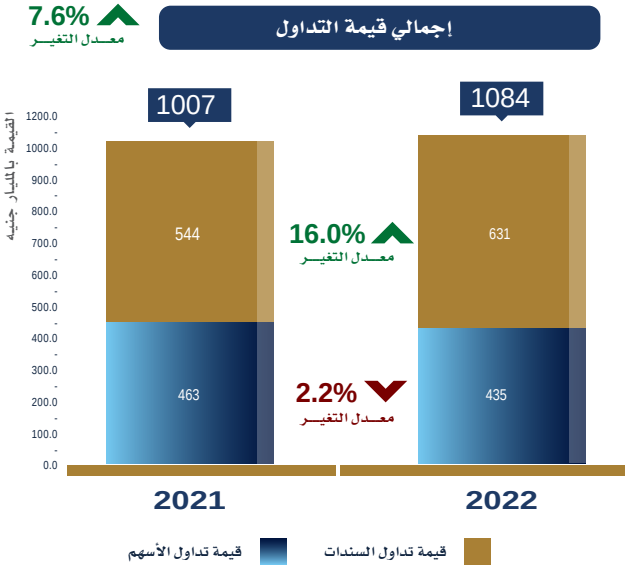

بلغ إجمالي قيمة التداول 1084 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 1007 مليار جنيه خلال عام 2021، بمعدل زيادة بلغ 7.6% ، مدفوعًا بارتفاع قيمة تداول السندات بنسبة 16% حيث بلغت 631 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 544 مليار جنيه خلال عام 2021، بينما تراجعت قيمة تداول الأسهم إلى 453 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 463 مليار جنيه خلال عام 2021، بمعدل انخفاض بلغ 2.2%.

تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية

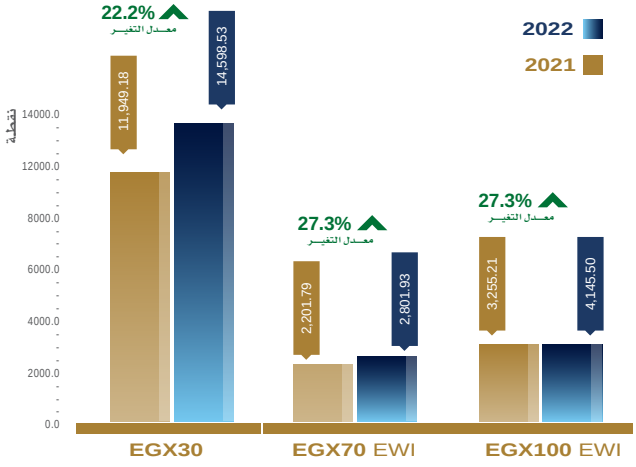

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2022، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 14,598.53 نقطة (في إغلاق عام 2022) بمعدل ارتفاع بلغ 22.2% عن العام السابق، في حين بلغ معدل الارتفاع في مؤشري كلا من EGX70 EWI و EGX100 EWI خلال هذا العام 27.3% لكل منهما.

رأس المال السوقي

27% معدل التغير

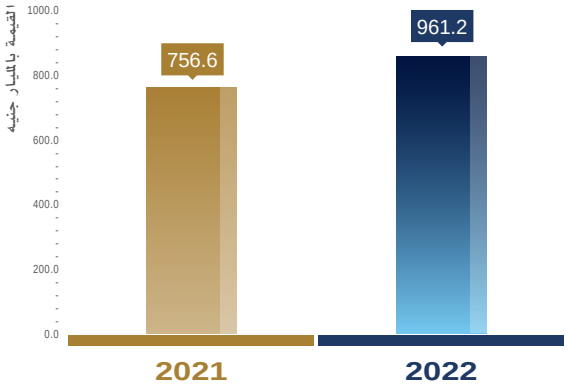

ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 27% خلال هذا العام، حيث بلغ 961.2 مليار جنيه في نهاية عام 2022، مقابل 756.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

تعاملات المصريين وغير المصريين على الأسهم المقيدة خلال عام 2022

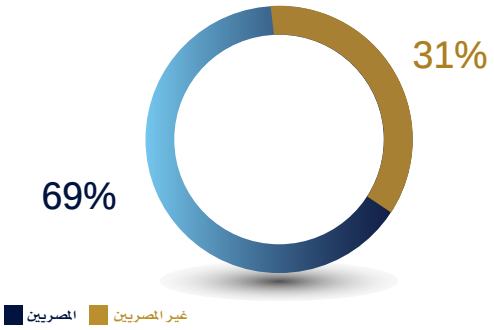

بلغت نسبة تعاملات غير المصريين نحو 31% من إجمالي التعاملات على الأسهم المقيدة في البورصة خلال عام 2022، بينما بلغ نصيب المستثمرين المصريين منها حوالي 69%.

العائد في البورصات العالمية خلال النصف الأول من عام 2022

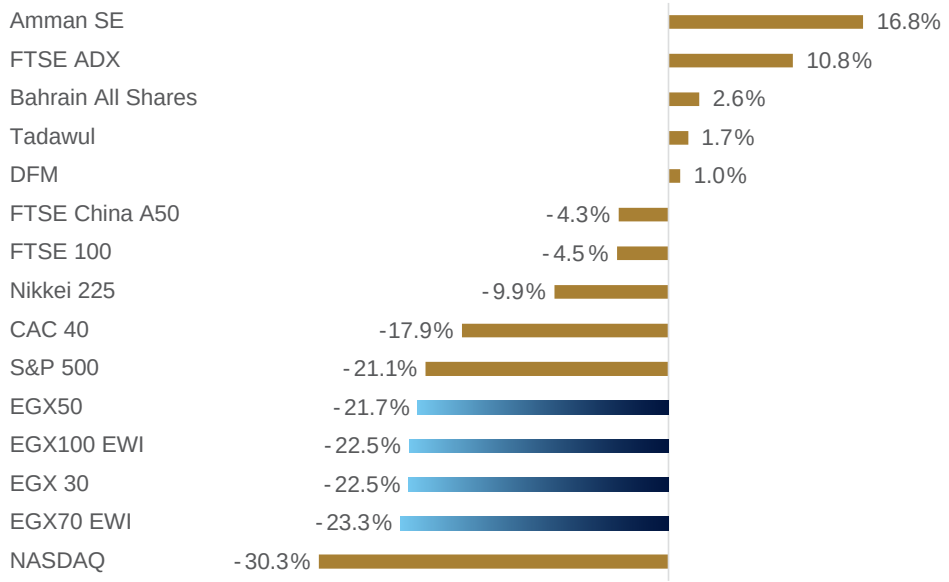

العائد في البورصات العالمية خلال النصف الثاني من عام 2022

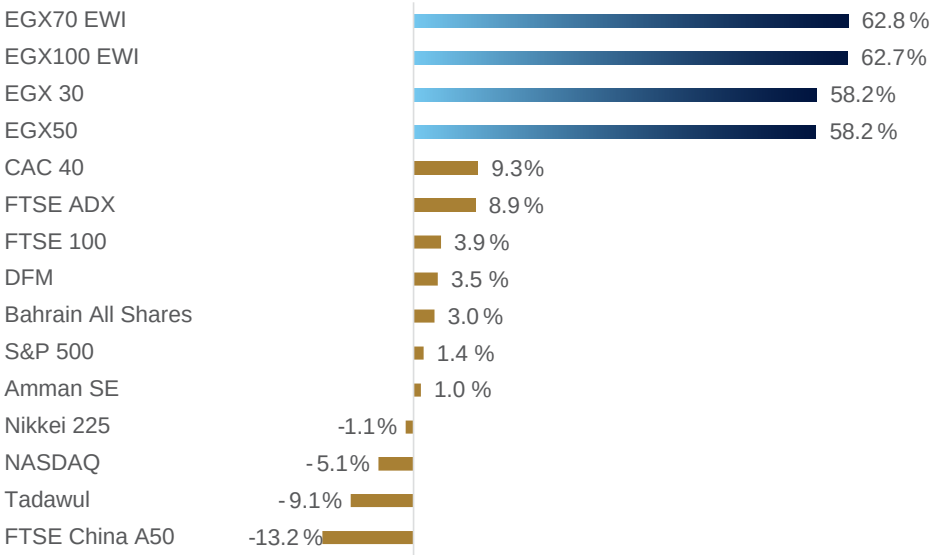

سجل العائد على مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا ملحوظًا خلال النصف الثاني من عام 2022، حيث بلغ العائد على EGX70 EWI، وEGX100 EWI، و EGX30، و EGX50 نحو 62.8% ،و62.7%، و58.2%، و58.2% لكل منهم على التوالي.

صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2022 نحو 18 صندوق استثمار (منها صندوق جاري تغطية الاكتتاب في وثائقه)، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2021 نحو 140 صندوق استثمار، منهم 130 صندوق مفتوح، و 10 صناديق مغلقة.

وقد بلغ صافي القيمة السوقية للوثائق المصدرة من كافة صناديق الاستثمار نحو 131.8 مليار جنيه في نهاية 2022 (بعد استبعاد صندوق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب به) ويوضح الشكل التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة:

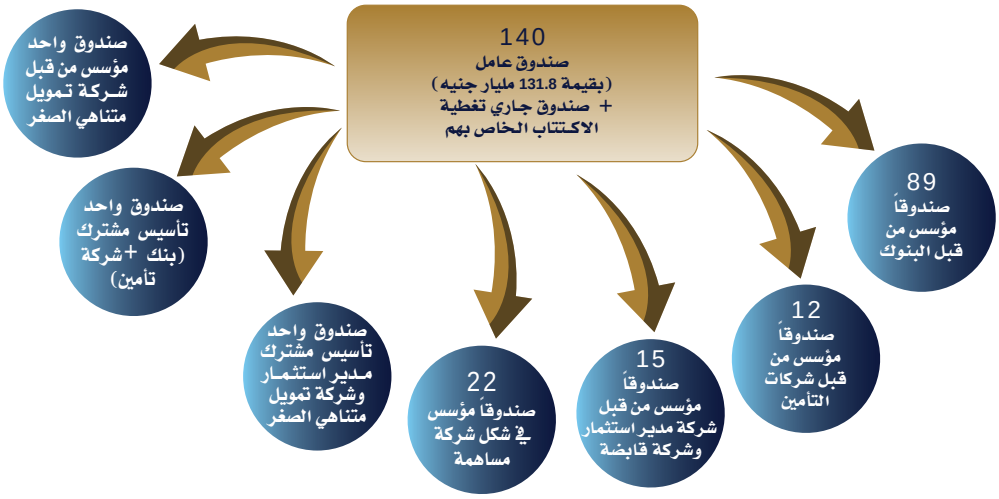

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذ القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط خلال العام المالي 2022 لتصل إلى 56.2 مليار جنيه مقارنة بـ 47.5 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.3%.

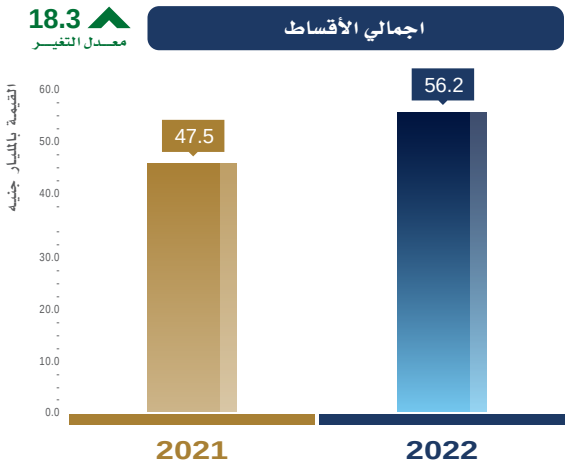

اجمالي التعويضات المسددة

16.7 معدل التغير

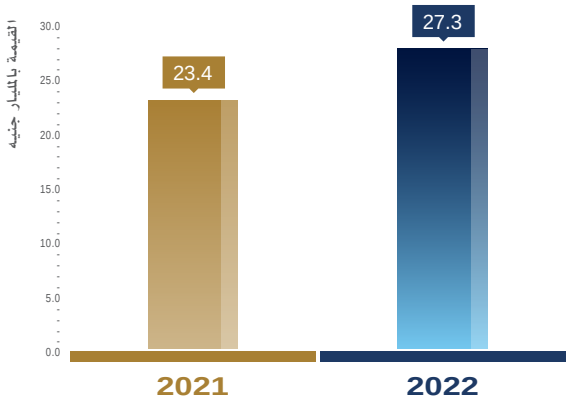

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2022 لتصل إلى 27.3 مليار جنيه مقارنة بـ 23.4 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 16.7%.

فائض النشاط التأميني

53.6% معدل التغير

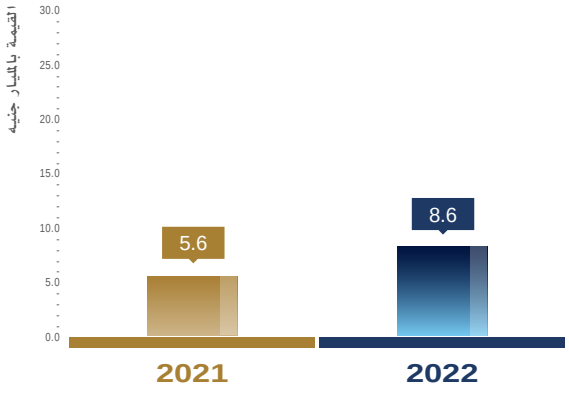

وقد تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل زيادة بلغ 53.6% ليصل إلى 8.6 مليار جنيه خلال العام المالي 2022 مقارنة بفائض بلغ 5.6 مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

اجمالي حقوق حملة الوثائق

16.9% معدل التغير

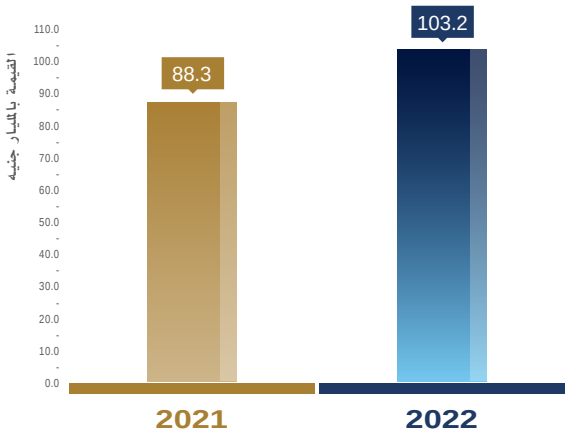

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2022 لتصل إلى 103.2 مليار جنيه مقارنة بـ 88.3 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 16.9%.

إجمالي استثمارات شركات التأمين

17.1% معدل التغير

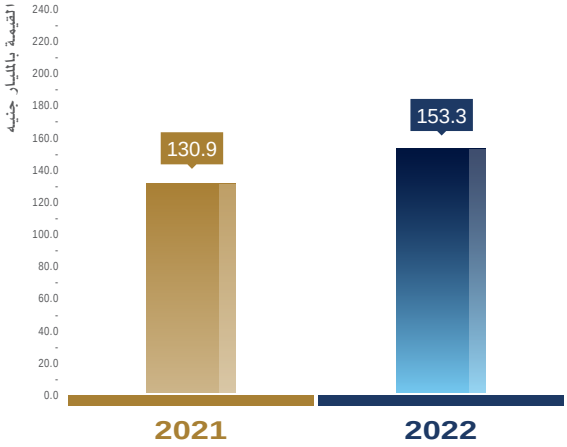

ارتفعت إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2022 لتصل إلى 153.3 مليار جنيه مقارنة بـ 130.9 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 17.1%.

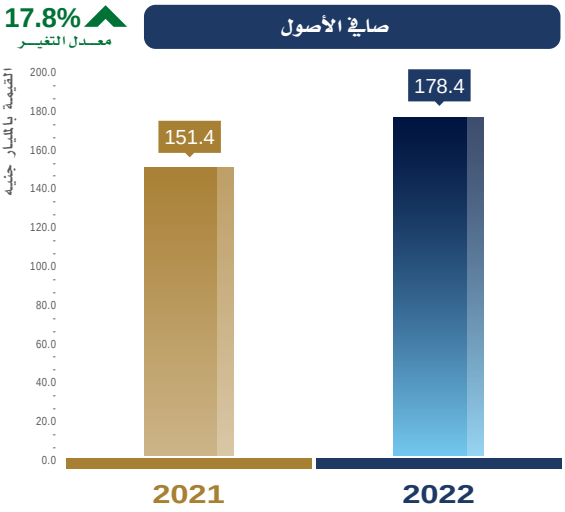

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2022 لتصل إلى 178.4 مليار جنيه مقارنة بـ 151.4 مليار جنيه في العام السابق بنسبة، زيادة قدرها 17.8%.

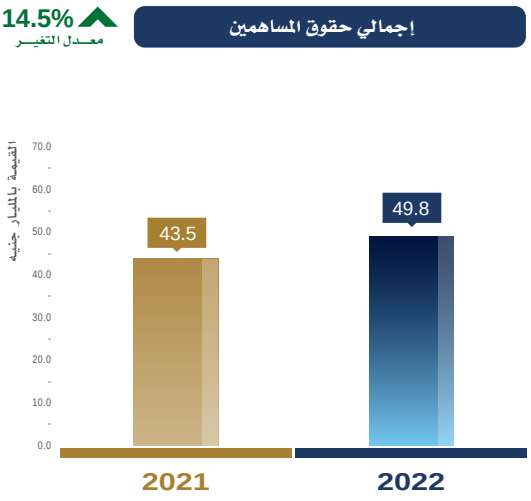

بلغت قيمة حقوق المساهمين في شركات التأمين 49.8 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2022، مقارنة بـ 43.5 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق بمعدل ارتفاع بلغ 14.5%.

صناديق التأمين الخاصة

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تُعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 751 صندوقاً بنهاية عام 2022، بلغ عدد الصناديق السارية منها 677 صندوقاً بالإضافة إلي 74 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 16.3 مليار جنيه في نهاية عام 2022.

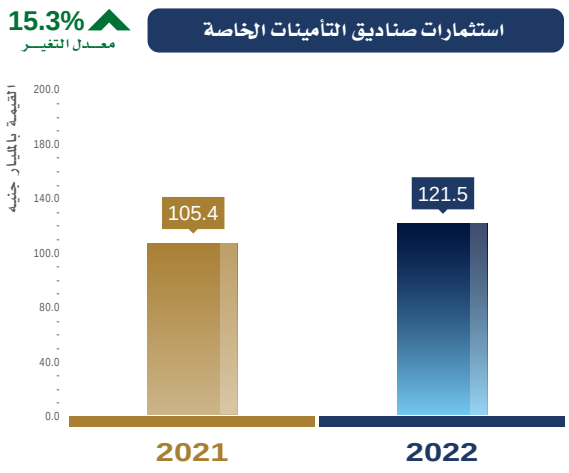

بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 121.5 مليار جنيه في نهاية عام 2022 بالمقارنة بنحو 105.4 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 15.3%.

صناديق التأمين الحكومية

تهدف صناديق التأمين الحومية إلى تغطية الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشاءها، وتعد صناديق التأمين الحكومية أحد الكيانات الرئيسية بقطاع التأمين. وقد بلغ عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة 6 صناديق تقدم تغطيات تأمينية متنوعة ما بين تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وتأمينات الحياة، وتأمينات مشتركة.

استثمارات صناديق التأمينات الحكومية
13.9% معدل التغير

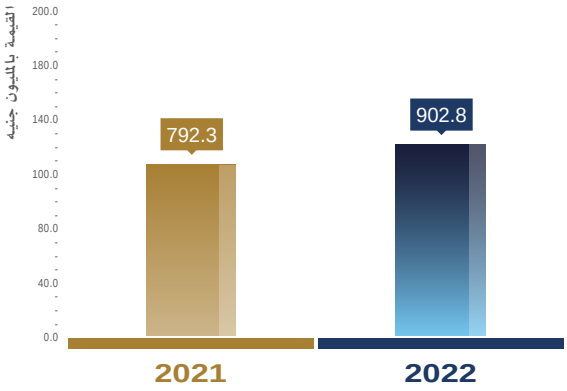

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الحكومية 902.8 مليون جنيه في نهاية العام المالي 2022 مقارنة بـ 792.3 مليون جنيه في نهاية العام المالي السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 13.9%.

مؤشرات نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تنبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 17 شركة بنهاية عام 2022 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

حجم التمويل العقاري الممنوح
65.4% معدل التغير

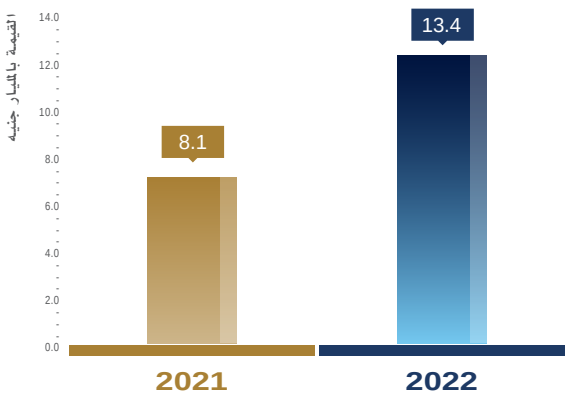

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 13.4 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2022 مقارنة بـ 8.1 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2021 بمعدل نمو بلغ 65.4%.

مؤشرات نشاطيّ التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون 141 لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، الذي يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التأجير التمويلي 49 شركة بنهاية عام 2022.

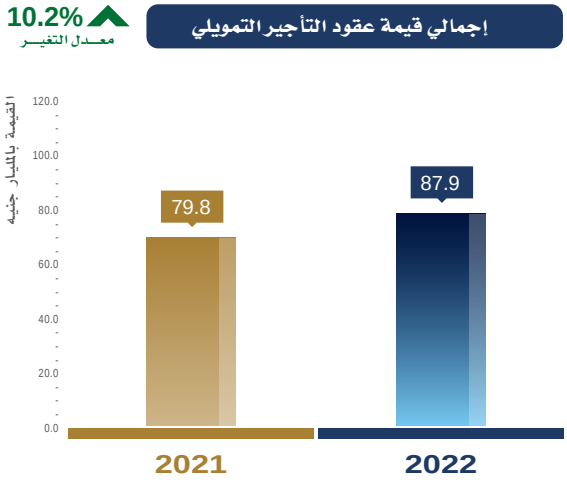

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 87.9 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ 10.2%.

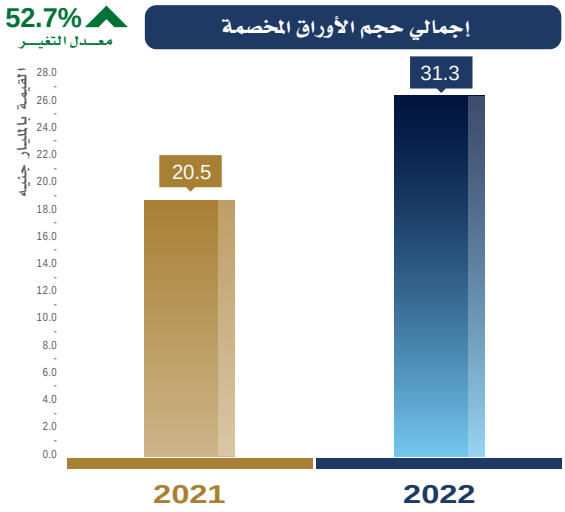

أما بالنسبة لنشاط التخصيم؛ فإنه يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 31.3 مليار جنيه خلال عام 2022 مقارنة بـ 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 محققة معدل نمو بلغ 52.7%.

مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

يمثل التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

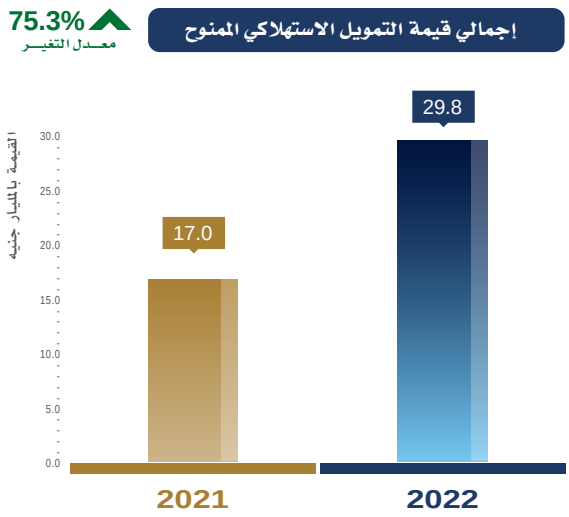

يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 29.8 مليار جنيه خلال عام 2022، مقارنة بـ 17 مليار جنيه تمويل استهلاكي ممنوح خلال عام 2021، محققاً معدل نمو بلغ 75.3%.

مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة؛ حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة قانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

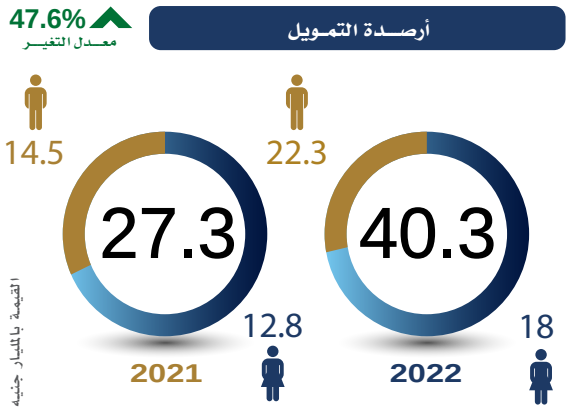

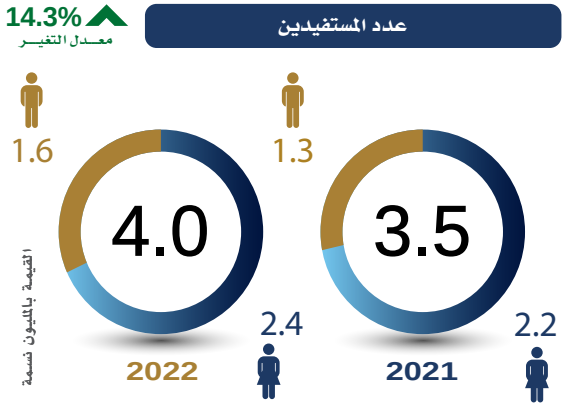

بلغت قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 40.3 مليار جنيه في نهاية عام 2022، مقارنة بـ 27.3 مليار جنيه في نهاية عام 2021، بمعدل زيادة بلغ 47.6%.

بلغ عدد المستفيدين 4 مليون مستفيد بنهاية عام 2022، مقارنة بـ 3.5 مليون مستفيد في نهاية عام 2021، بمعدل زيادة بلغ 14.3%.

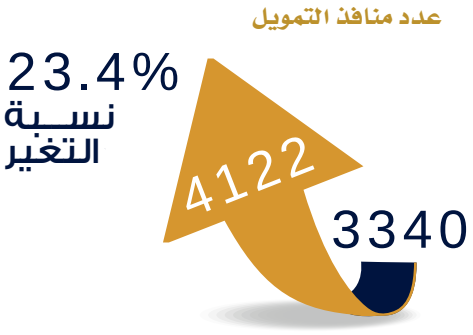

وقد قامت جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 4122 منفذ تمويل بنهاية عام 2022 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 3340 منفذًا بنهاية عام 2021.

نسبة الذكور والإناث من إجمالى المستفدين

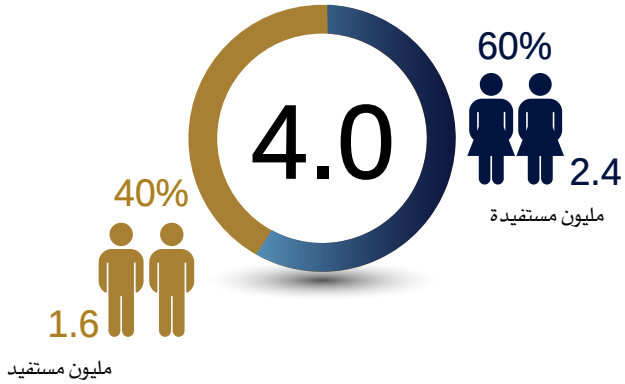

ولقد أسهم قطاع تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على 60% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 4 مليون مستفيد.

سجل الضمانات المنقولة

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "IScore" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2022 فقد بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 1.8 تريليون جنيه وقد بلغ عددها نحو 129 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 78.6% في نهاية عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021.

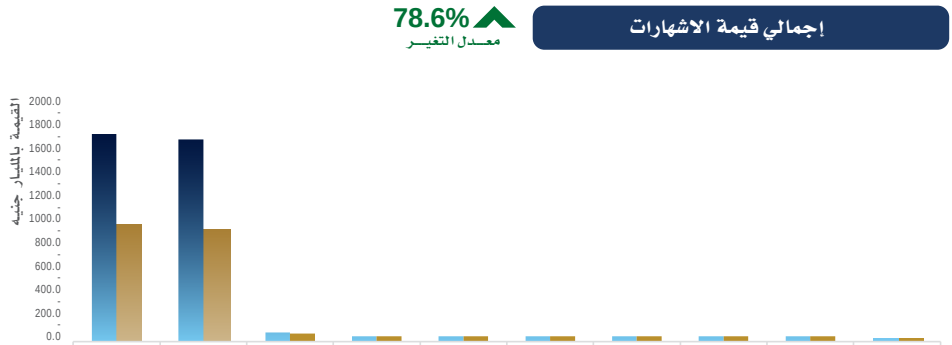

	المجموع	بنوك	شركات تأجير تمويلي	شركات التخصيم	جهات التمويل الدولية	جهات التمويل متناهي الصغر	شركات صناعية	تمويل إستهلاكي	شركات التجزئة	فرد طبيعي مصري
2022	1,758.4	1,710.9	39.0	4.6	2.3	0.9	0.5	0.1	0.1	0.0004
2021	984.6	953.1	28.8	0.6	0.9	0.6	0.5	0.1	0.1	0.0004

التقرير السنوي 2022

إستعادة الثقة و وضع الأسس

القسم الثاني

تطوير القطاع المالي غير المصرفي

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR | 80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

تطوير القطاع المالي غير المصرفي

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وتتوافر فيها القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين. ويعد تنويع المنتجات الاستثمارية في الأسواق المالية ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمحافظة عليها وتنميتها. وتعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة، كما تهدف إلى تطبيق آليات عمل السوق وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبما يلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

وتعمل الهيئة على تطوير كافة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال إصدار التشريعات، واستحداث الأدوات المالية الجديدة التي تلبي احتياجات المستثمرين، مما يساعد على تطوير الأسواق وزيادة عمقها وتعزيز معدلات السيولة بها. وتتضمن ركائز العمل الأساسية خلال المرحلة المقبلة التركيز على محاور للتطوير، وهي تطوير الأسواق والمنتجات، تطوير الأطر الرقابية والخدمية، الشمول المالي والاستثماري والتأميني، تطوير المهنيين، بالإضافة لتطوير قرارات الجهات التابعة والمستقلة وتطوير البنية التشريعية، ونستعرض فيما يلي أطر تطوير القطاع المالي غير المصرفي:

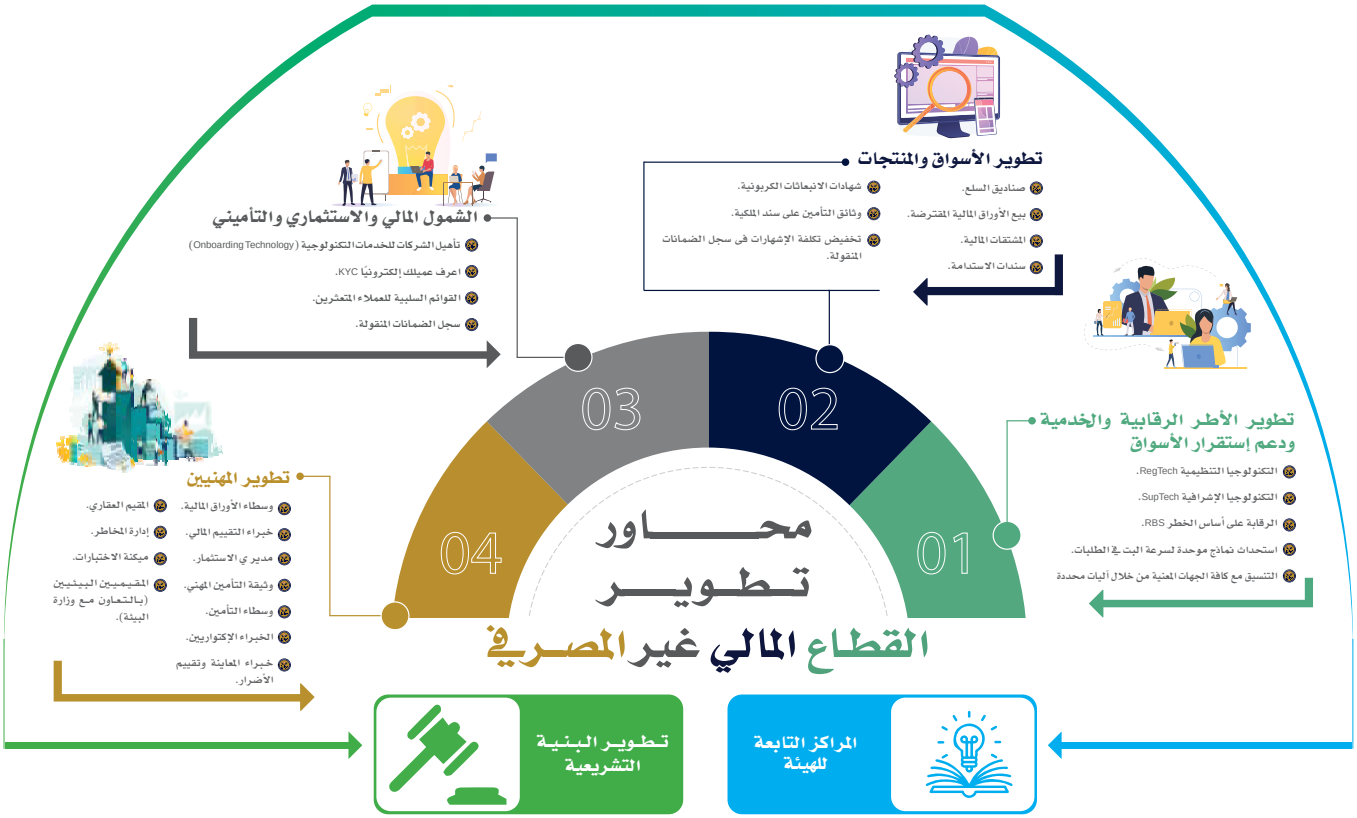

المحور الأول : تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم إستقرار الأسواق

إن تنمية القطاع المالي غير المصرفي عملية مستمرة تتطلب وضع أطر رقابية وخدمية مرنة وفاعلة تركز على توازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة وتقديم خدمات ومنتجات تمويلية وتأمينية واستثمارية جديدة، ودعم استقرار القطاع المالي غير المصرفي.

حيث تعمل الهيئة على تطوير الأطر الرقابية والخدمية لتتمكن من اتخاذ إجراءات استباقية تضمن التأكد من صحة وجودة مستويات الملاءة المالية لشركات القطاع بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي للأسواق، مع العمل على رصد المخلفات مبكرًا وتصويبها بشكل متدرج يراعي حقوق كافة الأطراف، جنبا إلى جنب مع تهيئة بيئة مواتية للأعمال لاستفادة كافة الكيانات الاقتصادية من الأنشطة المالية غير المصرفية بتبسيط كافة القواعد والإجراءات اللازمة لممارسة النشاط، كما تعمل الأطر الخدمية على تعزيز الاستفادة من المنتجات المالية غير المصرفية، وتيسير الولوج إلى مصادر التمويل غير المصرفي للأفراد والمؤسسات، مما يساهم بدوره في تحقيق أهداف الشمول المالي.

أولًا: التشـــريعـــات والإجراءات التنظيمية :

نشاط سوق رأس المال

- **مهلة إضافية للشركات المقيدة التي لم تطرح 6 أشهر إضافية، تيسيرًا على الشركات ومساعدتها على استيفاء متطلبات الطرح واستمرار القيد.**

وفقًا لنص الفقرة الثالثة من المادة (1) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، تم منح مهلة إضافية للشركات المقيدة التى لم تطرح أسهمها بالبورصة لمدة 6 أشهر أخرى تنتهي في 30 يونيو 2022، على أن تلتزم هذه الشركات بموافاة البورصة المصرية في موعد أقصاه 31 مارس 2022 بخطة زمنية؛ تتضمن ما ستتخذه من إجراءات، لتنفيذ الطرح وموافقة إدارة البورصة عليها، كما يعتبر قيد الأوراق المالية كأن لم يكن، بعد انتهاء المهلة المشار إليها دون إتمام إجراءات تنفيذ الطرح.

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (19) بشأن إلزام شركات الاستثمار المباشر بموافاة الهيئة بالقوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية بنحو 21 يوم، لمزيد من المراجعة والتدقيق لضمان صحة وجودة البيانات.**

حيث نصت المادة الأولى من القرار، على الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الاستثمار المباشر موافاة الهيئة بالقوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات بالمراجعة مرفقًا بها تقرير مجلس الإدارة قبل العرض على الجمعية العامة بوقت مناسب وبما لا يقل عن 21 يومًا قبل موعد انعقاد الجمعية وعلى أن يعرض ذلك على

الجمعية العامة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، كما تلتزم الشركات المشار إليها بموافاة الهيئة بالقوائم المالية النصف سنوية مرفقًا بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال 45 يومًا على الأكثر من نهاية الفترة المقدم عنها القوائم المالية.

- **تشكيل لجنتين جديدتين لبحث الشكاوى المعروضة على الهيئة والمثارة بين الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وعملائها، لسرعة فض وتسوية المنازعات تعزيزًا للثقة في القطاع وحماية لحقوق كافة الأطراف المتعاملة.**

وذلك من خلال مد نطاق عمل آلية البتّ في الخلافات التي تثار بين الشركات وعملائها، حيث تختص اللجنة الأولى بالنظر في الشكاوى والموضوعات المنظورة أمام الهيئة والمثارة بين الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وعملائها لأول مرة وفقًا للقرار رقم (26) لسنة 2022.

على أن تضم كل لجنة شخصيات من ذوي الخبرة يختارهم رئيس الهيئة، بالإضافة إلى عضوية رئيس الاتحاد المعني بالنزاع المعروض في كل نشاط، وأمانة فنية لكل لجنة تتولى تحضير المهام وبيان بالأعمال المقرر نظرها، وفي جميع الأحوال يجب عند نظر الموضوعات أمام اللجنة مراعاة قواعد تجنب تعارض المصالح.

- **سلسلة إجراءات لتدشين أول اتحاد مصري للأوراق المالية يدعم جهود تنمية وتنشيط صناعة الأوراق المالية حيث مر بعدة محطات:**

1. موافقة مجلس إدارة الهيئة على النظام الأساسي للاتحاد ومنحه الشخصية الاعتبارية المستقلة التي تسهم في تنمية نشاط سوق رأس المال وزيادة الوعي به وتبني المبادرات الداعمة للنشاط، والتأكد من تطبيق أعضاء الاتحاد لميثاق شرف المهنة والقواعد المنظمة لالتزامات وحقوق الأعضاء، والعمل على تنمية مهارات العاملين في مجال الأوراق المالية.
2. مد مهلة اللجنة التأسيسية للاتحاد المصري للأوراق المالية، وذلك وفقًا للمادة (44) من النظام الأساسي للاتحاد، لمدة ستة أشهر، وذلك اعتبارًا من 18 سبتمبر 2022، لتنظيم ووضع كافة الضوابط الخاصة بإتمام العملية الانتخابية.
3. صدور الكتاب الدوري رقم (3) لسنة 2022 بشأن انضمام الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية للاتحاد المصري للأوراق المالية، وذلك للتأكيد على أن مدّ المهلة الممنوحة للجنة التأسيسية المشكلة بقرار من رئيس الهيئة لعقد أول جمعية عامة للاتحاد المصري للأوراق المالية لمدة ستة أشهر اعتبارًا من 18 مارس 2022، ستكون المهلة الأخيرة لانضمام الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لعضوية الاتحاد.
4. إجراء حوار مجتمعي ضم كافة الأطراف المكونة للاتحاد للتوافق حول مقتضيات سير انتخابات الاتحاد وتوازن تمثيل كافة الأنشطة وطبيعة ومهام العمل، وتم التوافق على غالبية النقاط على أن يتم استكمال باقي الإجراءات والدعوة للانتخابات في أسرع وقت ممكن.

- **إصدار ضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيد لها أسهمًا بالبورصات المصرية.**

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتعديل قرار رقم «150» لسنة 2022 بشأن شروط وضوابط وإجراءات إتاحة استخدام الأنظمة الالكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة وإثبات إجراءاتها والتصويت عليها عن بُعد.

- **تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (61) لسنة 2017 بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.**

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (151) لسنة 2022 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (61) لسنة 2017 وذلك بشأن إدخال تعديلات بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في الأوراق المالية، بتسهيل ضوابط فتح الحسابات والتعامل في الأوراق المالية وكذلك عمليات صرف الأرباح وعمليات الإيداع المركزي.

➢ **تطوير شامل لقواعد القيد**

في إطار سعى الهيئة لتهيئة بيئة مواتية تساعد الشركات المقيدة وتحفز غير المقيدة على استكشاف فرص تنمية وتطوير أعمالها والتوسع من خلال سوق الأوراق المالية، اتساقًا مع أهداف وثيقة ملكية الدولة ومستهدفات برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة، بما يؤدي إلى زيادة عمق وكفاءة السوق، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تبسيط إجراءات التعامل على الأوراق المالية غير المقيد ونقل ملكياتها، لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستفادة من سوق خارج المقصورة.
- حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة إلا بشروط وبناء على طلب من الشركة ووفق ماتقدره الهيئة، وكذا تنظيم فترة تجميد أسهم المساهمين الرئيسين بالشركة أو من يحلون محلهم من باقي المساهمين، لتعزيز مستويات الحوكمة بما يتماشى مع أنسب الممارسات العالمية.
- تبسيط متطلبات استحواذ الشركات المقيدة على شركات غير مقيدة دون أن تستوفي الشركات غير المقيدة كافة معايير ومتطلبات القيد، لتحفيز عمليات الاستحواذ التي تساعد الشركات على تنمية حجم أعمالها وتطويره وزيادته، بما يعود بالنفع على السوق والاقتصاد ككل.
- إمكانية القيد المؤقت لأسهم الشركات المصرية والأجنبية بجداول البورصة بدلاً من التسجيل المسبق لدى الهيئة، عبر السماح بأن يكون قيد الأوراق المالية المذكورة قيدًا مؤقتًا دون استيفاء شروط الحد الأدنى لنسبة الأسهم المراد طرحها وعدد المساهمين (أو حملة شهادات الإيداع) ونسبة الأسهم (أو شهادات الإيداع) حرة التداول، على أن يتم التسجيل وتنفيذ الطرح أو بدء التداول خلال ستة أشهر من تاريخ القيد، بدلاً من شهر واحد من تاريخ التسجيل، وهو الأمر الذي نتج عنه قيد نحو 3 شركات قيداً مؤقتاً بجداول البورصة المصرية وجاري دراسة ملفات 4 شركات أخرى من قبل البورصة المصرية.
- مد مهلة إتمام إجراءات الطرح للشركات التي سيتم قيدها قيد مؤقت، وكذلك الشركات السابق قيد أسهمها بالبورصة، وذلك وفقًا لما تقدمه هذه الشركات للهيئة من مبررات وخطة زمنية ووفقًا لما تقدره الهيئة حسب موقف كل شركة، مع الزامها بنشر تقرير إفصاح قبل السير في إجراءات تعديل هيكلها أو رأسمالها مع استثنائها من سريان التزامات الإفصاح الواردة بالأبواب الثالث والرابع والخامس من هذه القواعد، وذلك لحين استيفاء هذه الشركات لمتطلبات القيد والطرح بهذه القواعد وبدء التداول على أسهمها.

– **موافقة مجلس إدارة الهيئة على قرار رقم (70) لسنة 2022 الخاص بتطوير قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص** للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار بإضافة ضوابط اندماج صناديق الاستثمار، حيث يجوز للبنوك بترخيص من الهيئة وبعد موافقة البنك المركزي المصري أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار، سعيًا من الهيئة لتشجيع إنشاء صناديق الاستثمار وتيسير إجراءات ترخيصها.

كما يجوز للهيئة أن ترخص لشركات التأمين وإعادة التأمين والشركات العاملة في نشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها (بنوك الاستثمار) والشركات التي تزاول نشاط إدارة الأصول بما في ذلك شركات إدارة صناديق الاستثمار وشركات التمويل متناهي الصغر المرخص لهم من الهيئة بمباشرة تلك الأنشطة.

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (67) لسنة 2014 بشأن تنظيم قواعد مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش**، ضمن استراتيجية الهيئة لتعظيم الدور الذي يلعبه مديرو المخاطر بشركات الوساطة لدعم استقرار الأسواق، وكذلك مقترح إلغاء القرار رقم (61) لسنة 2021 المعدل له، فيما ألزم القرار الجديد وفق نص المادة الرابعة، الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط إجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم التمويل الهامشي.

كما تضمنت القواعد إلغاء المادة السادسة من القرار رقم (67) والخاصة بأن يكون الحد الأقصى لعميات الشراء بالهامش على الورقة المالية للشركة (30%) من أسهم الشركة حرة التداول أو (15%) من إجمالي أسهم الشركة، أيهما أعلى، وكذلك الحد الأقصى لعمليات الشراء بالهامش للعميل الواحد ومجموعته المرتبطة على الورقة المالية (5%) من أسهم الشركة حرة التداول أو (3%) من إجمالي أسهم الشركة، أيهما أعلى.

- إقرار مجلس إدارة الهيئة ضوابط إصدار سندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية وذلك إعمالاً لنص المادة رقم (41) مكرر من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992 وتعديلاته، والتي تمكن الشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة بعد موافقة السلطة المختصة من اصدار سندات مقابل ما ينشأ لها من تدفقات نقدية مستقبلية في ضوء جهود الهيئة الدائمة لاستحداث منتجات وأدوات تمويلية جديدة، تساعد الكيانات الاقتصادية على النمو وتطوير الأعمال.

وكذلك في ظل الدور المتنامي لسندات التوريق كأحد مصادر التمويل في سوق المال، ورغبةً في استخدام وطرح آليات جديدة مرتبطة بنشاط التوريق، والتي تعد الذراع الرئيسي لتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة.

وقد تضمنت الضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة أنه يجوز لشركات التوريق إصدار تلك السندات على أن توجه حصيلتها لتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بعد موافقة السلطة المختصة بها مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من تدفقات نقدية متوقع دخولها في المستقبل في ذمة المحيل ويشترط في تلك التدفقات ألا تكون مقيدة أو مشروطة، وأن تكون ناشئة لصالح الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة وخالية من أي حقوق حالية أو مستقبلية للغير، حيث تتم الحوالة لنسبة من التدفقات النقدية المستقبلية لمشروع أو مشروعات محددة ناتجة عن أصل أو أكثر للمحيل، خلال فترة محددة، ويكون لحملة السندات حق امتياز على محفظة التوريق "التدفقات النقدية المستقبلية" طوال عمر الإصدار، ويجوز للجهات المصدرة تقديم ضمانات إضافية يتم الرجوع عليها لسداد مستحقات حملة السندات.

- **صدور القرار رقم (117) بشأن التعديلات** التي تنظم عمل صندوق ضمان التسويات، والخاص بسداد قيمة اشتراكات الأعضاء في رأسمال الصندوق أو استكمالها، دعمًا لدور صندوق ضمان التسويات في تغطية المخاطر الناتجة عن عدم التزام أعضاء صندوق الضمان لتسوية العمليات المقيدة بالبورصة سواء الورقية أو النقدية.

حيث تضمنت التعديلات ما يلي:

سداد قيمة اشتراكات الأعضاء في رأسمال الصندوق أو استكمالها: يجب على العضو سداد قيمة اشتراكه في الصندوق أو استكمالها في الحالات الآتية:

1. إذا ترتب على إعادة حساب رأسمال الصندوق تعديل قيمة اشتراكات الأعضاء بالزيادة وجب على الأعضاء استكمال الاشتراك المطلوب منهم خلال 5 أيام عمل على الأكثر من تاريخ إخطارهم، وفي حالة عدم السداد خلال هذه المدة، يسدد العضو مقابل تأخير يومي بنسبة (اثنين ونصف في الألف) عن كل يوم تأخير اعتبارًا من اليوم التالي للإخطار، عن قيمة ما لم يسدده من الاشتراك، ويستمر حساب مقابل التأخير حتى يتم الوفاء بقيمة الاشتراك أو استكمالها.

2. عند نقص قيمة اشتراك العضو نتيجة لقيام الصندوق بالخصم منها سواء للوفاء بالتزامات العضو نيابة عنه أو بمقابل التأخير المحتسب عليه، أو عند قيام نظام تسليف الأوراق المالية بالخصم من اشتراك العضو المقترض للأوراق المالية في رأسمال الصندوق نتيجة لعدم وفائه بتسليم أو تحويل الأوراق المالية المنفذة من خلاله في المواعيد المحددة أو نتيجة لعدم كفاية رصيده النقدي في بنك المقاصة لتسوية عمليات الشراء التي يتم تسويتها من خلاله، وجب على العضو استكمال قيمة الاشتراك خلال يومي عمل على الأكثر من تاريخ التسوية، ويسدد العضو مقابل تأخير يومي بنسبة (اثنين ونصف في الأول) عن كل يوم تأخير بدءً من تاريخ التسوية عن قيمة الاشتراك أو عما تم خصمه منه نتيجة لعدم وفائه، ويسدد العضو مقابل التأخير بذات عملة التداول، ويستمر حساب مقابل التأخير حتى يتم استكمال قيمة الاشتراك، وذلك دون الإخلال باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (18) من قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية المشار إليه.

- **السماح باستحداث أنواع جديدة من السندات**، وهي: سندات التنمية المستدامة، والسندات المرتبطة بالتنمية المستدامة، والسندات ذات البعد الاجتماعي، وسندات تمكين المرأة، وسندات المناخ، والسندات البُنية (الانتقالية)، وذلك بموجب قرار رئيس الوزراء بإدخال تعديلات على أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، اتساقا مع رؤية مصر 2030 وتماشيًا مع الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تقضي بمزيد من التيسير على عمل صناديق الاستثمار وذلك لتعزيز نشاطها كونها أداة هامة للاستثمار والادخار.**

حيث أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء قرارا بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، تضمن المواد المنظمة لعمل صناديق الاستثمار وكذلك استحداث مواد جديدة لتنظيم إصدار سندات التنمية المستدامة؛ لمزيد من التيسير في عمل صناديق الاستثمار، ودعم جهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد استحدث قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3456) لسنة 2022 الخاص بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والمنشور في الجريدة الرسمية بعددها رقم 38 مكرر (أ)، أنواع جديدة من السندات، هي؛ سندات التنمية المستدامة، والسندات المرتبطة بالتنمية المستدامة، والسندات ذات البعد الاجتماعي، وسندات تمكين المرأة، وسندات المناخ، والسندات البُنية (الانتقالية).

وذلك نظرًا لأهمية أدوات الدين في أسواق المال واعتماد الكيانات والشركات عليها كأحد الآليات التمويلية الهامة لتطوير وتنمية أعمالها، فقد جاءت الفكرة نحو طرح أدوات تمويلية جديدة لمواجهة تحديات التغير المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة وتمكين المرأة.

- **صدور القرار رقم (156) بشأن التعديلات على النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية**، وكذا تحديد مواعيد إجراء انتخابات ممثل الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية للدورة الانتخابية لمجلس إدارة صندوق حماية المستثمر (2024 – 2021)، والتي تم الانتهاء منها بالفعل مطلع 2022.

وقد جاء التعديل عقب الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، والقانون رقم 10 لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والادوات المالية غير المصرفية، إضافة إلى الاطلاع على قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 22 لسنة 2021، بشأن إصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

وتضمنت التعديلات، تعديل نص الفقرة الأولى من المادة رقم (3) من النظام الأساس لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير

التجارية، الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (32) لسنة 2021، ليصبح كالتالي: "يكون مقر الصندوق ومركزه الرئيسي بالقطعة رقم (72) القطاع الأول-مركز المدينة-متفرع من شارع الـ 90 التجمع الخامس-القاهرة الجديدة".

- **صدور القرار رقم (176) بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لعام 2019، والذي يخص ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية**، حيث ينص التعديل على تشكيل لجنة مركزية للرقابة الشرعية تتولى القيام باعتماد إصدار الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة من الجهات المصدرة لها، وتشرف من الناحية الشرعية على إصدارات هذه الصكوك واستخدام حصيلتها، وكذا اعتماد اصدار المنتجات غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتطوير وتنمية أدوات ومنتجات الأنشطة المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أكد القرار على انه يجب أن يتوافر في أعضاء لجنة الرقابة الشرعية المركزية عدة شروط تتمثل في أن يتم قيد أعضاء اللجنة في سجل خاص يعد لهذا الغرض لدى الهيئة للأعضاء الذين يوافق مجلس إدارة الهيئة على انضمامهم للجنة.وكما ينص القرار على ألا يكون مساهماً رئيسياً أو عضو مجلس إدارة في أي من الشركات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية خلال السنتين السابقتين على العضوية.

وتختص لجنة الرقابة الشرعية المركزية بالاشتراك مع الهيئة في وضع نماذج العقود والاتفاقيات الخاصة بإصدار الصكوك والأدوات والعقود والمنتجات المالية غير المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية للتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.

ونصت المادة الثالثة على أن تضاف مادة جديدة برقم الثامنة مكرر إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لعام 2019؛ ليشترط فيمن يتقدم للقيد في سجل أعضاء لجان الرقابة الشرعية الفرعية بالهيئة أن يكون حاصل على درجة العالمية "الدكتوراه" من جامعة الأزهر أو ما يعادلها في أحد التخصصات ذات العلاقة. كما تنص المادة الرابعة في أن يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (8) لعام 2014 المشار إليه.

- **تنظيم كيفية التعامل مع العملاء محل التحقيقات في مخالفة القواعد المنظمة للتداول، وذلك بموجب القرار رقم (175) بتعديل القرار رقم (66) لسنة 2018**، حيث تضمن القرار تطوير الإجراءات الاحترازية وذلك بإضافة إمكانية إيقاف تعامل العملاء بآليات التداول المختلفة مثل الشراء بالهامش والتداول في ذات الجلسة واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع والتداول من خلال الإنترنت والتعامل على شهادات الإيداع، وذلك لحين انتهاء عملية فحص تعاملاتهم وذلك كمرحلة أولى بدلاً من الإيقاف الكامل للأكواد، استكمالاً لتفعيل النهج الذي تتبناها وتنفذه الهيئة لتنمية الأسواق والحفاظ على استقرارها، عبر التدرج في الإجراءات الرقابية لمعالجة مخالفات التداول وإزالة أثرها حفاظاً على استقرار وسلامة الأسواق بموجب أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

كانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد اعتمدت مقترح إدارة البورصة المصرية منتصف أغسطس 2022، بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي بجانب الآليات الأخرى وذلك لمعالجة مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال.

يتكامل هذا القرار مع الجهد الذي بدأته إدارة الهيئة إمعاناً في إحكام الرقابة على آليات التداول، وذلك وفق آليات السوق، ومعالجة أي مخالفات وإزالة أثرها سريعا قبل اتخاذ الاجراءات القانونية، وذلك بشكل تدريجي وهو النهج الذي يضمن تحقيق استقرار الأسواق وسلامة التعاملات بالتوازي مع توازن حقوق المتعاملين.

نشاط التأمين

- **صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2022 بتعديل القرار رقم (99) لسنة 2015 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لإدارة محفظة استثمارات صناديق التأمين الخاصة، وذلك سعيًا من الهيئة لتطوير السياسات الاستثمارية لهذه الصناديق كونها وسيلة هامة تسهم في تعبئة المدخرات وتحقق قيمة لأموال أصحاب الاشتراكات.**

ووفقًا لهذه التعديلات تم حذف عبارة «ولا يصبح العقد وتعديلاته سارية إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة» من البند (ج) من الفقرة (2) من المادة الرابعة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (199) لسنة 2015 المشار إليه.

ويذكر أن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (99) لسنة 2015 نظم حالات الالتزام بتعيين مدير متفرغ مسئول عن الاستثمار للصندوق الذي يبلغ حجم أمواله المستثمرة أكثر من 100 مليون جنيه، وأجاز التعاقد مع شركة أو أكثر من شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية لإدارة استثمارات الصندوق في ضوء عدد من الشروط الواجب الالتزام بها، كما حدد مسئوليات كل طرف وشروط التعاقد.

- **صدور القرار رقم (994) لسنة 2022 بشأن تشكيل لجنتين لاختيار ممثلي شركات التأمين بصندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين، وذلك حرصًا من الهيئة على تحقيق أقصى قدر من الحماية لحملة الوثائق.**

وتباشر تلك اللجنة الأعمال المنوطة بها وفقًا لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2019، كما يناط بها تسليم أوراق أعمالها مقرون بتقرير بنتائج أعمالها في خلال المواعيد المحددة بذات القرار لكبير مستشاري رئيس الهيئة ورئيس لجنة الإشراف على تلك الانتخابات والوارد تشكيلها بالمادة الثانية من هذا القرار.

ونصت المادة الثالثة، على أن يتم رفع تقرير بنتائج أعمال اللجنتين المنوه عنهما من خلال كبير مستشاري رئيس الهيئة ورئيس اللجنة المعنية بالإشراف على انتخابات مجلس إدارة ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التامين فور الانتهاء من إنجاز الأعمال المنوطة بهما.

قرارات تخص جميع أنشطة التمويل

- **صدر القرار رقم (27) لسنة 2022 بشأن إنشاء لجنة لفض المنازعات الناشئة عن التعامل في أنشطة التمويل غير المصرفي (التمويل العقاري، التأجير التمويلي، التخصيم، التمويل الاستهلاكي، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)**، لتتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين الجهات العاملة في مجال التمويل غير المصرفي وعملائها، وذلك وفقًا لما تحيله إليها الهيئة في هذا الشأن. سعيًا لتوفير الآليات القانونية المتنوعة بهدف تعزيز حماية المتعاملين، وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة داخل الأنشطة المالية غير المصرفي.

وقد اتخذت الهيئة القرار بعد الاطلاع على عدة قوانين؛ منها قرارات مجلس إدارة الهيئة رقم (2) و (41) لعام 2015، و(149) و (150) لعام 2019، ورقم (47) لعام 2021 الصادرة بشأن الأنظمة الأساسية لاتحادات الجهات العاملة في مجال التمويل غير المصرفي.

وتتضمن المادة الثانية من القرار أن تُشكل اللجنة بقرار من رئيس الهيئة، برئاسة أحد نائبي رئيس الهيئة وعضوية رئيس مجلس إدارة الاتحاد المعني بالنزاع المعروض وعدد من الأشخاص ذوي الخبرة لا يزيد عددهم عن 7 أعضاء، وللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً لمعاونتها في أداء أعمالها دون أن يكون له حق التصويت.

كما تتمثل المادة الثالثة في أن تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات الحاضرين، وفي حالة التساوي يُرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وتنص المادة الرابعة أن على اللجنة إصدار قرارها خلال شهر من تاريخ عرض الأمر عليها، مستوفياً المستندات اللازمة ويتم إبلاغ ذوي الشأن بقرارها خلال 15 يوماً من تاريخ صدوره.

التمويل العقاري

وافق مجلس إدارة الهيئة على تعديل قرار مجلس الإدارة رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، حيث أصدرت الهيئة قرارًا يقضي بزيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50% من إجمالي دخل طالب التمويل العقاري بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة، وذلك بموجب زيادة الحد الائتماني المسموح به، إدراكًا من الهيئة للآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وخاصة معدل التضخم وسعيًا لتنشيط التمويل العقاري.

- **تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (158) لسنة 2020 بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري،** وذلك في ضوء حرص الهيئة على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز مرونة الجهات التابعة للهيئة ضد أي صدمات مستقبلية، بما يعزز من مستويات استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، كما تم التنسيق مع وزارة العدل لعمل مكتب توثيق عقاري متخصص للتمويل العقاري بمقر الاتحاد المصري للتمويل العقاري.

وقد نصت المادة الأولى، على أن يستبدل بنصي البندين «أولا – (4)، وثانيا – (2) من المادة الثامنة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، النصان الآتيان: المادة الثامنة – «أولا – بند (4): 4-ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية لمستثمر واحد على (15%) من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك للشخص الطبيعي وزوجه أولاده القصر.

المادة الثامنة – «ثانيا – بند (2):» 2-ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية لمستثمر واحد على (30%) من القاعدة الرأسمالية للشركة سواء للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر أو للشخص الاعتباري الواحد والأطراف المرتبطة.

وتنص المادة الثانية على أن يستبدل بنص المادة (2) من معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري، المرافقة لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 158 لسنة 2020 المشار إليه، النص الآتي: مادة 2: مخاطر التركز:1-بالنسبة للأغراض السكنية: يجب ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية لمستثمر واحد على (15%) من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر.

2-بالنسبة للأغراض غير السكنية: يجب ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية لمستثمر واحد على (30%) من القاعدة الرأسمالية للشركة سواء للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر أو للشخص الاعتباري الواحد والأطراف المرتبطة.

التمويل الاستهلاكي

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة على مد مهلة توفيق أوضاع مزاولي نشاط التمويل الاستهلاكي، وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد الاطلاع على عدة قوانين تتمثل في قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، وقرارات مجلس**

إدارة الهيئة أرقام *(146)* لعام *2020*، و*(34)* لعام *2021*، و*(135)* لعام *2021* لتطوير أداء نشاط التمويل الاستهلاكي.

ويتضمن القرار مد مهلة توفيق الأوضاع الممنوحة لمزاولي نشاط التمويل الاستهلاكي المنصوص عليها بالمادة السادسة من القانون رقم (18) لعام 2020، بإصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي المشار إليها لمدة 6 أشهر أخيرة اعتباراً من 18 مارس 2022.

ويقصد بالتمويل الاستهلاكي أنه نشاط يهدف إلى توفير التمويل المخصص لشراء السلع والخدمات لأغراض استهلاكية وسداد ثمنها على فترة زمنية على ألا يقل عن 6 أشهر، كما يشمل التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية أو إحدى وسائل الدفع التي يقرها البنك المركزي.

- **تطبيقًا لأحكام قانون التمويل الاستهلاكي رقم (18) لسنة 2020، موافقة مجلس إدارة الهيئة على تشكيل لجنة النظر في التظلمات من القرارات الإدارية،** وقد تضمن قانون التمويل الاستهلاكي الجديد، ضوابط وآليات إنشاء لجنة التظلمات لتنظيم العلاقة بين المستهلك ومقدمي خدمات التمويل الاستهلاكي، لمزيد من التنظيم والانضباط للنشاط وتوفير حماية للمتعاملين واستقرار للنشاط.

حيث نص القانون على أنه تنشأ لجنة أو أكثر لنظر التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقًا لأحكام هذا القانون، ويصدر بتشكيل كل لجنة قرار من مجلس إدارة الهيئة، وتكون برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية اثنين من مستشاري مجلس الدولة يتم اختيارهم وفقًا لأحكام القانون المنظم لمجلس الدولة، وممثل عن الهيئة يختاره رئيسها، وعضو من ذوي الخبرة. ويكون للمتظلم الحضور أمام اللجنة بنفسه أو بنائب عنه أو من يمثله.

ويحدد قرار مجلس إدارة الهيئة تشكيل اللجنة واختصاصاتها ومكافآت أعضائها وإجراءات النظر في التظلم والبت فيه ومواعيد تلك الإجراءات.

ويكون التظلم من القرار أمام هذه اللجنة خلال ستين يومًا من تاريخ الإخطار أو العلم اليقيني به، على أن تصدر اللجنة قرارها في التظلم في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ استيفاء المستندات والبيانات المطلوبة، ويكون قرارها نهائيا ونافذًا.

ولا تقبل الدعوى التي ترفع إلى المحكمة المختصة إلا بعد اللجوء إلى اللجنة المشار إليها وفوات ميعاد التقدم بالتظلم وميعاد البت فيه. ويترتب على تقديم التظلم إلى اللجنة وقف المدد المقررة قانونا لسقوط أو تقادم الحقوق أو لرفع الدعوى، وذلك حتى انقضاء موعد البت في التظلم.

➢ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر

- **إصدار مجلس إدارة الهيئة ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، استجابة لما توصل إليه الحوار المجتمعي متعدد الأطراف الذي بادرت الهيئة بالدعوة إليه وإدارته على مدار أكثر من شهرين عن «ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول» لمنتجات التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،** حيث تقدم تلك الضوابط إرشادات حول التصرف بما يخدم مصالح المقترضين من خلال التأكد من تقديم الخيارات الأكثر ملاءمة وبأسعار معقولة، وتضع الضوابط إطار يضمن الشفافية من خلال الإفصاحات التي تشرح خطط التسعير بوضوح، مع التركيز على تسهيل المقارنة بين الخيارات المختلفة على المقترضين، سعيًا لتحقيق

الموازنة بين مقومات كفاءة السوق واعتبارات حماية المنافسة، بجانب حماية حق المتعاملين في الحصول على تسعير مسؤول لمنتجات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ويهدف القرار للتخفيف من عبء الحصول على التمويل اللازم لتلك المشروعات عن كاهل ما يزيد على 3.5 ملايين مستفيد من أصحاب تلك المشروعات جرى حصرهم في نهاية العام 2021 بقيمة أرصدة تبلغ نحو 27 مليار جنيه.

فيما أكد رئيس الهيئة، إن تطبيق تلك الضوابط، من شأنه أن يوازن بين مقومات كفاءة السوق واعتبارات حماية المنافسة، بجانب حماية حق المتعاملين في الحصول على تسعير مسؤول لمنتجات تمويل تراعي التكلفة العادلة لمصادر الأموال ووفق آليات شفافة لاقتصاد السوق الحر.

- إنهاء اختبارات الإجهاد المالي فيما يخص جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، للتحقق من مدى ملائمة المقومات الحالية لها في مواجهة وتحمل الصدمات المالية الناشئة عن المتغيرات الاقتصادية المتسارعة محليًا ودوليًا.

➢ قرارات تخص جميع أنشطة الهيئة

- الموافقة على تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **في إطار جهودها لدعم تمكين المرأة، وافق مجلس إدارة الهيئة على صدور قرار رقم (48) بشأن رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال التأمين وأنشطة التمويل غير المصرفي** (التمويل العقاري-التأجير التمويلي-التخصيم-تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر-التمويل الاستهلاكي) إلى 25% من مقاعد المجلس أو عضوتين على الأقل.

- **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (4666) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات المنقولة**، وتضمن التعديل تخفيض قيمة إشهار حقوق الضمان في سجل الضمانات المنقولة لتصبح خمسة جنيهات لكل ألف جنية من قيمة الالتزام المضمون، وبحد أقصي 200 جنية، إذا كان الدائن أحد الأشخاص الطبيعية أو الشركات أو الجهات التي تزاول نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أو نشاط التمويل الاستهلاكي، لمزيد من التنشيط لعمل سجل الضمانات المنقولة.

- **صدور القرار رقم (370) لسنة 2022 بتشكيل لجنة فض المنازعات الناشئة عن التعامل في أنشطة التمويل غير المصرفي برئاسة الدكتور/ إسلام عزام نائب رئيس الهيئة.**

حيث يتم تنظيم أعمال اللجنة وفقًا للأحكام المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 27 لعام 2022، والتي تتضمن في أن تُشكل اللجنة بقرار من رئيس الهيئة، برئاسة أحد نائبي رئيس الهيئة وعضوية رئيس مجلس إدارة الاتحاد المعني بالنزاع المعروض وعدد من الأشخاص ذوي الخبرة لا يزيد عددهم عن 7 أعضاء، وللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً لمعاونتها في أداء أعمالها دون أن يكون له حق التصويت.

كما نص القرار على أن تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات الحاضرين، وفي حالة التساوي يُرجح الجانب الذي منه الرئيس، ويتضمن القرار أن على اللجنة إصدار قرارها خلال شهر من تاريخ عرض الأمر عليها، مستوفياً المستندات اللازمة ويتم إبلاغ ذوي الشأن بقرارها خلال 15 يوماً من تاريخ صدوره.

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة على ضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد الشركات في جدول خبراء التقييم العقاري.**

صدور قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (62) لسنة 2022، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (82) لسنة 2016

بشأن ضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد الشركات في جدول خبراء التقييم العقاري. ونصت المادة الأولى من القرار، والذي نشر بالجريدة الرسمية في عددها رقم (81) لسنة 2012، على أن تضاف مادة جديدة برقم (الثانية مكررًا) إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (82) لسنة 2016 المشار إليها نصها الآتي: (المادة الثانية مكررًا): يجوز قيد الإدارات أو اللجان المختصة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والهيئة العامة للخدمات الحكومية بجدول خبراء التقييم العقاري لدى الهيئة، وذلك فيما يخص الوحدات محل التمويل العقاري لمتوسطي ومحدودي الدخل، وذلك بمراعاة ما يلي:

1. ألا تكون أي من الجهات المشار إليها طرفًا في عملية التمويل عند إجراء التقييم.
2. ألا يقل فريق العمل بالإدارات أو اللجان المشار إليها عن خبير تقييم عقار مقيدين بجدول الهيئة على أن يكون أحدهما هو الموقع على تقرير التقييم.
3. سداد مقابل خدمات القيد.

وتقدم الجهات المشار إليها طلب القيد بجدول خبراء التقييم العقاري على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض، وتنص المادة الثانية على أن يعدل عنوان قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (82) لسنة 2016 المشار إليه ليكون ضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد الأشخاص الاعتبارية بجدول خبراء التقييم العقاري.

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة على الشروط والإجراءات المتطلبة للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية.**

صدور قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (58) لسنة 2022، بشأن الشروط والإجراءات المتطلبة للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية. وقد حدد القرار، أن تقدم طلبات تأسيس الشركات الراغبة في مزاولة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية من خلال أحد وكلاء المؤسسين المقيدين لدى الهيئة ممن لديهم هوية رقمية وفقًا للضوابط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، على النموذج الرقمي المعد لهذا الغرض، وذلك عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك أو أية وسيلة أخرى تحددها الهيئة.

ثانيًا: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين:

1. تطوير مستويات الحوكمة

- متابعه تنفيذ الشركات لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وخاصة الالتزام بما يلي:
  - ضرورة توفيق أوضاع الشركة بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اول انتخابات لمجلس إدارة الشركة أو خلال سنه من تاريخ العمل بالقرار.
  - متابعه الشركات فيما يخص تشكيل مجلس الإدارة وفقا لقرار (100) لسنه 2020 بشأن التنفيذيين والمستقلين واستخدام التصويت التراكمي عند اعاده الانتخاب.
  - استيفاء اللجان المنصوص عليها بالقرار حسب التشكيل الوارد به وذلك خلال سنه من تاريخ صدوره.

- موافاة الهيئة بمحاضر الجمعيات العامة العادية وغير العادية وكذا مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انعقادها.

- متابعه تنفيذ الشركات لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (110) لسنة 2021 بشأن تضمين مجلس الإدارة لعنصرين نسائيين.
- متابعه جميع الشركات بشأن حظر التحاق أي من العاملين بالهيئة الذين تنتهي خدمتهم بالاستقالة الصريحة أو الضمنية بأي جهة من الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة إعمالًا لقرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بتاريخ 5/7/2020.
- متابعه الشركات التي صدر ضد أحد أعضاء مجلس ادارتها حكم جنائي بالالتزام بأحكام القانون رقم (159) لسنة 1981، وكذا قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (85، 162) لسنة 2018 والقرار رقم (10) لسنة 2019 بتاريخ 20/1/2019 بشأن تعديل بعض أحكام قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (85، 162) لسنة 2018، بشأن الشروط الواجب توافرها في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، واتخاذ اللازم بشأنها بالتنسيق مع اداره الالزام.
- متابعه حصر الشركات المخالفة لأحكام المواد (75، 64، 61) من القانون (159) لسنة 1981 وإحالتها للإدارة المركزية للإلزام لاتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها.
- تقديم عدد (4969) خدمة خلال عام 2022 بيانها كالتالي:

الموضوع	الإجمالي
اعتماد محاضر مجالس إدارة	3115
اعتماد محاضر جمعيات عامة عادية	650
اعتماد محاضر جمعيات عامة غير عادية	359
شكاوى واستفسارات	204
خطاب مطابع	142
صور طبق الأصل	79
اجتماع حملة وثائق	100
اجتماع حملة سندات	116
شهادات عدم خصخصة	83
تعديل مواد البنك المركزي	45
جمعيات تأسيسية	29
قرارات وقف جمعيات عمومية	6
عدم التباس	23
دراسة أنظمة إثابة وتحفيز	7
تصفية	5
وقف نشاط	6
الإجمالي	4969

2. تعزيز القدرات الرقابية

في إطار دورها في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير أكبر قدر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالي غير المصرفي، كلٌ وفقًا لطبيعة نشاطه وكذلك القوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول. وتتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق.

- **إجراءات الفحص والتفتيش**

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات، كما تُجري تفتيشًا لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يتراءى لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات، حيث يتم التحقق من النواحي المالية والفنية والإجرائية لدى هذه الشركات للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذلك التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل الحسابات ومعايير الملاءة المالية.

ويوضح الجدول التالي جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجئ:

عمليات التفتيش على كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة	2021	2022
تفتيش دوري (مكتبي)	1658	398
تفتيش مفاجئ	56	77
تحقق (ميداني)	187	154
الإجمالي	**1901**	**629**

- **فحص القوائم المالية**

تقوم الهيئة بدراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها(الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، الشركات المقيد لها أوراق مالية في بورصة النيل، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، الشركات العاملة في مجال التأمين، والشركات التي تزاول أيًا من أنشطة التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي) ، وقد بلغ إجمالي عدد المذكرات الداخلية والخطابات الخارجية عدد 4112 خطاب ومذكرة.

- **مراقبة التداول**

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعمول بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات اللازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية، ومن ثم وضع توصيات لمواجهتها. قامت الهيئة بما يلي:

- رصد عدد **(93)** حالة تلاعب بكافة الصور خلال عام 2022 (تتمثل في: إفصاحات غير صحيحة، أخبار جوهرية غير مفصح عنها، تعامل بناء على معلومات داخلية، استباق أوامر عملاء، مخالفة قواعد الاستحواذ، مخالفات التأثير السعري)، بالإضافة إلى دراسة عدد (51) شكوى متنوعة والرد عليها. وفيما يخص الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم اتخاذها فقد تم استدعاء عدد (53) عميل للمناقشة.

- إصدار عدد (372) موافقة (تعامل عاملين) بشركات السمسرة وإدارة المحافظ ودراسة وفحص عدد (90) طلب نقل ملكية أسهم الشركات، بالإضافة إلى إصدار موافقات على استثناءات المقابل النقدي وتجاوز مدة الشهر لعمليات نقل الملكية لعدد (210)طلب، وفحص ودراسة عدد (204) طلب نقل ملكية لأسهم غير مقيدة لعمليات تتجاوز 20 مليون جنيه، ورفض عدد (1) طلب نقل ملكية، فحص ودراسة طلب فك تجميد أسهم (1).
- دراسة عدد (4) طلب لتجزئة القيمة الإسمية لسهم الشركة منه حالة واحدة مرفوضة.
- تم الاشتراك في عدد (9) لجان تفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لعدد 17 شركة.
- تم دراسة وفحص عدد (8) التماسات متنوعة.
- عدد (6) طلبات إجراء فحص نافي للجهالة.
- عدد (22) رد على طلبات إفادة واستفسارات متنوعة.
- تقديم عدد (16) مقترح تشريعات وتعديل قرارات للعرض على مجلس إدارة الهيئة.
- تم الإشراف والرقابة على اجتياز امتحان الدورات التدريبية المُعدة من الجمعيات المهنية لعدد (5).
- بالإضافة لعدد (3) برنامج تدريبي مكثف، وعدد (1) برنامج سمسرة رقم (20)، وعدد (1) برنامج أعضاء مجلس الإدارة.

الإلزام وتحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

الإلزام

في إطار قيامها بالدور المنوط بها والصلاحيات التي خولتها لها القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، قامت الهيئة باتخاذ إجراءات تحريك الدعاوى ضد المخالفين لتحقيق أهداف استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية المتعاملين بها وتفعيل أحكام القوانين المنظمة. وتسعى الهيئة إلى التصالح بصفة عامة، وهو ما يتضح من عدد التصالحات التي تم البت فيها والتي بلغت عدد 257 تصالح بنسبة 49.4% من إجمالي نتائج عمليات الإلزام خلال عام 2022.

النشاط	تحريك وإرسال للنيابة	تحريك وجاري استدعاء المخالف قبل الإرسال للنيابة	تصالحات (عامة وقوائم مالية)	عدم تحريك الدعوى الجنائية / حفظ الموضوع / تأكيد مشدد بالالتزام بأحكام القانون	الإجمالي
سوق المال	53	23	191	25	292
التأمين	27	16	71	41	155
متناهي الصغر	2	3	14	1	20
تمويل استهلاكي	0	1	20	1	22
تأجير تمويلي	0	0	23	0	23
تمويل عقاري	1	0	6	1	8
الإجمالي	**83**	**43**	**325**	**69**	**520**

وفيما يلي بيان تفصيلي بتصنيف الموضوعات المعروضة على لجنة تحريك الدعاوي الجنائية والتصالحات والإجراءات التي تم اتخاذها فيها:

- **تحريك الدعاوى الجنائية**

يوضح الجدول التالي الموضوعات التي تم تحريك الدعوى الجنائية المرسلة إلى النيابة والبالغ عددها 83 دعوى خلال عام 2022 مع بيان أسباب ونوع المخالفات التي تم على أساسها تحريك الدعاوى:

النشاط	الإجراء	العدد	
سوق المال	شركات	20	53
	عملاء	12	
	اتحاد عاملين مساهمين، ومصفى	2	
	القوائم المالية (شركات مقيدة في سوق المال)	15	
	إخطار النيابة لإعمال شئونها / أخرى	4	
النشاط	**الإجراء**	**العدد**	
التأمين	شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات / حياة	4	27
	شركات مارست نشاط يتصل بالتأمين (رعاية صحية -خدمات طبية)	13	
	مخالفات وسطاء التأمين	3	
	مخالفات صناديق التأمين	6	
	إخطار النيابة لإعمال شئونها / أخرى	1	
متناهي الصغر	شركات	1	2
	جمعيات	1	
تمويل عقاري	شركات	1	
إجمالي موضوعات التحريك المرسلة للنيابة		**83**	

- **التصالحات**

قامت الهيئة بالتصالح في عدد 257 مخالفة، بالإضافة إلى 47 مخالفة متعلقة بسوق المال والتأمين والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر جاري استكمال إجراءات التصالح لها، بينما تم رفض التصالح في عدد 21 مخالفة. ويوضح الجدول التالي نوع التصالح وفقًا للنشاط:

النشاط	الإجراء	العدد	
سوق المال	تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات وعملاء وصناديق وأخرى)	52	155
	تصالحات عدم تقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة (شركات مقيدة في سوق المال)-تصالح قوائم مالية تم البت فيها	103	
التأمين	تصالح انتهى البت فيه (شركات - صناديق - وسطاء)	45	45

النشاط	الإجراء	العدد	
متناهي الصغر	تصالحات عامة انتهى البت فيها (شركات - جمعيات)	9	9
تمويل عقاري	تصالحات تم البت فيها	5	28
	تصالحات قوائم مالية	23	
تمويل استهلاكي	تصالح قوائم مالية تم البت فيها	17	20
	تصالح انتهى البت فيه شركات وسداد مبلغ التصالح	3	
كافة الأنشطة	تصالحات جاري استكمال إجراءاتها	47	68
	رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات التصالح	21	
الإجمالي			325

- **مكافحة غسل الأموال**

تقوم الهيئة بمتابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بإجراءات وسبل مكافحة غسل الأموال، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات والجهات الرقابية العامة والأخرى المثيلة. ونستعرض فيما يلي أهم ما تم إنجازه في هذا الشأن:

- تحديث ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2021 بما يضمن تطبيقا شاملا وفهما موحدا لدى كافة الجهات والمؤسسات المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية خاصة ما يتعلق أليات تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية.
- استخدام نظام (Data Gear) لخدمات البحث والتدقيق في شأن نظم مكافحة غسل الأموال والكشف عن المجرمين وغاسلي الأموال لمنع نفادهم للأسواق المالية غير المصرفية منذ المرة الأولى لدخول السوق او من خلال عمليات الرقابة اللاحقة.
- تم إصدار منشور إرشادي بشأن التزامات الجهات والمؤسسات العاملة في مجال التأمين فيما يتعلق بمكافحة انتشار التسلح وأسلحة الدمار الشامل كما تم تصميم وتنظيم برنامج تدريبي توعوي بعنوان مخاطر انتشار التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
- تحديث التقييم القطاعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكافة الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية واستخدام المخرجات التي أسفر عنها ذلك التقييم في إعداد خطة للتفتيش المتخصص قائمة على أساس المخاطر.
- إعداد تقييم لمخاطر الأصول والأوراق المالية المجمدة بقطاع سوق رأس المال المجمدة بناء على قرارات تتعلق بتمويل الإرهاب.
- فيما يتعلق بالموقع الالكتروني للهيئة فقد تم تحديث منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتصميم ونشر مجموعة جديدة من نشرات التوعية التي تناولت مجموعة متنوعة من مفاهيم وموضوعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
- إنشاء قاعدة بيانات وميكنة قرارات وأوامر المنع من التصرف.

وفي إطار قيامها بالدور المنوط بها، قامت الإدارة المركزية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ الإجراءات التالية:

م	اسم المؤسسة	فحص التقرير السنوي	فحص تقرير المراجع الداخلي	مذكرات استكمال الفحص
1	سوق المال	300	586	129
2	التمويل المتخصص	89	178	41
3	التأمين	40	36	40
4	متناهي الصغر	45	90	34
المجموع		474	890	244

3. حماية حقوق المتعاملين

- **فحص شكاوى المتعاملين**

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ورد للهيئة عدد 700 شكوى عن طريق البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء خلال عام 2022 ، وقد تم الانتهاء من عدد 487 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 96%، مقابل 545 شكوى خلال عام 2021، وقد تم الانتهاء من عدد 509 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 93%.

- ورد للهيئة عدد 2900 شكوى خلال عام 2022، وقد تم الانتهاء من عدد 2812 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 97%، مقابل عدد شكوى 2053 خلال عام 2021، وقد تم الانتهاء من عدد 2016 شكوى منها بمعدل إنجاز بلغ 98%.

- تلقت الهيئة عدد 341 شكوى تخص أنشطة سوق رأس المال خلال عام 2022، بالإضافة إلى عدد 6 شكاوى رصيد متبقي من عام 2021. ليكون إجمالي الموضوعات محل الفحص خلال عام 2022 عدد 347 موضوع، تم دراستها وإنجاز عدد 326 بنسبة 94%. وذلك مقارنة بعام 2021 والذي ورد به عدد 455 شكوى بالإضافة إلى عدد 18 شكوى رصيد سابق من عام 2020 بإجمالي عدد 473 موضوع محل فحص تم دراستها وإنجاز عدد 467 منها بنسبة 98.7%.

شكاوى سوق رأس المال	2021	2022
شكاوى محل الفحص	473	347
شكاوى تم الانتهاء منها	467	326
نسبة الإنجاز	98.7%	94%

- ورد للهيئة خلال عام 2022 عدد 1998 شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، بالإضافة إلى 184 شكوى رصيد سابق من عام 2021، ليصبح إجمالي عدد الشكاوى محل الفحص خلال العام 2182 شكوى، تم دراستها وإنجاز عدد 1968 بنسبة إنجاز 90.2%. مقابل عدد 1457 شكوى محل الفحص خلال عام 2021 تم دراستها وإنجاز 1273 شكوى منها بنسبة إنجاز 87.4%، وفيما يلي الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين:

شكاوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة	2021	2022
شكاوى محل الفحص	1457	2182
شكاوى تم الانتهاء منها	1273	1968
نسبة الإنجاز	87.4%	90.2%

- ورد للهيئة خلال عام 2022 عدد 561 شكوى تخص شركات أنشطة التمويل، بالإضافة إلى عدد 19 موضوع من عام 2021 ليصبح إجمالي ما تم فحصه خلال عام 2022 عدد 580 شكوى، تم دراستها والانتهاء من عدد 520 شكوى منها بنسبة إنجاز89.6%. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن نشاط التمويل الاستهلاكي بدأ يخضع لرقابة الهيئة في عام 2020. وذلك مقارنة بعام 2021 والذي ورد به عدد 271 شكوى بالإضافة إلى عدد 26 شكوى رصيد سابق من عام 2020 بإجمالي عدد 323 موضوع محل فحص تم دراستها وإنجاز عدد 278 منها بنسبة 93.6%.

شكاوى أنشطة التمويل	2021	2022
شكاوى واردة	297	580
شكاوى تم الانتهاء منها	278	520
نسبة الإنجاز	93.6%	89.6%

ورد للهيئة خلال عام 2022 عدد 25 شكوى تخص التمويل العقاري مقابل 34 شكوى خلال عام 2021، كما ورد عدد 39 شكوى خلال العام تخص التأجير التمويلي مقابل عدد 38 شكوى خلال عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، ورد للهيئة عدد 24 شكوى تخص نشاط التخصيم خلال العام مقابل عدد 20 شكوى خلال عام 2021، كما ورد عدد 29 شكوى تخص نشاط التمويل الاستهلاكي خلال العام مقابل عدد 13 خلال عام 2021. وقد ورد عدد 403 شكوى عادية تخص التمويل متناهي الصغر خلال عام 2022 مقابل 171 شكوى عام 2021.

➢ **التعامل الإلكتروني:-**

تم استحداث البوابة الإلكترونية لتلقي شكاوى المتعاملين وتم إطلاق العمل بها اعتباراً من 7/11/2022، وتختص بالتعامل الكترونيًا مع كافة الشكاوى الواردة إلى الهيئة (سوق مال – تامين – أنشطة تمويل). وبلغ عدد الشكاوى الواردة من خلال البوابة إجمالي عدد 405 شكوى تمثل 72.1% منذ إطلاق العمل بها حتى نهاية عام 2022 بإجمالي عدد 562 شكوى وردت للهيئة خلال تلك الفترة، بما يشير إلي نجاح التجربة.

تم نشر دليل المُستخدِم لبوابة شكاوى المتعاملين على موقع الهيئة، والذي يوضح آلية وخطوات استخدام البوابة وكيفية تحقيق الاستفادة القصوى منها.

بيان بإجمالي شكاوى المتعاملين بالأنشطة الخاضعة للرقابة الهيئة عن عام 2022 مقارنة بعام 2021

البيان	2021 *		2022	
	وارد	منتهى	وارد	منتهى
إجمالى شكاوى المتعاملين	2053	2016	2900	2812

*تتمثل مصادر ورود الشكوى عام2022 (البريد الإلكتروني- مجلس الوزراء- البوابة الإلكترونية-خدمات السوق....).

➢ **توعيه المستثمر:-**

- تم إعداد كتيب بشأن الممارسات الضارة بالسوق ووسائل حماية وتوعية المتعاملين وكيفية تجنيبهم الوقوع في الأخطاء وتم نشره على بوابة بنك المعرفة بموقع الهيئة الإلكتروني ـ الجزء الخاص بتوعية المستثمر.

➢ **مؤشر الشكاوى (شكاوى ميتر):-**

تم اعداد مؤشر للشكاوى لقياس الخطر لحماية المتعاملين وإعداد خطه التفتيش بناء على المؤشر وتحقيق الأهداف التالية.

أولاً: قياس نسبي للمخاطر على مستوي الجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي أو على مستوى الأنشطة داخل القطاع المالي غير المصرفي.

ثانيًا: التدخل السريع لمواجهة الخطر على مستوي الجهات العاملة: مثل التواصل مع الجهات المرتفعة في المخاطر ضمن "مؤشر الشكاوى" لتعريفهم واطلاعهم على الشكاوى المُقدمة ضدهم والمخالفات وبيان خطورة الأمر ومن ثم توجيههم لضرورة بحث الخلل وإصلاحه وتقديم خطة معتمدة من مجلس الإدارة تتضمن ضوابط الرقابة الداخلية التي تكفل علاج المخالفات والشكاوى وتلك التي تكفل عدم التكرار.

ثالثًا: التدخل لمواجهة الخطر على مستوي النشاط أو السوق: مثل تقديم مقترح تعديل تشريعي / تعديل قرار مجلس لتصويب المسار عند رصد خلل أو ثغره في التشريع ترتب عليها تلك الشكاوى.

- **لجان التظلمات**

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التي تمس اختصاصات الهيئة.

- ينظم قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، ويُنظر التظلم أمام لجان التظلمات. وقد ورد للهيئة خلال عام 2022 عدد (22) تظلمًا مقابل عدد (26) تظلمًا خلال عام 2021.

- ينظم قانون التأمين رقم (10) لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة، وقد ورد عدد (1) تظلمًا خلال عام 2022 مقابل عدد (2) تظلمًا خلال عام 2021.

- نظم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2495) وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2019 النظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقًا لأحكام قانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001 ولائحته التنفيذية. وقد ورد عدد (1) تظلمًا خلال عام 2022 في حين لم يرد للهيئة خلال عام 2021 أي تظلمات.

- ينظم القانون رقم (176) لسنة 2018 نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم. وفي نطاق عمل لجنة التظلمات بالهيئة لم يرد خلال عام 2022 أي تظلمات.

بيان التظلمات من القرارات الصادرة عن الهيئة في جميع الأنشطة خلال عام 2022:

م	النشاط	عدد التظلمات	عدد التظلمات المسحوبة
1	سوق رأس المال	20	1
2	وسطاء التأمين	1	-
3	التمويل العقاري	1	-
4	التأجير التمويلي والتخصيم	لا يوجد	-
5	التمويل الاستهلاكي	لا يوجد	-
6	التمويل متناهي الصغر	لا يوجد	-
7	تنظيم وتنمية التكنولوجيا المالية غير المصرفية	لا يوجد	-

ثالثًا: تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات:

في ظل التحولات والتغيرات المستمرة والمتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف الجوانب وخاصة في مجال المخاطر، تستهدف استراتيجية الهيئة تحسين مستويات إدارة المخاطر المتعلقة بالنظام المالي غير المصرفي في مصر وذلك في إطار الدور المنوط بها وفقًا لقانون إنشائها رقم (10) لسنة 2009 والخاص بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية والخاص بتحقيق استقرار وسلامة القطاع المالي غير المصرفي. وقد قامت الهيئة بعدة إجراءات فى هذا الشأن، كما تم تنفيذ اختبارات الاجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية.

1. جهود الهيئة في تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

- تنظيم برنامج تدريبي بعنوان "تطبيق أسلوب نظام تصنيف CAMELS على الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة" ضمن أدوات تفعيل الرقابة على أساس الخطر، بالتعاون مع مركز تدريبADEVA Training and Consulting بدعم من مؤسسة التمويل الدولية.
- تنظيم عدد من البرامج التثقيفية في كل من (الرقابة على أساس الخطر، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، اختبارات الضغوط، وغيرها...)، وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة.
- تنظيم برنامج تثقيفي بالتنسيق مع الإدارة العامة للتنمية المستدامة والتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ومدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة، حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية.
- تنظيم المنتدى الأول لإدارة المخاطر بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ومدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة، والذي تضمن موضوعات "إدارة المخاطر، الرقابة على أساس الخطر، مخاطر التغيرات المناخية، وإدارة استمرارية الأعمال" بحضور عدد من المسئولين بالمؤسسات والشركات التي تشرف عليها الهيئة، وعدد من العاملين بالهيئة بالإدارات المختصة بالإشراف والرقابة.

2. اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للتغيرات

استكملت الهيئة اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام 2020، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر

لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، مما يمكن القطاع من أداء مهامه في الاقتصاد القومي بشكل فعال.

نطاق تطبيق اختبار الإجهاد

أولًا: نشاط التأمين

أ) شركات التأمين

تم تصميم عدد 6 نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل معدلات الفائدة وانخفاض مؤشرات بورصة الأوراق المالية وارتفاع معدلات تعثر معيدي التأمين، وزيادة تعاملات المدينين. وتم استخدام تلك النماذج بإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني مثل زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين.

وتم تطبيق هذا الاختبار على كافة شركات وجمعيات التأمين بكافة أنواعها عدد (16) شركة تأمينات أشخاص وتكوين الأموال، عدد (22) شركة تأمينات ممتلكات ومسئوليات، بالإضافة إلى الجمعية المصرية للتأمين التعاوني، أي بنسبة 100% من الشركات، وبلغت نسبة استجابة الشركات 100%.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف الملاءة المالية	متوسط
مخاطر ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	متوسط
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	متوسط
مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	مرتفع
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مرتفع

ب) صناديق التأمين الخاصة

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء اختبارات الضغوط وتحليل السيناريوهات لقطاع صناديق التأمين الخاصة بهدف بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر وخلق آلية فعالة للإنذار المبكر بما يعزز الاستقرار المالي لهذا القطاع واستمراريته وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه أعضائه، وكان نطاق تطبيق الاختبارات على 100% من حجم القطاع.

واعتمدت منهجية الاختبارات على تقسيم المخاطر إلى أربعة أنواع رئيسية (مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر الائتمان) وتم تصميم نماذج السيناريوهات المتدرجة في ضوء المراكز المالية لصناديق التامين الخاصة في 31/12/2021.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر السوق	منخفض
مخاطر السيولة	منخفض
مخاطر تشغيلية	متوسط
مخاطر الائتمان	مرتفع

ج) صناديق التأمين الحكومية

تهدف هيئة الرقابة المالية من خلال تنفيذ هذا الاختبار وتلك التجربة التحليلية إلى التعرف على حجم الأخطار التي تواجه صناديق التأمين الحكومية جراء الأحداث الأخيرة سواء على صعيد التطورات الاقتصادية والسياسية أو الأخطار الناشئة والمرتبطة بانتشار الأوبئة وما يتبعها من مبادرات وإجراءات وكذلك المتغيرات الناتجة عن الظروف المناخية التي قد تتعرض لها البلاد. وكان نطاق تطبيق الاختبارات على 100% من حجم القطاع.

تم تصميم عدد (6) نماذج للسيناريوهات، حيث اهتمت السيناريوهات الأساسية بقياس تأثير عوامل المخاطر الاقتصادية مثل معدلات الفائدة وارتفاع سعر الصرف. وتم استخدام تلك النماذج بإضافة عوامل المخاطر المرتبطة بنشاط صناديق التأمين الحكومية مثل ارتفاع نسبة الاشتراكات تحت التحصيل إلى إجمالي الاشتراكات (خطر السيولة)، زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات الخسائر، وكذلك ارتفاع معدل المصروفات العمومية والإدارية.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر السوق	منخفض
مخاطر السيولة	متوسط
المخاطر التشغيلية	متوسط
مخاطر الائتمان	منخفض

ثانيًا: نشاط سوق رأس المال

أ) شركات الوساطة والسمسرة

تم تصميم عدد (3) نماذج للسيناريوهات، وتم اختيار عينة من أكبر الشركات التي لديها نسبة تركز كبيرة، وتتكون العينة من عدد (10) شركات للوساطة والسمسرة في الأوراق المالية من إجمالي عدد الشركات المتعاملة في سوق الأوراق المالية بالبورصة المصرية والحاصلة على ترخيص من الهيئة بممارسة عمليات الشراء بالهامش والبالغ عددها (87) شركة من إجمالي عدد (128) شركة وساطة وسمسرة في الأوراق المالية وتمثل نسبة 73% من إجمالي الهامش الممنوح للتعامل على الأوراق المالية.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
التقلبات السعرية للأوراق المالية	مرتفع
مخاطر انخفاض القيمة السوقية للضمانات عن التمويل الهامشي الممنوح	متوسط

أ) شركات إدارة الأصول

تم تصميم عدد (6) نماذج للسيناريوهات، وتم اختيار عينة مكونة من عدد (9) شركات، بما يمثل نحو 67% من حجم النشاط. اهتمت بقياس تأثير عوامل المخاطر مثل معدل نمو إجمالي الدخل القومي GDP ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم وتراوحت السيناريوهات لتلك المخاطر بين الافتراض الواقعي والمتفائل والمتشائم.

ثالثًا: أنشطة التمويل

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على قدرة كل من شركات التأجير التمويلي، شركات التخصيم، شركات التمويل العقاري، وشركات التخصيم في مواجهة المخاطر باستخدام اختبارات الضغوط، وفقًا لسيناريو افتراضي يتضمن مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف على قطاع التمويل غير المصرفي وقدرة شركات التمويل على مواجهة الصدمات والتغيرات المالية والاقتصادية، وكذا قدرتها على تحمل الخسائر التي قد تتعرض لها بموجب سيناريوهات معينه للظروف الاقتصادية المستقبلية.

أ) نشاط التمويل العقاري:

تم تصميم عدد (3) نماذج للسيناريوهات، وتم تطبيق هذا الاختبار على عدد (14) شركة، أي بنسبة 100% من حجم السوق.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	مقبول
مخاطر انخفاض جودة المحفظة	متوسط
مخاطر انخفاض الربحية	منخفض

ب) نشاط التأجير التمويلي:

تم تصميم عدد (4) نماذج للسيناريوهات، وتم تطبيق هذا الاختبار على عينة عددها (11) شركة، أي بنسبة 75% من حجم السوق. وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	متوسط
مخاطر ارتفاع سعر الصرف	منخفض
مخاطر انخفاض جودة المحفظة	متوسط
مخاطر انخفاض الربحية	متوسط

ج) شركات التخصيم:

تم تصميم عدد (4) نماذج للسيناريوهات، وتم تطبيق هذا الاختبار على عينة عددها (8) شركات، أي بنسبة 71% من حجم السوق. وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفض
مخاطر ارتفاع سعر الصرف	منخفض
مخاطر انخفاض جودة المحفظة	مقبول
مخاطر انخفاض الربحية	متوسط

رابعًا: شركات التمويل الاستهلاكي:

تم تصميم عدد (3) نماذج للسيناريوهات، وتم تطبيق هذا الاختبار على عينة عددها (9) شركات، أي بنسبة 98.8% من حجم السوق وفقًا للحصص السوقية للشركات.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	مقبول
مخاطر انخفاض جودة المحفظة	مرتفعة
مخاطر انخفاض الربحية	متوسط

خامسًا: نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم تصميم عدد (3) سيناريوهات تتراوح بين السيناريو الأساسي ثم المتوسط ثم الأكثر تشاؤومًا، طبقًا للمتغير الأساسي للاختبار وهو زيادة حجم المتأخرات بصورة تهدد الاستقرار المالي لمؤسسات القطاع خلال عام 2022.

وتم تطبيق هذا الاختبار على عدد (14) جهة موزعين بين 6 شركات، 8 جهة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)، وتبلغ الحصة السوقية لتلك الجهات مجتمعة نحو 85% من حجم النشاط.

وجاءت النتائج الإجمالية وفقًا للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
مخاطر انخفاض الكفاءة التشغيلية	منخفض
مخاطر ضعف معدلات الملاءة المالية	متوسط
مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	مقبولة إلى حد ما
مخاطر تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

المحور الثاني: تطوير الأسواق والمنتجات

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دورًا هامًا في تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال داخل الاقتصاد المصري. ولذلك، فإن تطوير الأسواق والمنتجات المالية غير المصرفية يسهم بفاعلية في تطوير منظومة الاستثمار بصفة عامة، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشمول المالي وإتاحة فرص للتوظيف والنمو مع ضمان سلامة التعاملات واستقرار الأسواق وتوازن حقوق المتعاملين وسط بيئة عمل مواتية تتضمن تسهيل كافة الإجراءات اللازمة لاستفادة الكيانات الاقتصادية المختلفة من الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك على مستوى كل قطاع من القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة. ولذلك، ركزت الهيئة على مجموعة من العوامل التي تستهدف تحسين أداء القطاع بما يتواكب مع التطورات المتتالية في الساحة الدولية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

نشاط سوق رأس المال

- **لتصويب التعاملات التي تنطوي على مخالفات التداول وإزالة الآثار المترتبة عليها**، اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية مقترح البورصة المصرية بالتوسع في استخدام آلية التنفيذ العكسي بجانب الآليات الأخرى، عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال لتجنب حدوث اضطرابات في السوق، وذلك عبر تطبيق مبدأ التدرج في تصويب المخالفات وهو النهج الذي يضمن تحقيق الاستقرار للسوق جنبا الى جنب مع حماية حقوق كافة المتعاملين للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية.

- **لتطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز تنافسيتها في جذب المزيد من الاستثمارات**، تم اعتماد القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ذات جلسة التداول "Intra-Day"، وذلك من خلال إجراء عملية المقاصة والتسوية للعمليات التي تتم على سندات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدءًا من ذات يوم التداول (T+0) مع قيام شركات السمسرة في ذات يوم التنفيذ بالتحقق من وجود رصيد نقدي في الحساب المخصص لذلك لدى بنك المقاصة يكفي لتسوية عمليات الشراء وفي حالة البيع مرة أخرى يتم إضافة قيمة البيع لذات الحساب بهدف تنشيط السوق الثانوي لسندات الشركات.

- **لتطوير وتنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتعزيز شفافية الأنشطة التي تمارس فيها**، تمت الموافقة على إصدار صكوك مضاربة بقيمة 2 مليار جنيه متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمدة 84 شهر لصالح شركة ثروة للتصكيك "تمثل الإصدار الرابع" وذلك لتمويل مشروع الشركة المستفيدة (شركة كونتكت للتمويل)، لتطوير وتنمية سوق رأس المال عبر إتاحة حلول ومنتجات تمويلية متنوعة تلبي احتياجات الكيانات الاقتصادية المختلفة لتطوير وتنمية حجم أعمالها، وإضافة منتج استثماري جديد إلى سوق المال يتوافق مع رغبة المستثمرين بالاستثمار في منتجات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **بهدف تعزيز مستويات السيولة وزيادة تداولات سوق المال المصري وتنشيط سوق الأوراق المالية وخاصة صناديق الاستثمار التي تعتبر أحد أهم الأدوات التمويلية والاستثمارية التي تلبي احتياجات فئات من المستثمرين،** وافقت الهيئة على إنشاء صندوق للاستثمار (صندوق سهمي) في الأوراق المالية المصرية والأجنبية المقيدة بجداول البورصة المصرية، بالإضافة إلى الاستثمار في الأدوات ذات العائد الثابت القصيرة والمتوسطة الأجل ومن بينها أدوات الدين التي لا يقل التصنيف الائتماني لها عن الحد الأدنى المقبول من الهيئة (- BBB) أو ما يعادلها بما يعزز من تحقيق الشمول المالي.

- **في ضوء سعي الهيئة في تطوير الأدوات وأساليب التمويل بالسوق المصري، واستحداث حلول تمويلية مبتكرة تتيح للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة تمويل مشروعاتهم بما يتناسب مع احتياجاتهم لتطوير حجم الأعمال واستدامتها، بما ينعكس إيجابًا على معدلات التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي:**

  - تم إصدار القانون رقم (13) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال، والخاص باستحداث أدوات مالية جديدة (إصدار سندات توريق عن الحقوق على التدفقات النقدية المستقبلية).

  - وتم إلحاقه بالقرار رقم (115) لسنة 2022 المتضمن الضوابط المنظمة لإصدار سندات توريق مقابل ما ينشأ من تدفقات نقدية مستقبلية، كما يتعين الإفصاح بنشرة الاكتتاب عن التصنيف الائتماني لكل من المحيل وسندات التوريق والذي ينبغي ألا يقل عن (- BBB) أو ما يعادلها، بما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المصري لتمكين الكيانات العامة من تطوير وتنمية أعمالها، وتوفير السيولة اللازمة لرفع كفاءة وجودة خدماتها المقدمة للمواطنين، مع الحفاظ على أصول ومقدرات الدولة للأجيال المقبلة.

- **في إطار استكمال رؤية الهيئة نحو تسهيل بيئة ممارسة الأعمال وتهيئة مناخ جاذب للقيد والتداول والاستثمار، وكذلك تنظيم وإتاحة استخدام التقنيات التكنولوجية في فتح الحسابات لتيسير الإجراءات ودعم جهود زيادة قاعدة المتعاملين، كأحد الإجراءات التي تساعد على تحسين أعداد المكودين في سوق الأوراق المالية وتنشيط التداولات والسيولة،** تم إصدار القرار رقم (151) لسنة 2022 بإجراء تعديلات بشأن تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في الأوراق المالية، تقضي بتسهيل ضوابط فتح الحسابات والتعامل في الأوراق المالية إلكترونيًا، وكذلك عمليات صرف الأرباح وعمليات الإيداع المركزي.

- **إيمانًا من الدولة المصرية في أهمية المشاركة بفاعلية نحو دفع جهود تحقيق الهدف الدولي وهو الحياد الكربوني والتعاون في تنفيذ الحلول المبتكرة التي تساعد في مكافحة تغير المناخ:**

  - أعلنت الدولة المصرية عن نيتها إطلاق أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات خفض الإنبعاثات الكربونية على هامش فعاليات قمة المناخ العالمية لمساعدة الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الأنشطة الانتاجية في مصر وأفريقيا على تحقيق الحياد الكربوني مع ضمان تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية وفق المعايير الدولية. وتتسق المنصة الجديدة مع رؤية الدولة المصرية لتحقيق مستهدفات الاقتصاد الأخضر وتعزيز البنية التحتية لتمويل المناخ ودعم استراتيجية التنمية المستدامة.

  - المشاركة في إطلاق أول كيان للاستثمار في المشروعات التي تصدر شهادات الكربون (EgyCOP) في السوق المصري، وتوفير التمويل لمساعدة الشركات المصرية في إطار عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر بدون انبعاثات مضرة للبيئة لدعم تحقيق الحياد الصفري الكربوني ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ (COP27).

- **استكمالاً لتفعيل النهج الذي تتبناه وتنفذه الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تنمية الأسواق المالية غير المصرفية والحفاظ على استقرارها، وهو تدرج الإجراءات الرقابية لمعالجة مخالفات التداول وإزالة آثرها ومراقبة سوق رأس المال للتأكد من سلامة التعاملات حفاظًا على استقرار الأسواق بموجب أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية،** فقد تقرر وقف

استفادة بعض العملاء من استخدام آلية التعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية (تداول الإنترنت / E-trade) واقتصار تعاملهم على إصدار أوامر البيع والشراء لشركات السمسرة في ضوء الضوابط الأخرى المنظمة لذلك لحين انتهاء عملية فحص تعاملاتهم بدلاً من الإيقاف الكامل للأكواد.

- **إجراء حوار مجتمعي لدراسة النظر في تعديل السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة** لحثها على الاستثمار في الأسهم بالبورصة والأدوات المالية غير المصرفية، مما يعمل على تشجيع المستثمر المؤسسي من المؤسسات المالية التي تتميز طبيعة استثماراتها بالمتاجرة، وكذلك المساعدة في بناء ثقة المتعاملين في السوق وتمكين المستثمرين الأفراد من اتخاذ قرارت مالية مستنيرة تسهل مشاركتهم بشكل أكبر في ظل وجود سوق مالي متطور وقوى يؤثر في عملية النمو الاقتصادي، من خلال خلق سيولة مرتفعة وجذب المزيد من الاستثمارات وزيادة حجم التداول بالبورصة المصرية.

نشاط التأمين

- **للتأكد من كفاية قيمة مبلغ التأمين بالوثيقة لتغطية قيمة الأصل المؤمن عليه في حالة تحقق الخطر وذلك لتجنب تطبيق شرط النسبية عند صرف التعويض،** أصدرت الهيئة قرارًا لشركات التأمين لسرعة مطالبة العملاء بمراجعة مبالغ التأمين الواردة بوثائق التأمين السارية لحماية حقوق حملة المتعاملين، وكذلك سلامة واستقرار التعاملات داخل المنظومة التأمينية وخاصة في نشاط الممتلكات والمسئوليات، وتجنب حدوث أية مخاطر للعملاء أو شركات التأمين، مواكبة لكافة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الأسواق وتؤثر على قيم الأصول محل التأمين.

- **في إطار جهود الهيئة لمساعدة شركات التأمين على تطوير منتجاتها الحالية وإضافة منتجات تأمينية جديدة في ظل جدول حياة يعبر عن المعدلات الواقعية للوفاة والعجز،** وجهت الهيئة شركات تأمينات الحياة إلى استخدام النسخة الأولى من جداول الحياة الإكتوارية المصرية، مما يسمح لوثائق التأمين أكثر إتاحة لشريحة عريضة من المجتمع بما يضمن تغطية فئات جديدة من المواطنين، وبذلك تصبح مصر أول دولة عربية لديها جداول حياة خاصة بها قائمة على بيانات الخبرة الفعلية لسوق التـأمين بها.

- **في ضوء تفعيل الاختصاصات الرئيسية للهيئة في مجال تنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية وضبط أسواقها ومراقبة سلامة أدائها، بالتوازي مع حماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة داخل المنظومة التأمينية، وتجنب شرط النسبية عند صرف التعويض،** تم إصدار كتاب دوري رقم (6) لسنة 2022 بشأن إعادة تقدير قيم الأصول المؤمن عليها ومبالغ التأمين بالوثائق بما يتناسب مع القيم السوقية لها للمحافظة على حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها، لاسيما في ظل التطورات والمتغيرات الاقتصادية الكلية وما ترتب عليها من ارتفاع في القيم الحالية للأصول المؤمن عليها وذلك لحماية حقوق لحقوق المتعاملين في سوق التأمين المصري وخاصة في نشاط الممتلكات والمسئوليات.

- **من أجل تنشيط سوق التمويل العقاري، وتوفير الحماية التأمينية التبادلية -بين أطراف عملية التمويل العقاري-ضد العيوب في ملكية العقار، تسعي الهيئة إلى** استحداث منتجات تأمينية مرتبطة بالتأمين على الملكية بالتعاون مع شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات التمويل العقاري مثل التأمين على سند الملكية "Title insurance".

- **لتنظيم عملية احتساب (الإهلاك الكلي) في وثائق تأمين السيارات التكميلي لحماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها،** أقرت الهيئة ضوابط جديدة، حيث شددت على أنه لا يجوز اعتبار السيارة محل التأمين هلاك كلي إلا في حالة تجاوز تكلفة الإصلاح للسيارة بموجب مقايسة الإصلاح المعتمدة نسبة 50% من مبلغ التأمين

المنصوص عليه في الوثيقة. ويستهدف القرار توفير الحماية لحقوق حملة وثائق تأمين السيارات التكميلي وضبط عملية تقدير القيمة السوقية للسيارات بإلزام الشركات بالاستعانة بأكثر من خبير معاينة وتقدير أضرار في حال وجود خلاف بين شركة التأمين والمؤمن له، للعمل على توزان حقوق كافة الأطراف.

كافة أنشطة التمويل

- **أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري مبادرة لدعوة جهات التمويل المتعددة-وبصفة خاصة-التي تزاول نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر نحو اتباع مُبادرة «التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء»، التي يتبناها الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بهدف** الارتقاء بجودة الخدمات المالية المقدمة في نشاط التمويل متناهي الصغر في السوق المصري، ولتلبية الاحتياجات الفعلية للعملاء بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية للتمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء في صناعة التمويل متناهي الصغر، حيث تتضمن آلية التمويل أدوات قياس مهمة للعميل ولجهة التمويل تتيح التعرف على قدرة العميل على الاقتراض والوفاء بالتمويل والأقساط في مواعيد استحقاقها، مما يتطلب من جهة التمويل دراسة الوضع المالي والائتماني للعميل ومعرفة احتياجاته والتزاماته الخاصة.

- **إصدار القرار رقم (20) لسنة 2022 المتضمن ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول لمنتجات التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** لتخفيف عبء الحصول على التمويل والموازنة بين مقومات كفاءة السوق واعتبارات حماية المنافسة، بجانب حماية حق المتعاملين في الحصول على تسعير مسؤول لمنتجات تمويل تراعى التكلفة العادلة لمصادر الأموال ووفق آليات شفافة لاقتصاد السوق الحر، وإعداد مؤشر مرجعي للتسعير المسؤول على مستوى صناعة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- **لتحقيق مستهدفات استراتيجية الدولة نحو تحقيق الشمول المالي القائم على تنويع المنتجات التمويلية وملائمتها لاحتياجات ورغبات كافة شرائح المجتمع،** أصدرت الهيئة أول ترخيص لمؤسسة مالية يسمح لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر بالقطاع المالي غير المصرفي وفق صيغ التمويل الإسلامي، والتي تتمثل في كل من صيغة الوكالة بالاستثمار، والمرابحة، والمشاركة بما يساعد على تسريع وتيرة معالجة مشكلة الاقتصاد غير الرسمي عبر قدرتها على دمج شرائح جديدة من أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاع الرسمي للمرة الأولى.

- **في ضوء حرص الهيئة لتعزيز مرونة وصلابة الجهات التابعة للهيئة ضد الصدمات المستقبلية،** أصدرت الهيئة قرارًا بشأن تطوير معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي من خلال ضرورة التزام الشركات بشكل دائم بنسب الملاءة المالية والمحدد بنسبة 12%، حيث أن تحديد حد أدنى دائم لمعيار كفاية رأس المال يسمح بقياس قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، بما يعزز من مستويات الاستقرار المالي للمؤسسات العاملة وللأسواق المالية غير المصرفية عبر تطوير أنظمة إدارة سليمة وقياس لمخاطر الائتمان والتشغيل وفق أفضل الممارسات العالمية.

- **لتوسيع قاعدة المستفيدين من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة،** سمحت الهيئة بالترخيص لأول جمعية أهلية للعمل في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن منح ترخيص لشركة تمويل أخرى، بحيث تصبح عدد الجهات التمويلية المرخصة لمزاولة هذا النشاط بواقع عدد (4) جهات.

- **لمعالجة آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية على نتائج أعمال الشركات،** أصدر رئيس الوزراء قرارا بتعديل معايير المحاسبة المصرية بناء على مقترح الهيئة العامة للرقابة المالية حول كيفية التعامل مع الآثار المترتبة على

تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية بما يسمح للشركات التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية مرتبطة بأصول مقتناه قبل تحريك سعر الصرف ولازالت موجودة وتعمل بالمنشأة الاعتراف بفروق العملة وإعادة تقيمها، بالتوازي مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة بكل دول العالم، وذلك للسماح للشركات بتفادي شمول قوائمها المالية على خسائر ناتجة فقط عن فروق سعر الصرف وتخفيف حدة أثرها على نتائج أعمالها السنوية ومؤشراتها المالية.

- **لوضع آلية تنسيق مستدامة للعمل على تسريع وتيرة حل مشاكل المستثمرين وتوحيد وتنسيق الجهود الرقابية بهدف تحسين بيئة ومناخ الاستثمار،** تشكيل لجنة تنسيقية بين القيادات التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للعمل على كل الملفات المشتركة لتسرع الأعمال المشتركة، وتختص اللجنة بتنسيق الجهود فيما يتعلق بتطبيقات التصويت التراكمي، وتسريع وتيرة الاندماجيات للشركات الخاضعة لولاية هيئة الرقابة المالية من خلال تمثيل مكثف لهيئة الرقابة المالية في اللجان المختصة بالأداء الاقتصادي للإسراع بعمليات الاندماج.

المحور الثالث: الشمول المالي والاستثماري والتأميني

يعزز الشمول المالي بطبيعته من الاستقرار المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد. لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كهدف استراتيجي تعمل على تحقيقه.

وفي ضوء الدور المحوري للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات المهمشة، وكذلك تشجيع تمكين المرأة والشباب، فقد اتخذت الهيئة عددًا من الإجراءات اللازمة لدعم الشمول المالي خلال العام، ومن أهمها:

➢ نشاط سوق المال

- إعداد سلسلة من النشرات التي تستهدف زيادة وعي المجتمع ومعرفته بكافة المنتجات المالية والاستثمارية المتاحة المقننة وغير المقننة لحمايتهم، ومنها مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولي في العملات المشفرة، والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومخاطر الانسياق لدعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة، وكذلك وراء دعوات للاستثمار في تداول العملات الأجنبية (الفوركس)، لمخلفتهم للقانون وتعرض المتعاملين بمخاطر جسيمة.

- افتتحت الهيئة مع البورصة المصرية وعدد من قيادات سوق الأوراق المالية جلسة التداول احتفالًا بأسبوع المستثمر العالمي، والذي يهدف إلي رفع مستويات المعرفة المالية وتعزيز ثقافة المستثمرين في أسواق المال لتعريفهم بكيفية الاستثمار بشكل سليم يضمن حقوقهم، ويتضمن الأسبوع العديد من الفعاليات والأنشطة.

- تعاون مع (السياحة والآثار) لتعزيز نمو شركات القطاع عبر الإعداد لتنظيم ورش عمل لتعريفهم بكيفية الاستفادة من الحلول والخدمات التمويلية غير المصرفية.

- مباحثات مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج لزيادة فرص استثمار المصريين بالخارج في البورصة ضمن جهود الهيئة لرفع مستويات الوعي والمعرفة المالية للمصريين بالخارج بكيفية الاستثمار والادخار من خلال البورصة وكذلك كيفية استفادتهم من جميع الأنشطة التي تراقب عليها الهيئة ومنها التأمين وأنشطة التمويل الأخرى.

➢ نشاط التأمين

- مشاركة الهيئة في الماراثون السنوي للاتحاد المصري للتأمين بعنوان "الماراثون الأخضر"، الذي يواكب اهتمام الدولة بالتوجه للتحول الأخضر، بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وتقديم فرصة إيجابية للتفاعل مع الشباب وتثقيفهم ماليًا في جو رياضي ممتع. ويأتي هذا المارثون في إطار بدء الهيئة دراسة منظومة متكاملة للتأمين على الرياضيين الأبطال والقدامى.

- نظمت الهيئة، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، فعاليات البرنامج التدريبي «تنظيم التأمين في مصر» من أجل الابتكار الشامل، وذلك بهدف تحسين وتعزيز دور قطاع التأمين في مصر لاسيما التأمين متناهي الصغر، ومواكبة النشاط والأطراف المتعاملة لأفضل الممارسات العالمية.
- الهيئة تشارك في فعاليات المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية "آفاق أنظمة التقاعد العربية"؛ لمناقشة التحديات التي تواجهها أنظمة التقاعد بالعالم العربي وكيفية التغلب عليها. واستعرضت الهيئة أهمية تطوير الهياكل الاستثمارية لصناديق التأمين الخاصة كضرورة لاستدامة عملها في خدمة الاقتصاد القومي.
- الهيئة تشارك في فعاليات الملتقى الرابع للتأمين وإعادة التأمين، لدعم جهود الشمول المالي وإدارة المخاطر وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، بالتوازي مع الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الجديدة في توفير منتجات تأمينية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع خاصة الشباب، وذلك لتحقيق مستويات الشمول التأميني.

كافة أنشطة التمويل

- قامت الهيئة بتدشين مركز إعلامي للهيئة لتعزيز عملية التواصل مع كافة الأطراف، حيث كشفت أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي عن أنه بات ينظر إلى عملية التواصل على أنها أداة رئيسية لتحقيق رؤية أي شركة أو مؤسسة أو دولة، مؤكدا في أحدث تقاريره، أن أي سياسة اقتصادية أو قرار قد يقابل بعدم النجاح والمقاومة العنيفة، ما لم يكن مقبولا، ومفهوما، ومصدقا من المجتمع وخاصة الأطراف المعنية به. وهو ما دفع مجلس الإدارة الجديد، في إطار جهوده لتحقيق الشمول والدمج المالي، إلى استحداث مركز إعلامي جديد للهيئة، يعمل على دعم رؤية الهيئة في تعزيز عملية التواصل مع كافة الأطراف ذات الصلة ووسائل الإعلام المختلفة، وذلك لتعريف المجتمع بكافة أنشطة وخدمات وطبيعة عمل الهيئة، وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها سواء فيما يخص الشركات أو الأفراد.
- تواكب الهيئة تطوير منصات التواصل الاجتماعي واستحداث وسائل تعريفية مبتكرة اتساقًا مع التطورات التي تطرأ على أدوات عملية التواصل القائمة على سرعة ودقة عرض البيانات بطرق مبتكرة، وتطور الهيئة عدة منتجات بأشكال مختلفة انفوجراف وفيديوجراف ويتم نشرها على منصات التواصل الاجتماعي الرسمية للهيئة والتي شهدت عملية تطوير وتحديث، وذلك لمزيد من التعريف والتوعية للمجتمع بأنشطة وخدمات الهيئة.
- البدء في تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي"، والتي تهدف إلى زيادة قدرة المواطن على التخطيط للمستقبل، واتخاذ قرارات مالية سليمة، وتحقيق التوازن بين قدراته واحتياجاته المالية.
- لتسهيل وصول وحصول المواطنين على التمويل العقاري لزيادة مستويات الدمج المالي، أصدرت الهيئة بعض الإجراءات تيسيراً على راغبي الحصول على تمويل عقاري لاقتناء وحدات سكنية بنظام الإجارة بإعفائهم من سداد الدفعات المقدمة تماشيًا مع توجهات الدولة المصرية برفع الأعباء عن كاهل المواطنين لتمكينهم من امتلاك وحدات عقارية، وكذا في إطار جهود الهيئة لتنشيط سوق التمويل العقاري.
- لوضع آلية تنسيق مستدامة للعمل على تسريع وتيرة حل المشكلات وتوحيد وتنسيق الجهود الرقابية ما بين الهيئتين بهدف تحسين بيئة الاستثمار، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تنسيقية من القيادات التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لوضع آلية تنسيق مستدامة للعمل على تسريع وتيرة حل المشكلات وتوحيد وتنسيق الجهود الرقابية ما بين الهيئتين بهدف تحسين بيئة الاستثمار. وتختص اللجنة بتنسيق الجهود فيما يتعلق بتطبيقات

التصويت التراكمي، وتسريع وتيرة الاندماجيات للشركات الخاضعة لإشراف هيئة الرقابة المالية من خلال تمثيل مكثف لهيئة الرقابة المالية في اللجان المختصة بالأداء الاقتصادي للإسراع بعمليات الاندماج.

- تماشيًا مع خطة الدولة للشمول المالي، وتفاعلًا مع المتغيرات الاقتصادية في الأسواق لمواجهة آثار ارتفاع معدل التضخم، وإتاحة التمويل للفئات متوسطة الدخل، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة بزيادة الحد الائتماني بما يعطي مرونة أكبر للحصول على التمويل المناسب لامتلاك وحدة سكنية، حيث تم زيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50% من إجمالي دخل طالب التمويل العقاري بدلًا من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة، وذلك سعيًا لزيادة قاعدة المستفيدين من التمويل العقاري بموجب زيادة الحد الائتماني المسموح به، وذلك إدراكًا من الهيئة للآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وخاصة معدل التضخم، مما تطلب ضرورة تطوير القواعد المنظمة لممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية لضمان استمرارية دورها الهام في مساعدة الأفراد والمؤسسات على تلبية احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية.

- في خطوة هامة نحو استكمال الحماية لأصحاب المشروعات، وتعزيز الشمول المالي في القطاع المالي غير المصرفي وصولاً لأكبر عدد ممكن من المستفيدين ومساندة الفئات المحرومة ماليًا وتعزيز قدرتها التنافسية بما يحقق رؤية مصر 2030، فقد قامت الهيئة بتعديل أحكام قانون مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والسماح بمزاولة نشاطي الكفالة بأجر والوساطة في منح وتحصيل التمويل بما يؤدي إلى تنمية الأسواق المالية غير المصرفية وزيادة معدلات أداءها في السوق المصري، وصولاً لأكبر عدد ممكن من المستفيدين.

- استكمال فعاليات برنامج تأهيل « مدرب التوعية المالية المعتمد»، والمصمم لمجموعة كبيرة من الشباب أصحاب المهارات الاتصالية والكفاءات من داخل الهيئة وكذلك منتسبي وزارة الشباب والرياضة بحيث يتم تأهيلهم لكي يصبحوا مدربين معتمدين للوعي المالي غير المصرفي.

- في إطار جهودها لتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل، استضافة الهيئة للبرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) ومجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) لتبني تطبيق معايير الاستدامة الدولية للإفصاح عن استدامة الشركات العاملة بالأسواق الناشئة.

- استضافت الهيئة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندوة بعنوان «أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز بيئة عمل آمنة للسيدات» والتي تأتي ضمن «حملة 16 يوم من النشاط للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي» والتي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2008 بهدف منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

- استضافت الهيئة منتدى إدارة المخاطر؛ وذلك بهدف نشر الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المسئولين في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وتبادل الخبرات مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في ضوء تطور علم إدارة المخاطر لرفع كفاءة العاملين وزيادة مستوى الأداء المهني وفاعلية التطبيق العملي.

- طورت الهيئة عدة سلاسل تعريفية منها (اعرف استفيد) والتي تتناول كافة الأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية بطريقة واضحة ومبسطة لزيادة مستويات وعي ومعرفة المجتمع بها وكيفية الاستفادة منها.

- طورت الهيئة سلسلة تعريفية جديدة أيضا تحمل اسم «اعرف حقك» لتعريف كافة المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بحقوقهم وكيفية الحفاظ عليها والتزاماتهم بما يسهم في تعزيز الثقة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للتثقيف المالي التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية بما يسمح بالمشاركة فى

المحافل الدولية المهتمة بالتوعية المالية وفتح آفاق جديدة للتواصل مع الجهات الرقابية النظيرة فى اطار حرص الهيئة على اتباع أفضل الممارسات فى نشر الوعى المالي.

- **تعميق جهود نشر الثقافة المالية لتسهيل حصول الكافة على التمويل واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية تحقيقًا للشمول المالي، وذلك من خلال:**

  - عقدت الهيئة ندوة لطلاب كلية تجارة – جامعة أسيوط وجامعة نيو جيزة ومركز الشباب بمحافظة بورسعيد بعنوان «كيف تمول مشروعك من خلال الأدوات المالية غير المصرفية» بالإضافة إلى تقديم نبذة عن البورصة وكيفية التداول الآمن للشباب.

  - قامت الهيئة بتوقيع بروتوكول تعاون مع جامعة المستقبل وجامعة نيو جيزة بهدف التعاون في مجال نشر الثقافة والتعليم المالي غير المصرفي بين طلاب جامعة المستقبل.

  - شاركت الهيئة في فعاليات البرنامج التأهيلي لرؤساء ونواب اتحادات طلاب الجامعات الحكومية والخاصة واتحادات الطلاب الأفارقة تحت شعار «ماذا بعد ...؟».

  - وقعت الهيئة بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس لرفع مستويات الوعي المالي غير المصرفي بين طلاب الجامعة ونشر الثقافة المالية بينهم، وتأهيلهم لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

  - قامت الهيئة بالتوقيع على ثلاثة بروتوكولات تعاون بين وزارات التربية والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والشباب والرياضة لنشر الثقافة والتوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية لطلاب المدارس، وشباب الجامعات، ومرتادي الأندية الرياضية ومراكز الشباب.

  - المشاركة لأول مرة فى فاعليات معرض الكتاب وإطلاق سلسلة توعوية وتعريفية لتنمية مستويات الوعي والثقافة المالية للمجتمع بشأن الأدوات والمنتجات المالية والإستثمارية والتأمينية وكيفية الإستفادة منها وفقًا لجهود الدوة المصرية الرامية لتحقيق الشمول المالي.

المحور الرابع: تطوير المهنيين

تؤمن إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية أن تبني رؤية طموحة لتطوير الأسواق والمنتجات وتحديث التشريعات والإجراءات الرقابية لتعزيز مستويات الشمول والدمج المالية لكافة شرائح المجتمع، لن يتحقق إلى بكوادر مهنية مؤهلة داخل الهيئة أو خارجها قادرة على صياغة سياسات وتطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل مستدام ومستقر.

تسعى الهيئة إلى تأهيل كوادر قادرة على تغيير واقع القطاع المالي غير المصرفي ليقوم بدور أكبر في خدمة الاقتصاد المصري وذلك من خلال الآتي:

نشاط سوق المال

- سلسلة برامج تدريبية يقوم بها معهد الخدمات المالية غير المصرفية تتعرض لكافة المتطلبات التي يحتاجها المهنيون بمختلف الأنشطة المالية غير المصرفية والتخصصات، ومنها إدارات المخاطر لاستقرار الأسواق وسلامة التعاملات، وكذلك برامج تخص موضوعات بعينها كالسندات وأيضا عدة برامج متنوعة تخص أخر التطورات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الجديدة المطبقة عالميا في نشاط التأمين لتعزيز مستويات الملاءة المالية.

- نظمت الهيئة بالتعاون مع البورصة برنامج تدريبي لتنمية قدرات شركات الوساطة في الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة وذلك لتفعيل دور إدارات المخاطر والارتقاء بمستوى العاملين بها، وذلك على مرحلتين الأول لمتابعة وتقييم الممارسات الفعلية للشركات والجهات المرخص لها ممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية وخاصة شركة الوساطة في الأورق المالية، وقيامها بتوفير كافة الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق واستقرارها وسلامة تعاملاتها بعنوان "إدارة المخاطر بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية".

- تنفيذ برنامج تدريبي لإعداد وتقديم الإفصاحات المرتبطة بالآثار المالية للتغيرات المناخية وذلك للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل.

- عدد الوظائف التي تم عرضها على اللجنة المشكلة بشأن الترخيص للأعضاء المنتدبين والعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والحاصلة على موافقة الهيئة طبقًا للقرار رقم (24) لسنة 2007، والقرار رقم (80) لسنة 2011:

م	الوظائف	2022	2021
1	الأعضاء المنتدبين	81	49
2	مديري الفروع	26	11
3	المراقب الداخلي	29	7
4	مسئول مكافحة غسل الاموال	58	26
5	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	10	4
6	مدير مالي	6	1
7	مدير مخاطر	7	3
8	مراجع داخلي	23	6
9	مدير عمليات المكتب الخلفي	14	4
10	مدير حساب	47	33
11	الباحث والمحلل المالي	10	1
12	الباحث والمحلل الفني	-	-
13	مدير محفظة	4	-
	الإجمالي	315	145

نشاط التأمين

- تصميم برامج استيفاء شروط الخبرة والكفاءة التى تضعها الهيئة بالنسبة للعضو المنتدب والعاملين من شاغلي الوظائف الرئيسية في مجال تحليل الائتمان ودراسة الجدارة الائتمانية.
- نظمت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فعاليات البرنامج التدريبي "تنظيم التأمين في مصر من أجل الابتكار الشامل"؛ وذلك بهدف تحسين وتعزيز دور قطاع التأمين في مصر لاسيما فيما يتعلق بالتأمين متناهي الصغر، ومواكبة النشاط والأطراف المتعاملة لأفضل الممارسات العالمية لتحسين إمكانية وصول وتيسير نفاذ الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر إلى الخدمات التأمينية، وذلك من خلال تعزيز قدرات العاملين بالهيئة حتى يتسنى لهم القيام بمهامهم الإشرافية والتنظيمية المتعلقة بتحفيز نمو قطاع التأمين الشامل من خلال الابتكار.
- **بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الطبيعيين في مجال التأمين:**

م	البيان	2022	2021
1	وسطاء التأمين	14316	12675
2	خبراء المعاينة	312	347
3	خبراء اكتواريين	52	50
4	خبراء استشاريين	376	375
	الإجمالي	15056	13447

توزيع وسطاء التأمين من الأشخاص الطبيعيين (لدى شركة تأمين أو وسيط حر):

م	البيان	2022	2021
1	وسيط تأمين مسجل لدى شركة تأمين	12142	10667
2	وسيط تأمين (حر)	1689	1564
3	وسيط تأمين مسجل لدى شركة وساطة	481	443

أنشطة التمويل

- صدور الكتاب الدوري رقم (5) لسنة 2022 بشأن كافة المتطلبات الخاصة باختبارات الوظائف الرئيسية في الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك لتزويد كافة المشاركين في الاختبارات بأطر العمل الرقابية والتنظيمية والخدمية اللازمة لأداء مهام عملهم بكفاءة وفاعلية، كخطوة تضمن تأهيل المهنيين وتساعدهم على اجتياز الاختبارات. ويحتوى الدليل على الروابط الإلكترونية للتشريعات المشار إليها بالشكل الذي يمكن المتقدمين للاختبارات بالهيئة من سهولة الوصول والاطلاع على المحتوى التشريعي مع التأكيد على ضرورة المعرفة بتلك التشريعات والضوابط الرقابية الواردة بالدليل المرفق بالكتاب الدوري وكذا المراجعة بشكل مستمر للوقوف على أي تعديلات أو تحديثات تصدرها الهيئة في هذا الشأن، كما يتم التنبيه على أنه بجانب التشريعات والضوابط الرقابية فإن الاختبارات تشمل الأمور الفنية حسب الاختصاصات الوظيفية وذلك لإحداث تغيير جذري في تدريب المهنيين والعاملين في المجالات الخاضعة لإشراف الهيئة، لتحقيق نمو وتطوير مستدام.

- تعزيز التعليم والتدريب والتطوير المهني للمهنيين من السيدات، وتبني الممارسات التي من شأنها تدعيم تمكين المرأة، وتعزيز المساواة من خلال المبادرات المجتمعية والتشجيع على الانضمام، والعمل على قياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنه بشكل علني.

- البرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس معايير الاستدامة الدولية لتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل لتبنى تطبيق معايير الاستدامة الدولية، وما يرتبط بها من متطلبات إفصاح مُلزمة للشركات، بمشاركة المتخصصين والمديرين المسؤولين عن وضع سياسات ولوائح التمويل المستدام.

- برنامج تطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل الاستهلاكي المرخص لهم من الهيئة، فيما يتعلق بنشر مبادئ الحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية، للحرص على الارتقاء بمستوى كافة العناصر البشرية العاملة في كافة شركات القطاع المالي غير المصرفي، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، وهو ما يدعم في نهاية المطاف جهود الهيئة نحو تحقيق رؤيتها بضمان استقرار الأسواق وسلامة التعاملات.

- برنامج إدارة المخاطر بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين ذوي الخبرات المتخصصة في إدارة المخاطر، وذلك بهدف نشر الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المسئولين في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وتبادل الخبرات مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في ضوء تطور علم إدارة المخاطر لرفع كفاءة العاملين وزيادة مستوى الأداء المهني وفاعلية التطبيق العملي.

- قامت الهيئة بمطالبة المهنيين بنشاط التمويل العقاري، بتقديم تقارير دورية عن أعمالهم، بالإضافة إلى إجراء

تفتيش مفاجئ للتأكد من جودة الأعمال، موافقة مجلس إدارة الهيئة على ضوابط وإجراءات جديدة لقيد واستمرار قيد الشركات في جدول خبراء التقييم العقاري، وكذا عمل مسودة لتحديث معايير التقييم العقاري، حرصا من الهيئة على التأكد من كفاءة ومهنية المهنيين بنشاط التمويل العقاري.

- تقديم برامج تدريبية متخصصة لكافة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على آليات تطبيق ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول المبنى على أساس المخاطر، والإفصاح العادل والشفاف للعملاء عن كافة بنود تكاليف التمويل، بما يُمكن العميل من المُقارنة البسيطة والسهلة بين الجهات المختلفة لاختيار التمويل الأنسب له، ويساعد على فعالية نفاذ آليات السوق الحر في القطاع بصورة متوازنة بين حقوق كافة الأطراف.

- التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق آلية للإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي بما يعزز بذل العناية الواجبة ويحسن من جودة أداء الأعمال حيث تستهدف نماذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية كأحد أهم بيوت الخبرة الأجنبية في إدارة المخاطر والإنذار المبكر، تعزيزًا لقدرات العاملين وإعداد جيل من المراقبين قادر على توظيف آلية الإنذار المبكر ضمن منهج الرقابة على أساس الخطر ولتحقيق سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

- تنظيم برنامج تدريبي مشترك مع المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو) ومجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) لتعزيز ممارسات الاستدامة للشركات وفق أفضل المعايير الدولية وكيفية اعداد التقارير الخاصة بالإفصاح، ضمن جهود الارتقاء بمستوى المهنيين بالقطاع.

- استضافت الهيئة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندوة بعنوان "أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز بيئة عمل آمنة للسيدات" والتي تأتي ضمن «حملة 16 يوم من النشاط للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي» والتي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2008 بهدف منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

- استضافت الهيئة منتدى إدارة المخاطر؛ وذلك بهدف نشر الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المسئولين في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وتبادل الخبرات مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في ضوء تطور علم إدارة المخاطر لرفع كفاءة العاملين وزيادة مستوى الأداء المهني وفاعلية التطبيق العملي.

- **بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقاري:**

م	البيان	2022	2021
1	خبراء التقييم العقاري	190	181
2	وسطاء التمويل العقاري	9	8
3	الوكلاء العقاريين	152	186
	الإجمالي	**351**	**375**

أخرى

الموافقات الصادرة خلال عام 2022 لبعض الوظائف القيادية والفنية التي نصت عليها القوانين والضوابط الصادرة عن الهيئة:

العدد	التأمين	العدد	تمويل عقاري وتأجير تمويلي، وتخصيم	العدد	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	العدد	التمويل الاستهلاكي
5	عضو منتدب شركة تأمين	19	عضو منتدب	10	عضو منتدب	16	عضو منتدب (نشاط التمويل الاستهلاكي)
15	عضو منتدب شركة وساطة في التأمين	20	مسئول إدارة مالية	12	مسئول ائتمان		
19	مسئول اكتتاب	5	مسئول إدارة قانونية	13	مسئول تمويل		
11	مسئول تعويضات	19	مسئول مراجعة داخلية	11	مسئول مراجعة داخلية	6	مدير تنفيذي (نشاط مقدمو خدمة التمويل الاستهلاكي)
7	مسئول إعادة تأمين	22	مخاطر	11	مسئول مخاطر		
8	مسئول استثمار	16	ائتمان				

- **التراخيص والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية:**

النشاط	2022			2021		
	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات سوق رأس المال	26	5	31	26	45	71
شركات التأمين	1	-	1	-	-	-
شركات الوساطة في التأمين	2	-	2	4	-	4
شركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار	2	-	2	4	-	4
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	1	-	1	1	-	1
شركات التمويل العقاري	-	1	1	-	2	2
شركات التأجير تمويلي	1	-	1	1	2	3
شركات التخصيم	-	2	2	-	8	8
شركات خبرة التقييم العقاري	1	-	1	2	-	2
شركات الوساطة العقارية	1	-	1			
شركات التمويل الاستهلاكي	8	-	8	6	2	8

النشاط	2022			2021		
	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي	ترخيص جديد (شركات)	موافقات بإضافة أنشطة	الإجمالي
شركات التمويل متناهي الصغر	8	-	8	4	-	4
شركات مشروعات متوسطة وصغيرة	-	1	1	-	2	2
فروع شركات السمسرة في أ.م	5	-	5	8	-	8
فروع شركات التمويل متناهي الصغر	418	-	418	306	-	306
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	3	-	3	2	-	2
فروع شركات التمويل الاستهلاكي	14	-	14	34	-	34
الإجمالي	**495**	**9**	**504**	**404**	**61**	**465**

المراكز التابعة للهيئة

معهد الخدمات المالية (FSI)

يسعى معهد الخدمات المالية (FSI) -الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية- من خلال برامجه التدريبية والتعليمية المختلفة نحو تحقيق دوره في دعم وتنمية مهارات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وفقًا للقرار الجمهوري الخاص بإنشائه، والمتضمن عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات الدولية المتخصصة بهدف مسايرة التطور العلمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العلمية والعملية للعاملين والمهتمين بهذا المجال، وذلك من خلال تأهيلهم للحصول على الدرجات العلمية والمهنية المتخصصة والدولية.

- **اجتياز الدارسون البرنامج التعليمي** للحصول على درجة "الماجستير الدولي في الأسواق المالية" بالشراكة مع المعهد الإسباني (IEB) الحائز على المركز الأول بين برامج الماجستير في التمويل بإسبانيا للعام الثالث على التوالي.
- **تكثيف توعية الجهات العاملة في التطوير العقاري** بآليات التمويل المتاحة بالقطاع المالي غير المصرفي، وعقد ورش عمل للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في أنشطة التأجير التمويلي والتمويل العقاري للإطار القانوني لسندات التوريق ودور الأطراف المرتبطة والإجراءات التي تخص إصدار تلك السندات والمتابعة المرتبطة بسندات التوريق القائمة حتى تمام استهلاكها وسداد مستحقات حملة السندات.
- **عقد ورش عمل متخصصة ولقاءات موسعة مع الاتحاد المصري للغرف السياحية** القائم على رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحي والقائمين عليه في مصر، وذلك لتعريف الشركات المتوسطة والصغيرة الأعضاء بالغرف السياحية والاتحاد بفرص الحصول على التمويل من خلال الأنشطة والشركات المرخص لها من قبل الهيئة مثل التمويل متناهي الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الأدوات التمويلية. وكذلك تحديد الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات والآليات التي يجب أن تتبعها لحماية حقوقها عند الحصول على التمويل المطلوب في إطار دور الهيئة بالعمل على حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.
- **توقيع المعهد بروتوكول تعاون مع جامعة عين شمس** تحقيقًا لأهداف الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية، لرفع الثقافة والمهارة المالية، وتشجيع سلوك الادخار عند

الإفراد، وترسيخ مبادئ حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، وزرع الانضباط الائتماني لأفراد المجتمع.

- **تقديم شهادات تدريبية عالية المستوى للكوادر التنفيذية والإشرافية** العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالتعاون مع معهد الخدمات المالية الذراع التدريبي للهيئة.
- **تنظيم فعاليات المنتدى الدولي الأول لإدارة المخاطر** بالتعاون مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين ذوي الخبرات المتخصصة في إدارة المخاطر بهدف نشر الوعي وثقافة إدارة المخاطر في أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية وتبادل الخبرات مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، لرفع كفاءة العاملين وزيادة مستوى الأداء المهني وفاعلية التطبيق العملي.
- **تبني برامج تدريب للارتقاء بكفاءة الكوادر البشرية بقطاع التأمين** لتحقيق مستويات تنمية مستدامة للصناعة من أجل بناء القدرات بشكل كفء على المدى القريب وبالتوازي مع تنمية وتطوير الكوادر المتخصصة في الدراسات الإكتوارية، لأهمية وجود مثل هذه الكفاءات في سوق التأمين.
- إنجاز 31 برنامج تدريبي استفاد منه 8106 متدرب خلال عام 2022.
- **ويظهر الجدول التالي عدد البرامج وأعداد المتدربين:**

31/12/2022 – 1/1/2022		
القطاع	عدد البرامج	عدد المتدربين
قطاع التأمين	12	7212
مهني	الإعداد والتأهيل لمزاولة مهنة الوساطة التأمينية (مستوى أول)	3168
	الإعداد والتأهيل لمزاولة مهنة الوساطة التأمينية (مستوى ثاني)	3628
	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	22
متخصص	المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين	247
	معايير تقييم الأداء للتأمين الشامل	27
	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	44
	إدارة التغيير-التأمين الشامل	7
	زيادة الطلب -التأمين الشامل	8
	البرنامج التدريبي لجهاز الرقابة على التأمين بالسودان	13
	التأمين متناهي الصغر	5
	التأمين الزراعي لهيئة سوق راس المال الفلسطينية	12
	البرنامج التعريفي بقطاعات الهيئة للرقباء الجدد	31

القطاع	عدد البرامج	عدد المتدربين
قطاع رأس المال	7	371
	برنامج مقدمة عن حماية المستهلك في التمويل متناهي الصغر والتقييم الذاتي للمؤسسات المالية	59
	مكافحة غسل الأموال شركات الأوراق المالية	77
	ندوة تثقيفية لمسئولي الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	40
	البرنامج المتخصص في التوريق	26
	معايير التقييم المالي للمنشأت وشروط وضوابط قيد شركات الاستشارات المالية	24
	البرنامج المتخصص في السندات	19
	المنتدى الدولي للمخاطر	126
التمويل العقاري	5	72
المهني	الوكلاء العقاريين الجدد	15
	تجديد الوكلاء العقاريين	14
	وسطاء التمويل العقاري	17
	تجديد خبراء التقييم العقاري	10
متخصص	أساسيات التمويل العقاري	16
التخصيم	الإطار التشريعي والتقني	105
التأجير التمويلي	2	182
	مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب لشركات التأجير التمويلي	160
	الإطار التشريعي والمحاسبي والتقني للتأجير التمويلي	22
متناهي الصغر	مكافحة غسل الأموال لقطاع التمويل متناهي الصغر	22
رواد النيل	(مبادرة رواد النيل) تمويل عقاري/ تأجير تمويلي /تخصيم / تأمين / رأس مال مخاطر	73
التمويل الإستهلاكي	مكافحة غسل الأموال لشركات التمويل الاستهلاكي	56
برنامج مدرب التوعية المالية المعتمد للعاملين من وزارة الشباب والرياضة		90
برنامج مدرب التوعية المالية المعتمد للعاملين بالهيئة		28

مركز المديرين المصري

تأسس مركز المديرين المصري عام 2003 ليصبح أول مركز لحوكمة الشركات في مصر والشرق الأوسط، حيث يقدم خدمات التدريب والاستشارات والبحوث للشركات والمؤسسات المالية العامة والخاصة العاملة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعمل المركز على نشر الوعي بقواعد حوكمة الشركات وأفضل الطرق لتطبيقها.

يؤدي المركز دورًا هامًا في إطار تحقيق رؤية الهيئة نحو تطوير وبناء القدرات وتأهيل الكفاءات المهنية عبر تزويدهم بكافة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية لمساعدة الكيانات الاقتصادية بمختلف القطاعات والأنشطة على النمو باستدامة. كما تتضمن البرامج التدريبية عن أدوار مجلس الإدارة في الحوكمة ووضع الاستراتيجيات ومراقبة الأداء وتتابع السلطة وأساسيات التمويل وإدارة المخاطر وأنشطة المراجعة الداخلية والإفصاح والشفافية والمسئوليات القانونية لمجلس الإدارة وغيرها من الموضوعات التي تم التطرق إليها لدعم جهود الهيئة نحو تحقيق رؤيتها لنمو الأسواق وسلامة التعاملات.

نتائج عام 2022

البيان	يناير - ديسمبر 2022
إجمالي عدد المتدربين	2039
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	114
إجمالي عدد الأيام التدريبية	329
متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية	93%

جهود المركز من خلال الشراكات والتحالفات المختلفة:

إن اهتمام الرقيب بنشر مفاهيم الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات يرجع لاعتبار الحوكمة إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها استراتيجية الهيئة لتمية الأنشطة المالية غير المصرفية كي تضمن كفاءة وشفافية عملية صنع القرار وتحقيق التنمية المستدامة داخل القطاع المالي غير المصرفي، بجانب ما تمثله عملية الحوكمة من استثمار في رأس المال البشرى اللازم لتحقيق رؤية الهيئة المستقبلية، حيث يتطلب الاهتمام بعملية الحوكمة داخل الأنشطة المالية والالتزام بتطبيقاتها احتياجات تدريبية يسعى لتوفيرها مركز المديرين المصري بجانب تنفيذ بروتوكولات تعاون وشراكة مع صروح العلم والمعرفة لمزج الخبرات التطبيقية مع الخبرات العلمية بالشكل الذي يسهم في نشر أسس وتطبيقات الحوكمة في قطاعات الدولة المختلفة لتحقيق رؤية مصر 2030.

- **إبرام المركز بروتوكول تعاون مع الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي** بهدف زيادة انتشار المركز وتعزيز قواعده التسويقية وتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل الاستهلاكي لنشر مبادئ الحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية، وذلك عبر تنظيم برامج تدريبية وتقديم شهادات مهنية وخدمات استشارية متخصصة من خلال المركز خلال الفترة المقبلة. وتأتي اتفاقية التعاون في ضوء حرص إدارة الهيئة على الارتقاء بمستوى كافة العناصر البشرية العاملة في كافة شركات القطاع المالي غير المصرفي، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، وهو ما يدعم في نهاية المطاف جهود الهيئة نحو تحقيق رؤيتها بضمان استقرار الأسواق وسلامة التعاملات.

- **شهدت الهيئة فعاليات الحفل الذي نظمه مركز المديرين المصري** لتخرج مجموعة كبيرة من المتدربين من برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" المقدم من مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، ومجموعات الماجستير المهني في حوكمة الشركات بالتعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والذي يعد أكبر تجمع لخريجي المركز المصري للمديرين بمختلف البرامج التدريبية التي تضمنت موضوعات ومسائل شتى عن أدوار مجلس الإدارة في الحوكمة ووضع الاستراتيجيات ومراقبة الأداء وتتابع السلطة وأساسيات التمويل وإدارة المخاطر وأنشطة المراجعة الداخلية والإفصاح والشفافية والمسئوليات القانونية لمجلس الإدارة .

المركز الإقليمي للتمويل المستدام

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية إلى استكمال توطين الإطار المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي؛ لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي آثارها السلبية ويعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، ويبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع ويتبنى قواعد الحوكمة. وذلك عن طريق تضمين قضايا الاستدامة وتمكين المرأة ومفهوم الاستثمار المسؤول والأخضر وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل مباشر في الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات المالية غير المصرفية، ودعمهم بالتشريعات المنظمة والحوافز؛ لزيادة أدوات التمويل المناخي المستدام، والاستمرار في تشجيع الشركات على إصدار سندات خضراء، واستحداث حلول تمويلية جديدة مثل سندات النوع وسندات الاستدامة.

قام المركز بتقديم عدد من الدورات التدريبية والورش مع جهات عالمية معتمدة ومحلية، وتضمن هذه الدورات كل مما يلي:

- **استقبلت الهيئة السفير البريطاني لدى مصر** للتباحث حول جاذبية قطاع الأنشطة المالية غير المصرفية للاستثمارات البريطانية لاقتراح آلية لتيسير تدفقها لمصر، وتبادل الخبرات المكتسبة عن تنظيم بريطانيا للدورة الـ 26 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ «COP26» في عام 2021، مع الجهات المهتمة بالاستدامة في الدولة المصرية. وعقد دورة اعتماد خبراء الاستدامة، والتي تضمنت مقدمة عن السندات الخضراء بواسطة مدربي مبادرة سندات المناخ وإجراءات الاستثمار في السندات الخضراء بالهيئة.

- **توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية** في مجال تبادل الخبرات الفنية والمساعدات الفنية في مجالات التمويل المستدام والأدوات المالية للاقتصاد الأخضر والحوكمة. ومقتضى الاتفاق سيتم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية في مجال التنمية المستدامة والتمويل المستدام للدول العربية الأعضاء لتبني نهج الاستدامة والأدوات المالية الخضراء، والتأمين المستدام والاستثمار المسؤول.

- **استقبلت الهيئة وفد الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة** لمناقشة سبل توفير التمويل المستدام لمواجهة تحديات المناخ، ودور القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مواجهة تحديات تغير المناخ فيما يتعلق بالإفصاحات البيئية وأثر التغيرات المناخية على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية التعامل معها.

- **تقديم البرامج التدريبية اللازمة لرفع الوعي وبناء القدرات للقطاع المالي غير المصرفي** على كيفية كتابة التقارير والاطمئنان على كفاءة تطبيقها، وكذلك أهمية وجود تعاون بين الجهات والهيئات الدولية المهتمة بالإفصاحات البيئية والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية مع الأذرع التدريبية بالهيئة وخاصة المركز الاقليمي للتمويل المستدام، لاسيما في تقديم التدريب لكل من الرقيب والشركات المقدمة للتقارير على كيفية كتابة التقارير وقراءتها ومراجعتها.

- **إعلان وكالة تنمية أفريقيا (FSD Africa)** عن مجموعة من المبادرات لدعم جهود مصر في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، ومساندة شركات التأمين المصرية والإقليمية وتشجيع الاستثمار في الحلول المبتكرة لمواجهة آثار تغير المناخ والحفاظ على موارد رأس المال الطبيعي. حيث تجري وكالة تنمية أفريقيا مناقشات مع الهيئة للعمل معًا على دعم تطبيق مبادئ الاستدامة ومعايير الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بقطاع التأمين في مصر، لتقديم المساندة الفنية؛ ومنها ورشة العمل الأخيرة والمخصصة "لقادة تمويل قضايا المناخ في إفريقيا".

- **مبادرة التأمين المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** تستعين بشهادة الهيئة لتوثيق جهودها لمواجهة مخاطر تغير المناخ والالتزام بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة لمواجهة تحديات مخاطر المناخ والتحول نحو دعم مشروعات صديقة للبيئة.

- **مشاركة الهيئة في الماراثون السنوي الثالث للاتحاد المصري للتأمين** بعنوان "الماراثون الأخضر. الطريق إلى COP27"، بمشاركة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات عدد من مؤسسات التأمين، ومجموعة من قيادات وزارة الشباب والرياضة.

- **عقدت الهيئة برنامج تدريبي بعنوان"الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ"** للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل، حيث تحرص الهيئة على تطوير قدرات الشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية؛ لإعداد وتقديم الإفصاحات المرتبطة بالآثار المالية للتغيرات المناخية على أنشطتهم وأعمالهم في إطار تهيئة تلك الشركات لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.

- **نظمت الهيئة البرنامج التدريبي المشترك للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس معايير الاستدامة الدولية** لتطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل؛ لتبنى تطبيق معايير الاستدامة الدولية، وما يرتبط بها من متطلبات إفصاح مُلزمة للشركات، بمشاركة المتخصصين والمديرين المسؤولين عن وضع سياسات ولوائح التمويل المستدام.

- **مشاركة الهيئة في فعاليات المائدة المستديرة** التي ترأسها الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (COP27) والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة مع وفد مجموعة الخبراء الدوليين في التمويل والتنمية المكلفين من الرئاستين المصرية والبريطانية لقمتي جلاسجو وشرم الشيخ، لإعداد ورقة العمل لتمويل المناخ والتنمية.

- **مشاركة الهيئة في تهيئة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي** لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) وكذلك تطوير واستحداث أدوات مالية جديدة تساعد على تسهيل عملية تمويل المشروعات الصديقة للبيئة لتقليل الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، وتمويل الجهات التي ترغب في الانتقال بأنشطتها وتطويرها لتكون أقل تأثيرًا على البيئة.

المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

يلعب المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية (ECAS) دورًا حيويًا في نشر ثقافة التحكيم والتوسع في اللجوء إليه لتسوية المنازعات المالية غير المصرفية من خلال ما يقدمه من دورات تدريبية، وامتلاكه لقائمة قوية من المحكمين المتخصصين والمشهود لهم بالخبرة والكفاءة في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

- **إطلاق أول برنامج تدريبي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية** يتناول "المهارات الأساسية في التحكيم" على مدار خمسة أيام. ويستهدف البرنامج تزويد المشاركين الذين تجاوزوا 50 متدرب من كافة الهيئات والجهات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بالمعرفة العلمية والتطبيقية والقانونية الشاملة لكافة جوانب التحكيم، واكتسابهم للمهارات التي تمكنهم من القدرة على ممارسة القضايا التحكيمية.

- **مطالبة الهيئة الاتحادات والجمعيات الفنية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بالاتفاق على تصور رضائي يسمح بوجود شرط في العقود** التي يتم إبرامها بين مقدمي الخدمة وعملائهم باللجوء إلى المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية في حالة نشوب خلاف أو نزاع، لمراعاة طبيعة التخصص المطلوب والخبرة المطلوبة للفصل في هذه المنازعات، وما تتطلب من عمق وفهم جيد للأمور الفنية المتعلقة بتفصيلات تلك المعاملات.

- **هيئة الرقابة المالية تختتم فعاليات تخريج أول دفعة من برنامج "محاكاة إجراءات التحكيم"** بهدف تأهيل المشارك على ممارسة إجراءات العملية التحكيمية بصورة واقعية ابتداءً من تقديم طلب التحكيم حتى صدور الحكم. لتعظيم الاستفادة من البرنامج، تم تقسيم جميع المتدربين إلى ثلاث مجموعات يتولى تدريب كل منهم أحد كبار الأساتذة والمحكمين الدوليين، بالإضافة إلى تقسيم أدوارهم بين كل من هيئة التحكيم، وأطراف الدعوي التحكيمية، ومحامين، وخبراء مختصين.

- **تنظيم المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية** مؤتمر "نزاعات التأمين: بين أبرز التحديات وأسرع الحلول"، بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين، وبمشاركة أحد بيوت الخبرة القانونية الدولية المتخصص في التحكيم في منازعات التأمين.

- **إطلاق المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية موقعه الإلكتروني** من خلال منصة إلكترونية تتسم بالسرعة والكفاءة. وتأتي هذه الخطوة سعيًا لرفع مستوى كفاءة وجودة إتاحة الخدمات عبر الوسائط الإلكترونية التي تمكن المتعاملين للوصول إلى خدمات التحكيم والتسوية والاستفادة منها واستخدامه كمنصة لنشر فكر وثقافة التحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية لما لعمليات التحكيم وتسوية أي نزاعات بشكل سريع وكفء من تأثيرٍ كبيرٍ على مصداقية وثقة دوائر الأعمال في القطاع المالي.

- **اعتماد مقترح بشأن "قواعد وشروط القيد بجداول الخبراء لدي المركز"** تضمن وضع مجموعة من الشروط العامة والخاصة للقيد بجداول خبراء كل قسم من أقسام الأنشطة المالية غير المصرفية الرئيسية.

- **عقد برنامج تدريبي بعنوان «أساسيات القيد والطرح بالبورصة المصرية وأهمية التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن تلك المعاملات»**، لتدريب المشاركين على إجراءات القيد والطرح بالبورصة بداية من إجراءات القيد إلى مرحلة ما بعد القيد، مع التدريب على كيفية تجنب الممارسات الخاطئة في البورصة. بالإضافة إلى إبراز دور التحكيم والتعريف به وبالوسائل البديلة في تسوية تلك المنازعات.

التكنولوجيا المالية كعامل للتمكين

تنظر الهيئة العامة للرقابة المالية إلى التكنولوجيا المالية كعامل تمكين يدعم جهوده لتحقيق مستهدفات رؤيتها لتحقيق الشمول والدمج المالي لكافة فئات المجتمع وتسهيل حصولهم على التمويل المطلوب واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية المختلفة، ولذلك فقد قامت بعدة جهود متنوعة منها الآتي:

- صدور قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (5) لسنة 2022 لتسهيل وصول وحصول أكبر عدد من أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية، وتحقيق الاستفادة منها في تغيير وتحسين واقعهم سواء عبر الاستثمار أو التمويل أو التأمين.

- موافقة مجلس إدارة الهيئة على الشروط والإجراءات المتطلبة للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية.

- صدور القرار رقم (150) لسنة 2022 بشأن شروط وضوابط وإجراءات إتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة وإثبات إجراءاتها والتصويت عليها عن بُعد.

- تدشين التشغيل التجريبي للبوابة الإلكترونية لشكاوى المتعاملين لتحسين بيئة العمل ورفع كفاءة وجودة الخدمات الإلكترونية وضمان حماية البيانات وسرية المعلومات.

- إطلاق المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية لموقعه الإلكتروني الجديد لتيسير عملية وصول المتعاملين الحاليين والمحتملين إلى خدمات المركز من خلال منصة إلكترونية تتسم بالسرعة والكفاءة.

- أصدرت الهيئة ضوابط السماح لمؤسسات التمويل باستخدام نقاط الدفع الإلكتروني لديها لتحقيق مزيدًا من الحماية للمتعاملين في استخدامهم لوسائل السداد غير النقدي الجديدة من الممارسات السلبية لدى شبكة وكلاء مزودي خدمات الدفع غير النقدي التي قد تضر بجمهور العملاء وحقوقهم المالية، لتسريع وتيرة معدلات التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي.

- تصميم برنامج إلكتروني بالتعاون مع قطاع نظم المعلومات بالهيئة لنشر وتعميم قرارات المنع من التصرف والتجميد الصادرة من مكتب النائب العام وجهاز الكسب غير المشروع وغير ذلك من الجهات القضائية (حاليًا بمرحلة التشغيل التجريبي).

- تسهيل ضوابط فتح الحسابات والتعامل في الأوراق المالية الكترونيا، وكذلك عمليات صرف الأرباح وعمليات الإيداع المركزي، عبر السماح لشركات السمسرة في الأوراق المالية أو شركات تكوين إدارة محافظ الأوراق المالية أو الشركات والجهات المرخص لها بنشاط أمناء الحفظ، بعد موافقة الهيئة، باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والمبتكرة لدعم وتيسير إبرام أية تعاقدات أو فتح حسابات لعملائها، ودون الإخلال بالقواعد المعمول بها في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من هوية العميل.

العلاقات الدولية

تعتبر العلاقات الدولية إحدى آليات تحقيق أهداف الهيئة من خلال نقل التجارب الدولية، والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظيرة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة من خلال المشاركة الفعالة في المؤتمرات والفعاليات الدولية التنسيق مع الجهات المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية. وعملت الهيئة جاهدةً من خلالها على فتح آفاق التواصل مع الجهات الرقابية الموازية، وتحقيق التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما يحقق إضافة وتنوعًا للاقتصاد المصري، وذلك من خلال:

أولاً: فاعليـــات نظمتها الهيئة العامة للرقابــة الماليـة

- قامت الهيئة بعقد حلقة دراسية افتراضية عن بعد بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لعرض ومناقشة أفضل الممارسات التي تتعلق بمشروع "تنظيم قطاع التأمين من أجل الشمولية والابتكار"، تلى ذلك ورشة عمل تفاعلية كجزء من المشروع بهدف تحديد الأولويات فيما يتعلق بخطة بناء قدرات العاملين بالهيئة.

- استقبلت الهيئة وفد من رؤساء الجهات المنظمة لسوق رأس المال بالعراق، والذي تم اطلاعه على آخر التطورات التي شهدها نشاط سوق رأس المال على الساحة المصرية من قوانين جديدة أو تحديث لما هو قائم ووصولاً لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- استضافت الهيئة ممثلي الجهاز القومي للرقابة على التأمين بالسودان، وقامت من خلال معهد الخدمات المالية بعقد برنامج تدريبي صمم خصيصًا لهم تناول الإطار التشريعي والتنظيمي لسوق التأمين المصري، واعتماد منتجات التأمينات العامة لشركات التأمين، وعقود الأطراف الخارجية ومجمعات التأمين وتأمينات الحياة والتأمين متناهي الصغر، والمخصصات الفنية لشركات التأمين، والأسس الفنية للتسعير، وتقدير المخصصات والربحية في ضوء معايير المراجعة الإكتوارية، وكذا صناديق التأمين الخاصة والصناديق الحكومية، وأساليب وآليات المراجعة والتفيش الميداني على شركات التأمين، ودور الهيئة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنمية المستدامة والتحكيم.

- قامت مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع أحد أهم بيوت الخبرة الأجنبية في إدارة المخاطر والإنذار المبكر بتقديم ورشة عمل مكثفة بالهيئة لاستخدام نماذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، والتي استهدفت تعزيز قدرات العاملين بالهيئة والمنوط بهم القيام بعملية الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية، وثقل مهاراتهم بالتعرف على أفضل الممارسات الدولية فيما يخص نماذج الإنذار بالمخاطر المحتملة. تناول التدريب على مدار خمسة أيام أسلوب تقييم وتصنيف قوة الملاءة المالية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وهو تطوير لنموذج CAMELS.

- قامت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - مجموعة البنك الدولي بتدريب عدد من قضاة المحاكم الاقتصادية لمناقشة الإطار القانوني لقانون تنظيم الضمانات المنقولة مع التركيز على مبادئ الإنشاء، الأولوية والإشهار، وإنفاذ الحقوق الضامنة للمقرضين في مصر، بالإضافة إلى عرض السجل الإلكتروني للحقوق الضامنة في الموجودات المنقولة في النظام الإلكتروني، الذي ينشئ آلية لتسجيل واشهار مصالح المقرضين في الضمانات المنقولة المرهونة.

- قامت الهيئة بالتعاون مع وكالة تنمية أفريقيا FSD Africa بعقد اجتماع عالي المستوى مع رؤساء شركات التأمين في مصر لمناقشة تمويل قضايا المناخ في إفريقيا والتي تم استضافة فعالياته بالمركز الإقليمي للتمويل المستدام بالهيئة، بهدف تعزيز قدرات صانعي السياسات، والجهات الرقابية، والأكاديميين، والمتعاملين في الأسواق المالية لدعم المشروعات ذات الصلة بتغير المناخ، وتقديم أدلة استرشاديه لمساعدتهم على الوصول إلى صناديق تمويل أنشطة المناخ التابعة للمؤسسات والجهات الدولية وحشد رؤوس الأموال لتمويل مشروعات مكافحة تغير المناخ في جميع دول شمال إفريقيا.

- عقدت الهيئة ورشة عمل بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لمناقشة القضايا الرئيسية التي تتعلق بالشمول المالي، والتأمين الشامل، والممارسات الدولية، وكذا المخاطر الاحترازية، وسلوك السوق وحماية المستهلك، ودور الرقيب في دعم وتطوير سوق التأمين.

- استضافت الهيئة البرنامج التدريبي الأول من نوعه المقدم من قبل المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بالتعاون مع مجلس المعايير الدولية للاستدامة بمقر الهيئة بمشاركة المتخصصين والمسؤولين عن وضع سياسيات ولوائح التمويل المستدام من مختلف أنحاء العالم.

- نظمت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي البرنامج التدريبي "تنظيم التأمين في مصر من أجل الابتكار الشامل" وقد تضمن البرنامج حلقتي دراسة عن "التدريب الشامل على تسعير التأمين"، و"حماية المستهلك ومعالجة الشكاوى للتأمين الشامل".

- استضافت الهيئة المنتدى الدولي للمخاطر لتعزيز صلابة ومرونة المؤسسات المالية غير المصرفية لاستدامة النمو والتطوير بالشراكة مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة وبحضور خبراء دوليين في مجال إدارة المخاطر.

- استقبلت الهيئة وفدًا من سلطنة عمان يضم قيادات بورصة مسقط لمناقشة آخر تطورات سوق المال المصري وكيفية الاستفادة من التعاون المشترك بين البلدين بما يعود بالنفع على كافة أطراف السوق.

- استقبلت الهيئة وفدًا برئاسة سفير دولة زامبيا بمصر من ممثلي الجهة النظيرة من أجل تبادل الخبرات الرقابية والتعرف على أفضل الممارسات المصرية في مجال التمويل المالي غير المصرفي.

- نظمت الهيئة فعاليات أسبوع المستثمر العالمي -للعام السادس على التوالي- استكمالًا لجهودها في نشر الوعي والثقافة المالية غير المصرفية، وتماشيًا مع رؤية الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، وذلك بتمكين القطاعات المختلفة في المجتمع من خلال المعرفة وتطوير المهارات والسلوكيات اللازمة لإدارة أموالهم والتخطيط لمستقبلهم بشكل أفضل، حيث يعد الوعي المالي للأفراد ركيزة هامة في تنشيط القطاع المالي غير المصرفي ورفع كفاءته وزيادة استقراره.

- استضافت الهيئة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندوة بعنوان "أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز بيئة عمل آمنة للسيدات"، والتي تأتي ضمن حملة 16 يوم من النشاط للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2008 بهدف منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

ثانيًا: فاعليـات شارك بها السيد الدكتور رئيس الهيئة والسادة النواب

- المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، حيث تم مناقشة الأمور التنظيمية الخاصة بالمنظمة، وأوضاع أسواق المال العالمية، والمخاطر المتوقعة المتعلقة بالاستقرار المالي وكيفية التعامل معها والتمويل المستدام والرقابة التكنولوجية.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال حيث تم مناقشة الأمور التنظيمية الخاصة بالمنظمة، وأوضاع أسواق المال العالمية، والمخاطر المتوقعة المتعلقة بالاستقرار المالي وكيفية التعامل معها والتمويل المستدام والرقابة التكنولوجية.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في مؤتمر مرونة الأعمال الذي نظمته إدارة التجارة الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة بالتعاون مع شركة مدينة لندن، والذي يعد تتويجاً لعام كامل من العمل الرائد عالميًا لشركات التأمين العالمية وشركات التكنولوجيا ومستشارو هندسة البنية التحتية والمتخصصون في المخاطر النظامية، حيث ناقش بعض الحلول العملية لأربعة من أكبر التهديدات الهيكلية التي تواجه المرونة الاقتصادية العالمية: مخاطر المناخ، وضعف البنية التحتية، والمخاطر الإلكترونية، والإرهاب. كما ركز هذا الحدث أيضًا على دور الابتكار وتمويل المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع المالي غير المصرفي.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في فعاليات الاجتماع السنوي السادس عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والذي عُقد بعمان وتم خلاله مناقشة التقرير السنوي للاتحاد لعام 2021، وخطة عمله لعام 2022، بالإضافة للقضايا المحورية التي تهم هيئات الأوراق المالية العربية وخاصة فيما يتعلق بتعزيز أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها، كما تم خلال الاجتماع إقرار التقرير السنوي واعتماد البيانات المالية للاتحاد.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماعات مع مسئولي منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمناقشة سبل التعاون المختلفة مع مسئولي المنظمة، كما شارك في الاجتماعات المنعقدة بمناسبة مرور عشر سنوات على إطلاق مبادرة التأمين المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مبادرة التمويل (UNEP/FI) وهو الحدث الأهم على الاطلاق فيما يتعلق بمفهوم الاستدامة في صناعة التأمين العالمية والذي من شأنه العمل على بناء مجتمعات واقتصادات مرنة وشاملة ومستدامة على كوكب صحي، عقدت تلك الفعاليات في مدينتي جينيف وزيورخ - بدولة سويسرا.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال حيث تم مناقشة تطورات عمل المنظمة في شأن التمويل والتنمية المستدامة والرقابة التكنولوجية، والمخاطر المتوقعة المتعلقة بالاستقرار المالي وكيفية التعامل معها وتشكيل مجلس إدارة المنظمة للفترة المقبلة بالإضافة إلى مناقشة بعض الأمور المالية الخاصة بالمنظمة.

- ترأس السيد الدكتور رئيس الهيئة اجتماع لجنة الأسواق النامية والناشئة التابع للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال والذي ناقش مستجدات التمويل المستدام، وبناء القدرات، والابتكار في الأسواق الناشئة، وكيفية تطوير أسواق مشتقات قوية في الأسواق الناشئة.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة كمتحدث رئيسي في مؤتمر أفريقيا لصناديق التقاعد والاستثمارات البديلة الذي عقد بموريشيوس في دورته الخامسة بالجلسة الأولى بعنوان: "المنظور الرقابي للأسواق المالية الرئيسية – السعي وراء التأكيد في أوقات تتسم بعدم التأكيد" تحت شعار "الانتقال إلى التعافي – الاستثمارات البديلة لتحقيق عوائد أعلى وتعزيز الاستدامة".

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماع مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال الافتراضي لمناقشة أسواق سندات الشركات كمحركات للسيولة خلال ضغوط السوق بعد جائحة فيروس كورونا، وتقرير اجتماع مجموعة العشرين للأنشطة المالية غير المصرفية.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في اجتماع الوزراء الأفارقة للمالية والاقتصاد والبيئة الذي عقد بمصر ضمن فعاليات منتدى مصر للتعاون الدولي لمناقشة مجموعة متنوعة من القضايا ذات الأولوية، من أهمها: العمل المناخي والتحول الأخضر، والتمويل المبتكر والمختلط، مع تسليط الضوء بشكل خاص على القارة الأفريقية.

- القى السيد الدكتور رئيس الهيئة الكلمة الافتتاحية بفعاليات الملتقى الرابع للتأمين وإعادة التأمين الذي ينظمه الاتحاد المصري للتأمين والذي انعقد بمدينة شرم الشيخ بحضور خبراء دوليين وممثلين من أكثر من 35 دولة حول العالم.

- أقامت الهيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حفل تخريج ممثلي الهيئة ببرنامجي "شهادة الائتمان الدولي" و"برنامج المدربين المعتمدين للتأمين الشامل" بحضور السيد الدكتور رئيس الهيئة والسادة النواب ولفيف من السادة الحضور.

- القى السيد الدكتور نائب رئيس الهيئة كلمة افتتاحية بفعاليات المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية والذي انعقد بشرم الشيخ بحضور ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية تحت شعار "آفاق أنظمة التقاعد العربية للعام 2050 -التغيير والفرص".

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال كذا الاجتماع الافتتاحي للمجلس الجديد خلال الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر والتي استضافتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل بدولة المغرب، وخلالها شارك سيادته في الفعاليات التالية:
  - الاجتماع التشاوري لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
  - اجتماع اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتناولت أجندة الأعمال المخاطر التي واجهت أعضاء اللجنة الإقليمية أثناء التعافي من جائحة فيروس كورونا، مروراً بالأحداث الجيوسياسية الأخيرة والتي أثرت سلباً على سلاسل الامداد، وسبل تفادي تلك المخاطر من خلال بناء مرونة مستقبلية في مواجهة أية أزمات مرتقبة.
  - كما ترأس السيد الدكتور رئيس الهيئة أول اجتماع للجنة الأسواق النامية والناشئة التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال وذلك في أول اجتماع للجنة للدورة 2022 - 2024.
  - لجنة الرؤساء والتي تضم كافة رؤساء الهيئات من الأعضاء لبحث سبل تعزيز القدرات الرقابية والتنظيمية وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية في هذا الشأن.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في فاعلية السفارة البريطانية تحت عنوان "شهر واحد على مؤتمر المناخ" بحضور السفير البريطاني ولفيف من السادة الحضور.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة في فعاليات المائدة المستديرة التي ترأسها الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة مع مجموعة الخبراء الدوليين في التمويل والتنمية في إطار الاستعداد لمؤتمر تغير المناخ.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة كمتحدث رئيسي في المنتدى العربي الدولي للمرأة، وقام بعرض المبادرات التي اتخذتها الهيئة بشأن ملف تمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وقرارات تمكين المرأة اقتصادياً والمتعلقة بنسب تمثيل المرأة بمجالس الإدارة.

- شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء المصري في فعاليات الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر اليوروموني، وتفرد محاوراً في مقابلة خاصة ناقش بها أهم الموضوعات المتعلقة بالاستدامة والطريق ما بعد COP27، سوق رأس المال في مصر، تمويل انتقال الطاقة، ودور قطاع الخدمات المالية المصرية المصرفية وغير المصرفية في المشهد الاقتصادي الجديد

- شارك نائب رئيس الهيئة في فعاليات المائدة المستديرة رفيعة المستوى الافتراضية والمنعقدة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن إيجاد حلول لمعالجة ثغرات الحماية المالية للكوارث، ومناقشة المخاطر واسعة النطاق في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وكيف يمكن للآثار المحتملة لتغير المناخ والتحديات طويلة الأجل أن تؤثر في قطاع التأمين، وتحديد الأسباب الجذرية والأسباب الرئيسية لتحديات بناء المرونة المالية.

ثالثًا: فعاليات مؤتمر تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين (COP27)

- مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين COP27، والذي تم عقده بمدينة شرم الشيخ في الفترة من 8 -18 نوفمبر 2022. وقد شارك السيد الدكتور رئيس الهيئة ووفد من قيادات الهيئة في عدة جلسات يأتي على رأسها المشاركة في فعاليات يوم التمويل بالمؤتمر.

- مناقشة دور الهيئات الرقابية في تسهيل تمويل قضايا المناخ، كما تناول أهم القضايا الرئيسية المتعلقة بالتمويل المستدام، وانتقالها من مجرد سياسات لحيز التنفيذ، وتم طرح موضوعات هامة مثل كيفية تعزيز الثقة في التمويل المستدام، وتسريع إعداد تقارير الاستدامة الناجحة، ودور الجهات الإشرافية في التمويل الأخضر.

- تم تسليط الضوء على أهمية أسواق الكربون، وضرورة وضع المعايير اللازمة لضمان النزاهة والشفافية والكفاءة لهذه الأسواق، حيث يعتبر انطلاق السوق الأفريقي الطوعي للكربون على هامش مؤتمر المناخ لحظة تاريخية تساعد على تحقيق الحياد الكربوني، وتشجيع القطاع الخاص في تحقيق عوائد تجارية من جهود التخفيف، ومن ثم الوصول إلى حلول تمويلية تنموية مبتكرة.

- دعوة الهيئة لحضور مائدة مستديرة رفيعة المستوى والتي نظمتها المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال حول المواءمة العالمية لإفصاحات الاستدامة على هامش فعاليات المؤتمر.

- مشاركة الهيئة في اجتماع المجلس الاستشاري لشبكة أفريقيا - تحالف غلاسكو المالي (GFANZ)، والذي يعد تحالفاً عالميًا هامًا يجمع المؤسسات المالية الرائدة الملتزمة بتسريع الانتقال إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050، حيث تم التأكيد على أهمية التعاون بين جميع القطاعات والحكومات لزيادة حشد التمويل المتعلق بالمناخ من أجل تقدم حقيقي أفريقيًا ودوليًا.

رابعًا: مذكرات تعاون وقعتها الهيئة مع الجهات النظيرة

- أبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للتأمين بالجمهورية التونسية في مجال التعاون على الرقابة والإشراف على قطاع التأمين وإعادة التأمين وتبادل المعلومات، وذلك على هامش فعاليات مؤتمر الاتحاد المصري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي عقد بمدينة الأقصر.

- قامت الهيئة بتوقيع مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بشأن التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التونسي في مجال سوق المال، وذلك على هامش فعاليات اللجنة العليا المصرية التونسية المشتركة والتي تم عقدها بدولة تونس.
- وقعت الهيئة على إعلان مبادئ تمكين المرأة الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة للتأكيد على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل. ودعت الهيئة كافة الاتحادات والجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي إلى تبني إعلان مبادئ تمكين المرأة (WEPs) للأمم المتحدة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بهدف العمل على الارتقاء بكفاءة أسواق رأس المال العربية، وزيادة الوعي بثقافة التنمية المستدامة والتمويل المستدام.
- إبرام مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال سوق المال بين الهيئة ولجنة عمليات البورصة ومراقبتها بدولة الجزائر، وذلك على هامش فعاليات اللجنة المشتركة المصرية الجزائرية.
- توقيع مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر للاتفاق على بنود شراكة ممتدة بين الطرفين لتعزيز تمكين المرأة والنهوض بآليات التمويل المستحدثة المرتبطة بالنواحي الاجتماعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وإطلاق العنان للفرص التمويلية التي تتيحها أدوات التمويل المستدام داخل الاقتصاد الوطني.

خامسًا: مناصب دولية حصلت عليها الهيئة خلال العـــام

- تم قبول انضمام الهيئة للشبكة الدولية للتثقيف المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بما يسمح بالمشاركة المستمرة والمؤثرة في المحافل الدولية المهتمة بالتوعية المالية، وفتح آفاق جديدة للتواصل مع الجهات الرقابية النظيرة، والمنظمات الدولية المهتمة بنشر الثقافة المالية لتبادل الخبرات والتعرف عن قرب على أبرز المستجدات والممارسات في التثقيف المالي.
- فوز رئيس الهيئة برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال خلال الفترة من عام 2022 وحتى 2024 وتقلده منصب نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال.

سادسًا: فاعليات شاركت بها الهيئة العامة للرقابة المالية

- مشاركة الهيئة في حضور جلسة توعوية افتراضية حول توجيهات لجنة الخدمات المالية بموريشيوس بشأن إصدار السندات الخضراء.
- مشاركة الهيئة في حضور الندوة التوعوية بشأن مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الخاصة بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين وذلك تمهيدًا للانضمام لها.
- مشاركة الهيئة في الورشة الافتراضية عالية المستوى حول تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة وقضايا التنمية المستدامة لصناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية التي نظمها صندوق النقد العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مشاركة الهيئة في القمة السنوية الثانية تحت عنوان "مستقبل التمويل في إفريقيا: طريقنا إلى الحرية المالية"، وذلك للتحدث حول القضايا المؤثرة على التقنيات المالية، والابتكارات في أفريقيا، والسياسات والتشريعات التي تضمن بيئة مواتية مستدامة لاستيعاب التقنيات ذات الصلة في جميع أنحاء أفريقيا.

- مشاركة الهيئة في ورشة العمل التعريفية التي نظمتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي حول قانون الضمانات المنقولة والممارسات الدولية والفرص والمنتجات الجديدة في ظل القانون الحالي.

- مشاركة الهيئة في الاجتماع الذي عقده الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين لمناقشة مبادرة التأمين المستدام (A2ii) التي تعد شريك تنفيذي رئيسي لتحقيق الشمول المالي. وتناولت المناقشات العناصر الرئيسية لخطة المبادرة، والخدمات والمنتجات الخاصة بها، وخيارات التمويل وهيكلها التنظيمي المستقبلي المحتمل.

- مشاركة الهيئة في ندوة عبر الإنترنت الذي عقدته المجموعة الاستشارية الخاصة بمبادرة البورصات المستدامة (SSE) حول الاقتصاد الأزرق لمناقشة أهمية الموارد التي توفرها المحيطات على الكوكب والإجراءات التي يمكن أن تتخذها البورصات لخلق المزيد من الوعي باعتماد السوق عليها.

- مشاركة الهيئة في البرنامج التدريبي الافتراضي "البناء المستدام للثقافة المالية" المقدم من معهد لندن للصيرفة والتمويل، والذي هدف إلى مساعدة العاملين في مجال الرقابة على فهم التوجهات الحالية والمستقبلية، وتمكين المشاركين من تطبيق الأطر الجديدة المعتمدة من الهيئات الرقابية بمنطقة شمال أفريقيا عبر مشاركة التجارب المتبعة بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما ساعد البرنامج على التعرف على كيفية الاشراف على المخاطر المناخية والبيئية باستخدام الأمثلة العملية ودراسات الحالة.

- مشاركة الهيئة في البرنامج التدريبي الافتراضي الرابع والعشرون التي نظمته المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال تحت عنوان الأصول المشفرة والتحديات التي تواجه الجهات الرقابية بشأنها.

- مشاركة الهيئة في ندوة عبر الإنترنت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الشمول المالي وحماية المستهلك المالي ومحو الأمية المالية في آسيا والمحيط الهادئ.

- مشاركة الهيئة في الندوة الافتراضية التي نظمتها المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال تحت عنوان «الأمن السيبراني أثناء الجائحة وما بعدها».

- مشاركة الهيئة في البرنامج التدريبي المخصص لمنطقة أفريقيا الذي نظمه معهد تنظيم الأوراق المالية التابع للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، وتناولت الجلسات مناقشة القضايا المتعلقة بالرقابة، والإلزام، والأصول المشفرة، وتثقيف المستثمر، والاتجاهات الناشئة في إفريقيا.

- مشاركة الهيئة في دورة الإشراف المالي الرقمي الذي قدمها مركز تورنتو بالتعاون مع معهد الحدود الرقمية (DFI) عبر الإنترنت، والتي تناولت جلساتها طرق الاشراف على مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية.

- مشاركة الهيئة في منتدى السياسات رفيع المستوى عن بُعد حول تمويل المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية والذي نظمه صندوق النقد العربي.

- مشاركة الهيئة في ورشة عمل افتراضية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي لمناقشة التمويل البديل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وشرح قانون خدمات التحصيل الأوروبي، وسبل التغيير الحتمي في المدفوعات غير النقدية والمدفوعات الرقمية التي تنتشر بسرعة حول العالم.

- شاركت الهيئة في المرحلة الأولى من برنامج الشهادة العالمية لمراقبي أسواق الأوراق المالية الذي نظمته المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو برنامج تعليمي تنفيذي مقسم على مرحلتين مخصص حصريًا لمراقبي أسواق الأوراق المالية.

- شاركت الهيئة في الاجتماع الافتراضي للجنة الاقليمية لمجلس الاستقرار المالي حيث تمت مناقشة مستجدات برنامج عمل المجلس لعام 2022، بما في ذلك التسليم إلى الرئاسة الإندونيسية لمجموعة العشرين ومناقشة نقاط الضعف وقضايا الاستقرار المالي التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقضايا الرقابية المتعلقة بالأصول المشفرة.

- شاركت الهيئة بصورة افتراضية في الاجتماعات السنوية والندوة العالمية للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.

- شاركت الهيئة في مؤتمر أسواق السندات الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال والذي هدف إلى تقديم مدخلات في النقاش الدولي الأوسع حول السياسات والقضايا المتعلقة بأنشطة الوساطة المالية غير المصرفية ومرونة سيولة السوق في أسواق السندات.

- شاركت الهيئة بدعوة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ندوة بعنوان "الثقافة المالية والمرونة المالية في الأوقات الصعبة" ضمن فعاليات الاجتماع الثامن عشر للجنة الفنية واجتماعات المجلس الاستشاري للمنظمة.

- شاركت الهيئة بدعوة من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في محاضرة تثقيفية قصيرة حول "العملات الرقمية واستخداماتها والمخاطر المرتبطة بها على الأسواق المالية" بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع والاتحاد للماء والكهرباء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- شاركت الهيئة في الفعالية التي نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بشكل افتراضي عبر الإنترنت تحت عنوان "حساب الملاءة والمخصصات المالية لشركات التأمين متناهية الصغر".

- شاركت الهيئة في الجلسة الافتراضية التي تم عقدها بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لمناقشة "التأمين ضد المخاطر الزراعية والمناخية في مصر".

- شاركت الهيئة في برنامج تدريبي افتراضي بشأن كيفية استخدام التكنولوجيا في إنفاذ أسواق الأوراق المالية تحت رعاية المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال.

- شاركت الهيئة في البرنامج التدريبي الافتراضي حول: "تحديات التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي لأسواق رأس المال" بناء على دعوة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

- شاركت الهيئة في مؤتمر "الوصول إلى التمويل" بدعوة من المشروع الإقليمي للتعاون الصناعي الأورومتوسطي MED MSMEs بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لمناقشة التكنولوجيا المالية من حيث مؤسسات التمويل في الاتحاد الأوروبي من أجل تدفقات التمويل المتزايدة المحتملة والخدمات المصرفية المفتوحة وفرص التنفيذ.

- شاركت الهيئة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة، حيث ناقشت أثر التضخم على محافظ المعاشات، وسبل الحماية من التضخم، والثقافة المالية بصناديق التقاعد، وسبل حماية المستهلك، تكامل المتطلبات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الاستثمار، والرقمنة في المعاشات.

- شاركت الهيئة في اجتماع منظمي أسواق رأس المال الحادي عشر التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، والذي يهدف لتحقيق عدالة وفعالية الأسواق المالية، وتطوير اللوائح التنظيمية، وحماية المستثمر من خلال مناقشة تطورات سوق رأس المال العالمي، والانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا، وطبيعة البيئة التنظيمية بعد الجائحة من حيث التحديات والفرص، والتقنيات الرقابية والإشرافية المبتكرة (RegTech & SupTech).

- شاركت الهيئة بالتعاون مع مركز التدريب والاختبارات المهنية بهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في البرامج التدريبية الافتراضية المنعقدة في مجالات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية، وأخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمشتقات المالية، والشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار، وإدارة الأمن السيبراني.

- شاركت الهيئة في ورشة العمل التي انعقدت بدولة بلجيكا والتي نظمها برنامج MED MSMEs بالشراكة مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات بشأن تعزيز خدمات التمويل البديلة والمبتكرة وزيادة فرص حصول الشركات المتناهية والصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال التكنولوجيا المالية.

- عقدت الهيئة برنامج تدريبي تحت عنوان الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل.

- شاركت الهيئة في الندوة الافتراضية السنوية الثالثة لتطوير السياسات العالمية تحت عنوان تنظيم أسواق الأصول المشفرة برعاية كلية الحقوق بجامعة هارفارد وبرنامج الأنظمة المالية الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، حيث تناولت الندوة سبل تطوير السياسة العالمية رفيعة المستوى حول تنظيم أسواق الأصول المشفرة.

- شاركت الهيئة في البرنامج الافتراضي المنعقد تحت رعاية المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال والموجه للجهات الرقابية بمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط بهدف فهم أفضل لأساليب الرقابة على أساس الخطر، وطرح موضوعات تنمية التطورات المتعلقة بالكشف عن المناخ والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.

- شاركت الهيئة في قمة الهيئات الرقابية ضمن فعاليات أسبوع أبو ظبي المالي بدعوة من هيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبو ظبي العالمي لمناقشة موضوعات التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة، والأصول المشفرة، والتمويل المستدام، وسبل تعزيز مرونة القطاع المالي من خلال إطار تنظيمي عالمي للأصول الافتراضية، فضلاً عن فهم المناهج التنظيمية والإشرافية للاتجاهات الجديدة في الخدمات المالية.

- شاركت الهيئة بالاجتماع الافتراضي الثامن لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة التابع لصندوق النقد العربي والذي ناقش مساهمة التمويل الرقمي والأطر التنظيمية الملائمة في الحفاظ على سلامة النظام المالي، وتطورات الأصول الرقمية والأطر التنظيمية والإشرافية والقانونية المُصاحبة، والتمويل من خلال منصات التقنيات المالية الحديثة وشركات التقنيات الضخمة ومنصات التمويل اللامركزي، والتصنيف الائتماني البديل، وكيفية قياس أداء المختبر التنظيمي، وأهم مؤشرات تقييم كفاءة وأثر المختبرات التنظيمية.

المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام لها

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمساهمة الفعالة في المؤسسات الدولية ذات الارتباط بالنشاط المالي غير المصرفي، وذلك من خلال انضمامها للعديد من المنظمات الدولية على مدار العشر سنوات الماضية ومنها ما يلي:

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[2].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].
- مجلس الإستقرار المالي FSB[13].
- شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلي النظام المالي الأخضر NGFS[14].

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

التقرير السنوي 2022

إستعادة الثقة و وضع الأسس

الملاحق

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

1 تطور سوق الإصدار (السوق

	2018	2019	2020	2021	2022
إصدارات الأسهم					
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة (تأسيس وزيادة رأس	156811	139211	117296	207942	255952
	5977	4274	3213	3421	3236
إجمالي إصدارات تعديل القيمة الاسمية وتخفيض	52721	57313	46745	85266	48939
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم*[1]					
إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	5300	22535	29749	23437	53355
	7	19	19	25	32
	214832	**219059**	**193790**	**316645**	**358246**

2) تطور نشاط أسواق التداول (السوق

	2018	2019	2020	2021	2022
	359	410	690	1007	1084
	61	50	93	136	130
	6	5	9	11	11

3

-	2018	2019	2020	2021	2022
EGX30	13036	13962	10845	11949	14599
EGX 30	2470	2954	2340	2580	2002
EGX70 EWI	1427	1267	2145	2202	2802
EGX100 EWI	2427	2185	3098	3255	4146
S&P/EGX ESG	2153	1993	1782	1934	2521
EGX30 capped	16742	16350	13246	14228	17724
*[2]	467	483	1048	4073	3567

[1] الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن كلًا من (سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك)
[2] تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

4) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

2022	2022	2021	
15	3	2	
6	1	1	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات
26	1	0	
62	2	6	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية
60	2	2	
7	0	0	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
2	0	0	نشر المعلومات عن الأوراق المالية
1	0	0	
224	12	15	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية
129	0	0	
69	2	1	
1	0	0	
72	5	5	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية
26	1	3	
28	1	0	
135	11	8	
1	0	0	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية
1	0	0	
2	1	1	
2	0	0	
1	0	1	
870	**42**	**45**	

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق، وتشمل أيضًا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

5 عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري[3]

	2018	2019	2020	2021	2022
	14	15	16	16	17
	23	23	25	25	24
	27	27	31	31	30
	10	11	10	10	11
	37	**38**	**41**	**41**	**41**

6) إجمالي الأقساط المكتتب فيها بشركات التأمين

	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022
	15621	18062	20245	21920	25658
	1742	1678	1292	1486	1613
	17363	19740	21537	23406	27271
	12121	15308	18476	23975	28799
	38	52	64	84	90
	12159	15360	18540	24059	28889
	29522	**35100**	**40077**	**47465**	**56160**

[3] الموقف بنهاية السنة الميلادية.

– تتضمن شركات التأمين التي تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلًا من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات ضمن شركات الممتلكات تجارى.

– بالإضافة إلى هذا البيان، توجد شركة واحدة لإعادة التأمين (الإفريقية لإعادة التأمين التكافلي).

7) توزيع الأقساط المباشرة لتأمينات الحياة

2021/2022	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	
21760	16352	12351	10291	7795	
7039	7623	6320	5017	4326	
28799	**23975**	**18476**	**15308**	**12121**	

8) توزيع الأقساط المكتتبة لتأمينات الممتلكات

10387	719	885	1793	1059	470	1628	639	223	58	297	2616	2022	
9591	569	818	1647	1225	484	1152	726	211	63	255	2441	2021	
16884	5200	2700	203	1452	828	3814	4	233	142	355	1953	2022	
13815	4146	1861	155	1162	857	3387	7	124	121	286	1709	2021	
27271	**5919**	**3585**	**1996**	**2511**	**1298**	**5442**	**643**	**456**	**200**	**652**	**4569**	**2022**	
23406	**4715**	**2679**	**1802**	**2387**	**1341**	**4539**	**733**	**335**	**184**	**541**	**4150**	**2021**	

9 إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

2021/2022	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	
16194	13385	9741	8388	7657	إجمالي التعويضات المسددة (أشخاص)
11121	10040	9085	9875	7730	
27315	**23425**	**18826**	**18263**	**15387**	

10

2021/2022	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	
103243	88084	72507	65049	59782	
17.2	21.5	11.5	8.8	16.9	%
75173	63305	55950	53089	52703	
18.7	13.1	5.4	0.9	12.3	%
178416	**151389**	**128457**	**118138**	**112485**	

11 استثمارات شركات التأمين

البيان	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022
صافي استثمارات الأشخاص	54420	58032	63537	79940	92984
صافي استثمارات الممتلكات	44938	43992	44187	51004	60365
	99358	**102024**	**107724**	**130944**	**153349**

12

2021 2022

	18205	5446	23651
	16305	1736	18041
أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	21930	8848	30778
	24349	27885	52234
	8	25384	25392
	636	436	1072
	1344	232	1576
	100	505	605
	82877	**70472**	**153349**

13

	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022
	43358	49100	56266	65721	77797
	17858	19842	21130	22586	25419
	61216	**68942**	**77396**	**88307**	**103216**

14 حقوق المساهمين لشركات التأمين

	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022
	13823	12644	11919	16603	17949
حقوق المساهمين (ممتلكات ومسئوليات)	24153	22298	21306	26924	31867
	37976	**34942**	**33225**	**43527**	**49816**

15) فائض نشاط شركات التأمين

2021/2022	2020/2021	2019/2020	2018/2019	2017/2018	
3517	2708	2584	1972	1789	
5083	2874	3397	2806	2803	
8600	**5582**	**5981**	**4778**	**4592**	

16 بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

2022	2021	2020	2019	2018	
96	94	92	90	87	
10	10	9	15	16	
29	26	22	69	70	
135	**130**	**123**	**174**	**173**	

صناديق التأمين الخاصة

17 تصنيف الصناديق وفقًا للتغطية التأمينية

2021	2020	
534	527	
10	10	
45	45	صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معًا
50	50	
43	42	
12	12	
694	**686**	

18) نشاط صناديق التأمين الخاصة

2021	2020	2019	2018	2017	
13605	10502	8834	7795	7641	
4620	2552	3245	2447	1852	
105448	85614	75848	66962	61028	
126252	102328	88987	77530	67889	
15048	9910	8578	7805	7110	
119327	96599	83422	77226	63853	

19) تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

2021	2020	2019	2018	2017	
89475	71100	60831	51809	43837	
3279	3435	2882	2190	1414	
9667	8443	9663	11268	13229	
695	294	295	215	241	
1053	940	771	692	458	
1278	1402	1406	788	1848	
105448	**85614**	**75848**	**66962**	**61027**	
119327	96599	83422	72267	63853	

20) تطور أعداد الشركات المرخص لها في مجال التمويل العقاري

2022	2021	2020	2019	2018	2017	
16	15	14	14	12	13	
1	1	1	1	1	1	

21 تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

2022	2021	2020	2019	2018	
13414	8137	3417	2649	2200	
38292	24878	16741	13324	10675	
20275	13505	8010	6147	4626	
84249	74649	68004	63835	54921	

22 قيمة التمويل موزعًا حسب نوع

%	2022	2021	%	2022	2021	
-0.6%	2982	2999	30.5%	12849	9867	
51.3%	342	226	11.5%	3326	2984	
105.4%	10090	4912	83.9%	22117	12027	
64.9%	**13414**	**8137**	**53.09%**	**38292**	**24878**	

23): مؤشرات التمويل العقاري

2022	2021	2020	
54.42	54.56	53.98	متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV %
12.7	12.40	12.62	%
454.51	333.27	246.18	متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)
12.03	12.65	13.11	
28478.64	19557.88	13086.32	متوسط القسط الشهري للمستثمرين

24 قيمة التمويل العقاري موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

	قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط				
	2021	2022	(%)	2021	2022	(%)
	13187	24605	86.6%	5894	11087	88.1%
	5622	7830	39.3%	1174	1201	2.3%
	1953	2459	25.9%	411	506	23.1%
	713	851	19.4%	261	139	-46.7%
	3403	2547	-25.2%	397	481	21.2%
	24878	**38292**	**53.9%**	**8137**	**13414**	**64.9%**

25 عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

	2018	2019	2020	2021	2022
	228	229	44	46	49
	36	32	31	46	49

26 عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

	2018	2019	2020	2021	2022
	2362	2944	2695	3516	2999
قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه)	41.6	55.9	58.9	79.8	87.9

27 قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقًا للأصول محل

2022	2021	2020	2019	2018	
72252	66741	48982	41959	31420	
5501	4845	3848	5232	3642	
3390	3122	2229	2023	2600	
2765	2296	2010	2170	1392	
1612	1261	1485	2874	1326	
254	556	13	41	79	
935	493	71	526	654	
0	0	0	39	0	
1197	466	231	1010	547	
87906	**79780**	**58869**	**55874**	**41660**	

28

2022	2021	2020	2019	2018	
543	437	333	355	308	
14287	10513	6862	5257	5299	
20000	12095	5740	5823	6197	
11303	8419	5561	4761	4392	
31303	**20514**	**11301**	**10584**	**10589**	

29

	2022				2021			
		%		%		%		%
	1735	44.05	23158	60.27	1459	41.75	15538	57.34
	1959	49.73	13708	35.68	1788	51.16	9985	36.85
	90	2.28	676	1.76	93	2.66	741	2.73
	155	3.94	881	2.29	155	4.43	833	3.08
	3939	**100**	**38423**	**100**	**3495**	**100**	**27097**	**100**

30 حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح ع 2022 2021 –

النشاط	نهاية عام 2022				نهاية عام 2021			
		%		%		%		%
ذكور	1581	40.14	20445	53.21	1330	38.05	14255	52.61
إناث	2358	59.86	17978	46.79	2165	61.95	12842	47.39
الإجمالي	**3939**	**100**	**38423**	**100**	**3495**	**100**	**27097**	**100**

31 حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح 2022 2021

	2022				2021			
		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية %		الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)
	2688	68.24	33646	87.57	2246	64.26	23213	85.67
	1251	31.76	4777	12.43	1249	35.74	3884	14.33
الإجمالي	**3939**	**100**	**38423**	**100**	**3495**	**100**	**27097**	**100**

32 تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لنوع

	2022				2021			
		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)
تجاري	2508	63.67	22848	59.46	2274	65.06	16478	60.81
خدمي	647	16.43	7623	19.84	565	16.17	5159	19.04
زراعي	531	13.48	5316	13.84	446	12.76	3725	13.75
إنتاجي	253	6.42	2636	6.86	210	6.01	1736	6.41
الإجمالي	**3939**	**100**	**38423**	**100**	**3495**	**100**	**27098**	**100**

33

	2022				2021			
		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)
زراعي	130	6.40	82	4.44	13	5.22	14	6.67
خدمي	295	14.52	298	16.14	13	5.22	14	6.93
إنتاجي	118	5.81	143	7.76	217	87.15	172	84.51
تجاري	1488	73.26	1323	71.65	6	2.41	4	1.89
الإجمالي	**2031**	**100**	**1847**	**100**	**249**	**100**	**204**	**100**

34 – NANO FINANCE

	2022				2021			
		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)		الأهمية النسبية (%)	(	الأهمية النسبية (%)
زراعي	5370	39.20	4228	41.90	48	0.57	33	1.28
خدمي	4716	34.43	3372	33.42	4043	48.22	1270	49.40
إنتاجي	2384	17.40	1607	15.93	2373	28.30	671	26.10
تجاري	1229	8.97	883	8.75	1920	22.90	597	23.22
الإجمالي	**13699**	**100**	**10090**	**100**	**8384**	**100**	**2571**	**100**

35

	2020	2021	2022
قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح (بالمليون جنيه)	8407	17008	29769
	262	1346	2795

36 2022

	3420	475467
	25042	18035
	2885	9842
	652	29380
إجمالي الحسابات البنكية	**31999**	**532723**
	3713	756261
	1	2
	344	64588
مقومات المحل التجاري	**4058**	**820851**
	5486	31011
مكونات داخلة ضمن إنتاج سلعة	**5486**	**31011**
	2193	7498
	122	3024
	834	23592
	48200	197337
	47	2390
	33745	88098
	2242	51870
منقول مادي	**87383**	**3738809**
	128926	**1758394**

37): توزيع الإشهارات عددها وقيمتها حسب نوع الجهة 2022

نوع الجهة	عدد الإشهارات	الإجمالي بالمليون جنيه	عدد الجهات المشتركة
بنوك	102215	1710907	38
تمويل استهلاكي	11400	109	7
شركات التجزئة	11224	99	4
شركات تأجير تمويلي	3318	38952	40
جهات تمويل متناهي الصغر	692	943	6
شركات التخصيم	64	4640	4
جهات تمويل دولية	11	2275	3
شركات صناعية	1	468	1
فرد طبيعي مصري	1	0.4	1
الإجمالي	**128926**	**1758394**	**104**

38 والموافقات الصادرة عن الهيئة للشركات والجهات لمزاولة الأنشطة المالية

	2022			2021		
	26	5	31	26	45	71
	1	–	1	–	–	–
	2	–	2	4	–	4
	2	–	2	4	–	4
شركات خبراء التأمين الاستشاريين	1	–	1	1	–	1
	–	1	1	2	2	2
	1	–	1	3	2	3
	–	2	2	8	8	8
	1	–	1	2	–	2
	1	–	1			
	8	–	8	8	2	8
	4	–	4	6	–	6
	8	–	8	4	–	4
	–	1	1	2	2	2
	5	–	5	8	–	8
	418	–	418	306	–	306
فروع شركات التأجير التمويلي والتخصيم	3	–	3	2	–	2
	14	–	14	34	–	34
	495	**9**	**504**	**404**	**61**	**465**

2022	2021	2020	2019	2018	2017			
0	9	7	8	25	12	الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال		
0	6	5	16	8	12	مخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"		
0	11	3	7	7	9			
12	0	5	0	16	32			
20	0	3	0	0	0			
15	12	11	31	24	27	مخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة		
4	36	15	35	42	80			
2	0	0	0	0	0			
4	14	14	9	15	21			
3	2	2	3	3	1			
0	0	20	0	0	0			
6	2	4	1	4	0			
				0	0			
13	2	0	0	0	0			
1	0	0	0	0	0			
0	6	1	1	0	0			
2	5	0	1	1	0			
1	0	0	0	0	0			
25	22	26	21	30	38			
41	4	15	9	4	1			
1	0	0	0	1	0			
0	0	0	1	0	0			
1	1	1	0	0	0			
1	0	0	0	0	0			

2022	2021	2020	2019	2018	2017			
52	59	35	46	53	26			
103	160	96	155	143	137			
45	21	39	90	49	50	–		
0	0	0	0	0	3	تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم		
42	21	0	0	31	0			
20	0	6	0	0	0	رفض التصالحات لعدم استكمال إجراءات		
9	8	11	7	0	0			
4	0	0	0	0	0	تصالحات قيد العرض على لجنة التحريك		
1	0	0	0	0	0			
5	1	0	0	0	0			
1	0	0	0	0	0			
0	0	0	1	0	0			
23	59	0	0	0	0			
17	0	0	0	0	0			
3	0	0	0	0	0			
23	0	0	0	0	0			
16	0	0	0	0	0			
1	0	0	0	0	0			
3	0	0	0	0	0	الدعوى واستدعاء المخالفين قبل الإرسال		
520	461	319	442	456	449	الإجمالي		

وختاماً

أتطلع وزملائى بالهيئة العامة للرقابة المالية بكل جهد مخلص وعمل دؤوب وبمشاركة الجميع ودراسة التجارب الدولية لبناء قطاع مالي غير مصرفي متطور يلبي احتياجات الاقتصاد المصري ويدعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه قطاع غني ومتنوع بالحلول التمويلية والتأمينية والاستثمارية التي تدعم رؤية الحكومة لتحقيق الشمول والدمج لمختلف فئات المجتمع ماليا وتمويليا وتأمينيا واستثماريا باستخدام التطبيقات التكنولوجية المختلفة لتحقيق التحول الرقمي.

وفقكم الله وايانا الى ما فيه الخير لهيئتنا الموقرة ولمصرنا الحبيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ (٤١))

صدق الله العظيم

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

التقرير السنوي 2022

إستعادة الثقة و وضع الأسس

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها